جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

عنوان المذكرة:

انعكاس الاتفاق النووي الايراني على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية.

إعداد الطالب:

ـ درفلو زكرياء

الاسم	الجامعة	الصفة
ـ د. زروقي مرزاقة	جامعة محمد بوضياف	ـ رئيسا للجنة
ـ د. زروقة اسماعيل	جامعة محمد بوضياف	ـ مشرفا و مقررا
ـ د. نور الدين دخان	جامعة محمد بوضياف	ـ عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كـلمة شـكـر وعـرفان

يقول الله عز من قائل في كتابه العزيز : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)

سورة النحل الآية 78

إلى من لا يجوز الشكر معه ولا يقدم إلا إليه ابتداءً، الحمد والشكر لله العلي العليم، حمدا وشكرا، خالصين إليه، يقول الله في **سورة هود الآية 88: (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)** فلولا توفيق الله لما تحرك قلم، ولا خطت يد، ولا صلح عمل..

ومن باب الطمع وقد جبل الإنسان على الطمع وحب الزيادة، فأشكر الله القائل

(ولإن شكرتم لأزيدنكم)

سورة إبراهيم، الآية: 07

الحمـد لله ابـتداءً، والحمـد لله توفيقـا، والحمـد لله طمـعًا..

ثم، شكرا كبيرا، للوالدين الكريمين، سندا وعضدا، دعما وحبا واحتراما، شكرا لهم..

شكرا لكل أساتذتي من كل الأطوار، شكرا لكل من علمني حرفا، كلمة، جملة...

شكرا للمشرف العزيز: **إسماعيل زروقة**، بتواضعه الكبير، ليراني له، أخاً، وصديقاً.

.. شكرا أستاذي..

شكرا لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل، شكرا كثيراً..

شكرا لمن كان لي صديقا وفي، وصاحبا أبيّ، وخليلا تقي، شكرا لكل الأصدقاء..

شـكـرا للـكـل..

الإهداء

يكونوا إهدائي خالصا إلى من لا يليق الإهداء قبلهما، إلى أبوي الكريمين، إلى من علمني كيف أكون رجلا "أبي" ، وإلى من علمتني كيف أكون إنسانً يجب أن يُحَبْ، "وأمي"

ثم، أهدي عملي هذا إلى العائلة الكريمة أينما وجدت حبا واحتراما، تقديرا وفخراً إلى عائلة درفلو أعماماً، وإلى عائلة لبزة أخوالا..

أهديه إلى إخوتي الخمس الأعزاء، وإلى البنت الوحيدة بينهم عائشة.

أهدي عملي هذا، إلى مدينتي التي رزقت حبها، إلى مدينة عين الحجل..

أهديه إلى أساتذتي الكرام، عبر كل السنين..

إلى أصدقائي في كل مكان، أصدقاء الحي روحاً واحدة، و إلى زملاء الدراسة إخوةً، وإلى كل من يعرفني ..

إلى كل محب للعلم، والقراءة، وإلى كل مؤمن بأن الطريق الصحيح هو طريق العلم، عملا، وإتقانا، وسعيا جاداً.

أهدي علمي إلى كل من تمسك بعلاقته العمودية مع الله عبر الصلاة، وإلى من كانت علاقته الأفقية مع الناس عنوانها حسن المعاملة..

إهدائي للكل ..

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	

المقدمـــة	
مقدمة	ب
أهمية الدراسة	ج
أهداف الدراسة	د
مبررات اختيار الموضوع	هـ
الإطار الزمني للموضوع	هـ
إشكالية الموضوع	و
أسئلة فرعية للموضوع	و
فرضيات الموضوع	ز
الإطار المنهجي للموضوع	ز
أدبيات الدراسة	ح
الإطار النظري للدراسة	ي
تقسيم الدراسة	ك

الفصل الأول: الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وأمنها القومي	11
تمهيـــد.	12
المبحث الأول: طبيعة دولة إسرائيل ومفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	13
المطلب الأول: مسألة بناء الدولة في إسرائيل	13
المطلب الثاني: دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وردود أفعال الدول العربية اتجاه تأسيس إسرائيل	17
الفرع الأول: الدور البريطاني في إنشاء دولة إسرائيل	17

الفرع الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت دولة إسرائيل	19
الفرع الثالث: رد الفعل العربي اتجاه إعلان دولة إسرائيل	22
المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	26
المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	31
المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	31
المطلب الثاني: دور المتغير الديموغرافي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	31
المطلب الثالث: دور المتغير الاقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	33
المطلب الرابع: دور المتغير التكنولوجي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	36
المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	39
المطلب الأول: الانتقال من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية الحرب الوقائية	42
الفرع الأول: حرب 1948	42
الفرع الثاني: حرب 1956	42
الفرع الثالث: حرب 1967	44
المطلب الثاني: إستراتيجية الردع والدفاع (1967-1973)	47
الفرع الأول: حرب اكتوبر 1973 (يوم الغفران)	48
المطلب الثالث: العودة إلى إستراتيجية الحرب الاستباقية من عام (1981-1991)	50
الفرع الأول: قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981	50
الفرع الثاني: حرب سلامة الجليل لبنان 1982	51
المطلب الرابع: حرب الخليج الثانية وأثرها على العقيدة العسكرية الإسرائيلية (عملية عاصفة الصحراء 1991) .	52
خلاصة واستنتاجات	54

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني	56
تمهيـــد.	57
المبحث الأول: مراحل نشأة البرنامج النووي الإيراني.	58
المطلب الأول: بداية العمل على البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه.	58
الفرع الأول: مرحلة التأسيس للبرنامج النووي الإيراني في 1958-1977م	58
الفرع الثاني: الانطلاقة الحقيقية للعمل على برنامج النووي الإيراني	61
المطلب الثاني: مرحلة التعليق والانطلاق السريع للبرنامج النووي الإيراني.	63

الفرع الأول: مرحلة توقيف العمل على البرنامج النووي 1979- 1990م	64
الفرع الثاني: مرحلة إعادة إحياء للبرنامج النووي 1991-2002م	65
المطلب الثالث: مرحلة التضييق الدولي على البرنامج النووي 2002- 2014 م	70
الفرع الأول: الشك الدولي حول البرنامج النووي الإيراني	70
الفرع الثاني: مناقشة مجلس الأمن للملف النووي الإيراني	72
الفرع الثالث: فرض رقابة دولية على البرنامج النووي الإيراني	75
المبحث الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني.	79
المطلب الأول: الدافع القومي الديني للبرنامج النووي الإيراني.	80
الفرع الأول: الخلفية التاريخية الفارسية	80
الفرع الثاني: حماية النظام الإسلامي	81
المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني.	82
الفرع الأول: تدعيم الاقتصاد الوطني	82
الفرع الثاني: الإسهام في النهضة العلمية	84
المطلب الثالث: الدوافع السياسية للبرنامج النووي الإيراني.	85
الفرع الأول: مواجهة التحديات النووية الخارجية	85
الفرع الثاني: تعزيز مكانة إيران النووية في النظام الدولي	86
المبحث الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.	92
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الأوروبية من البرنامج النووي	92
الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني	92
الفرع الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه 1941- 1979	93
الفرع الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية 1979	95
الفرع الرابع: موقف والترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني	99
المطلب الثاني: موقف روسيا والصين من البرنامج النووي الإيراني	103
الفرع الأول: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني	103
الفرع الثاني: موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني	107
المطلب الثالث: المواقف الإقليمية – تركيا ودول الخليج – من البرنامج النووي الإيراني.	111
الفرع الأول: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني	111

الفرع الثاني: موقف دول الخليج من البرنامج النووي الإيراني	114
الفرع الثالث: الرؤية الخليجية للبرنامج النووي الإيراني	117
خلاصة واستنتاجات	120

الفصل الثالث الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى وانعكاسه على أمن إسرائيل	122
تمهيـــد.	123
المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1	124
المطلب الأول: البنود الرئيسية للاتفاق النووي الإيراني وتداعياتها.	124
الفرع الأول: الأرضية الممهدة للاتفاق النووي الإيراني.	124
الفرع الثاني: بنود الاتفاق النووي الإيراني.	128
الفرع الثالث: تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.	131
المطلب الثاني: موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى.	136
الفرع الأول: دوافع الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني.	136
الفرع الثاني: موقف الجهات الرسمية الإسرائيلية من الاتفاق النووي الإيراني.	138
الفرع الثالث: رد فعل المعارضة داخل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني.	139
الفرع الرابع: موقف خبراء المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني.	140
المبحث الثاني: الانعكاسات التي فرضها الاتفاق النووي الإيراني على إسرائيل	143
المطلب الأول: رد فعل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني إقليميا.	143
الفرع الأول: إعادة النظر في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.	143
الفرع الثاني: مراجعة التهديدات الإقليمية على إسرائيل.	147
المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل على المستوى الدولي بعد الاتفاق النووي.	149
الفرع الأول: الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الصهيوني	149
الفرع الثاني: محاولة إقناع الرأي العام العالمي خطورة الاتفاق النووي الإيراني	151
المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقات الإسرائيلية الإيرانية بعد الاتفاق النووي.	154
المطلب الأول: استمرار الوضع الراهن كما هو عليه.	155
المطلب الثاني: الحسم العسكري كخيار لا بد منه.	157

المطلب الثالث: الاتفاق والتفاهم كحل لتجاوز الصراع في المنطقة.	**164**
خلاصة واستنتاجات	**170**

الخاتمـــــة	**174**
قائمة المراجع	**180**

المقدمة

مقدمة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مبررات اختيار الموضوع

الإطار الزمني للموضوع

الإشكالية والتساؤلات الفرعية للموضوع

إشكالية الموضوع

أسئلة فرعية للموضوع

فرضيات الموضوع

لإطار المنهجي للموضع

أدبيات الدراسة

الإطار النظري للدراسة

تقسيم الدراسة

مقدمـــة:

يعد البرنامج النووي الإيراني من أكثر المواضيع تداولا على الساحة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، لما يمثله من أهمية كبيرة في التأثير على الصراع الطويل بين الدول الكبرى التي كانت ترفض سعي إيران لأجل اكتساب التكنولوجيا النووية، وتشكك في نواياها حول مشروعية برنامجها وسلميته، خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، ثم ليتحول الرفض التام للمشروع النووي الإيراني إلى اتفاق دولي وصفته واشنطن بالاتفاق التاريخي.

لكن الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 شهد رفضا تاما من قبل قوى أخرى، و لا شك أن أول الرافضين لهذا الاتفاق هي دولة إسرائيل وقد أعلنت ذلك علنا، لما يشكله هذا الاتفاق من تهديد على أمنها القومي، وبالنظر إلى العلاقات الإيرانية الإسرائيلية نجدها مرت بالعديد من المراحل، فقد كانت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي متينة ومتقاربة وشهدت الكثير من المصالح المشتركة والاتصالات المكثفة، ثم تحولت إلى عداء كبير منذ الثورة الإسلامية في إيران ونشأة الدولة الإسلامية .

تقوم العلاقات الإيرانية الإسرائيلية على موفقين: الأول إيديولوجي والأخر واقعي فنجد أن إيران الأصولية المتشددة ترفض الاعتراف بإسرائيل تحت أي مسمى وترفض رفضا تاما وجودها على الأراضي الفلسطينية، وأن إسرائيل تقوم باغتصاب الحق الفلسطيني بأخذ أراضيهم، وبالجهة الأخرى نجد إيران تدرك جيدا أن إسرائيل كيان قائم بذاته ودولة كاملة السيادة معترف بها دوليا، لذا فهي إيران تحاول من هذا الجانب أن تتصرف بحرية في عدم الاعتراف بإسرائيل، وترفض أي تسوية معها.

وفي المقابل ترى إسرائيل أن إيران تلعب دور خطير على أمنها القومي، ذلك بدعهما لقوى المعارضة وللحركات المسلحة على غرار حزب الله في لبنان، وأن هذا الدعم يشكل خطرا بالغا على أمن إسرائيل، لذا فإن كل دولة ترى أن سياسة الدولة الأخرى تشكل تهديد مباشر لأمنها القومي، فبالنظر إلى مساحة إسرائيل الصغيرة التي تعتمد في حماية وجودها كدولة على التهديد باستخدام السلاح النووي وفق استراتيجية العقرب، أي تدمير المنطقة ككل إذا شعرت بوجود خطر حقيقي يهدد وجودها.

لذا فإن إيران تسعى للحصول على التكنولوجيا النووية، وتستند في ذلك إلى ما جاء في معاهدة NPT سنة 1968 والتي تعطي لجميع الدول الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما انها ترفض اعتماد سياسة الكيل بمكيالين.

تقوم إستراتيجية إسرائيل النووية على مبدأ الاحتكار النووي (عقيدة بيغن) في المنطقة وأن الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى الستة سيشكل نقلة نوعية لمشروعها النووي وقد يمنحها فرصة تاريخية لإنجاحه، مما يشكل تهديد كبير لأمن إسرائيل وكسر لعقيدة الاحتكار النووي التي تفرضها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من خمس عقود، لذا ترى إسرائيل انه يجب رفض هذا لاتفاق بشكل نهائي وعلني والعمل على عدم وصول أي اتفاق أممي من شأنه أن يساعد إيران المضي في إنجاح برنامجها النووي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع بالغ الأهمية، وله تأثير كبير على الساحة السياسية سواء الإقليمية منها أو الدولية، فلا شك أن للاتفاق النووي الإيراني مع الدول 5+1 أثر كبير على منطقة الشرق الأوسط، و خاصة على إسرائيل التي ترى بأن هذا الاتفاق بمثابة خطأ تاريخي، وهو يشكل تهديد على أمنها القومي و لوجدوها كدولة.

أما على الساحة الدولية فتقدم الدراسة نظرة كل من الدول الكبرى في العالم لهذا الاتفاق والذي كان بمباركتها، وذلك للشروط التي وضعها قادة هذه الدول، وكيف تحولت وجهات النظر الدولية من مشروع إيران النووي من النقيض إلى النقيض، من رفض تام ومطلق، إلى اتفاق و تفاهم دولي على البرنامج النووي الإيراني .

وبناءا على كل هذه الأحداث والتناقضات الإقليمية والدولية، فإن الدراسة تقدم حوصلة تامة على الاتفاق النووي والإيراني ونظرة كل من إسرائيل والدول الكبرى له، وكيف يتعامل كل طرف حسب قدرته ومصلحته مع الطرف الأخر، خاصة مع كسب إيران الدعم الدولي والشرعية الدولية لبرنامجها النووي .

أهداف الدراسة:

- التركيز على نشأة المشروع النووي الإيراني ومدى تطوره من مشروع صغير طموح إلى اتفاق نووي دولي.
- نظرة حول دراسة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وكيفية نشأة هذا الاتفاق النووي الإيراني في ظل هذه التناقضات.
- محاولة معرفة مدى تأثير المشروع النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى إسرائيل خاصة .
- معرفة مدى تعارض الإستراتيجية الأمينة الإسرائيلية مع الاتفاق النووي الإيراني خاصة مع عقيدة إسرائيل الاحتكارية للسلاح النووي في المنطقة .
- تسليط الضوء على ردود الأفعال الإسرائيلية بعد الاتفاق النووي الإيراني .
- كيف أصبحت إيران تنظر لنفسها بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى . محاولة فهم ماذا قدم هذا الاتفاق النووي لإيران ولماذا تعتبره إسرائيل خطر على أمنها القومي.
- محاولة لأجل وضع سيناريوهات محتملة لردود أفعال إسرائيلية صد المشروع النووي الإيراني .

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع مبرر اختيار الموضوع إلى عدة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية أهمها:

- أهمية موضوع التكنولوجيا النووية وعملية الحصول عليها وما لها من تأثير كبير على الساحة الدولية والإقليمية.
- الاهتمام بتطور المشروع الإيراني ومدى قدرة إيران على التكيف مع الظروف الدولية خاصة في ظرف الحصار الاقتصادي عليها.
- تسليط الضوء على رد الفعل الإسرائيلي بعد اتفاق إيران النووي مع الدول 5+1 وكسر قاعدة احتكار امتلاك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط .
- دراسة كيفية انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على إستراتيجية إسرائيل الأمينة.

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع خاصة انه موضوع جديد، قد يكون عون لدراسات أخرى في نفس المجال.

الإطار الزمني للموضوع:

لا شك أن للاتفاق النووي الإيراني مع الدول 5+1 خلفيات كثيرة ومفاوضات عديدة جرت قبل عقد الاتفاق النهائي، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء أكثر شيء على الفترة التي كانت بعد اتفاق مدينة لوزان السويسرية الذي أخذ طابع الرسمي والنهائي للاتفاق وذلك بتاريخ 2 افريل 2015 والذي بموجبه توصلت إيران والدول الست إلى بيان مشترك يتضمن اتفاق وحلولا بما يتعلق بمشروعها النووي على أن يتم انجازه يوم نهاية جويلية 2015 .

وهذا لا يعني تجاهل محطات تاريخية مهمة في موضوع البرنامج النووي الإيراني وتصادمها دائما مع الرفض الدولي، خاصة رفض إسرائيل ومحاولاتها الكثيرة لأجل عدم حصول إيران على السلاح النووي بأي طريقة .

سنحاول في دراستنا موضوع انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على التركيز على الفترة الممتدة منذ الاتفاق النووي الإيراني في 2 أفريل 2015 ورد الفعل الإسرائيلي عليه، وكيف تحولت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، مع عدم تجاهل مراحل تاريخية مهمة منذ نشأة البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه وكيفية تعامل إسرائيل معه ثم التحول الكبير لموقف إسرائيل بعد الثورة الإسلامية عام 1979 مع الخميني .

ومنه نطرح الإشكالية التالية :

إشكالية الموضوع:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الاتفاق النووي الإيراني تهديدا للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ؟

أسئلة فرعية للموضوع:

- ما هي أهم العوامل التي ساعدت في تطور المشروع النووي الإيراني؟

- ما هو رد فعل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني؟
- ما هي أهم السيناريوهات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي الإيراني؟

فرضيات الموضوع:

يتناول الموضوع دراسة الفرضيات التالية:

- إن الرغبة في انجاح البرنامج النووي الإيراني يعود إلى النزعة التاريخية الفارسية وإحياء مجد الإمبراطورية الفارسية العظمى.
- نجاح إيران في الوصول إلى اتفاق دولي لمشرعها النووي يرجع إلى تماسك إيران داخليا ومعرفتها الجيدة بالأوضاع الدولية والإقليمية .
- إسرائيل ترفض أي اتفاق من أي نوع حول البرنامج النووي الإيراني وذلك لما يشكل تهديد مباشر لأمنها القومي .

الإطار المنهجي للموضوع:

في دراسة موضوع انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمينة الإسرائيلية عدة مناهج وذلك لأجل محاولة فهم الموضوع من أكثر من جانب وهذا ما يمكن الباحث على الإلمام قدر الإمكان بالموضوع .

- **المنهج التاريخي:** وهذا لما يوفره من مادة ومن معلومات تثري الموضوع وتساعد على فهمه من جوانب كثيرة مثل : الوثائق التاريخية و الروايات المدونة والكتب الخاصة بالموضوع .
- **المنهج المقارن:** وهو يساعد على فهم طبيعة الصراع بين قوتين إقليميتين ويوفر إمكانية دراسة كل قوة ونظرتها للقوة الأخرى، وهذا ما يقدم لدراسة الموضوع فرصة لتعرف على إمكانيات كل دولة بالمقارنة بالدولة الأخرى.
- **المنهج دراسة الحالة:** بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وذلك في دراسة كل حالة على حدى، وهذا ما يقدم تبسيط في التحليل وسهولة في التعرف على الحالة بدقة وتفصيل.

أدبيات الدراسة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البرنامج النووي الإيراني والإستراتيجية الإسرائيلية نذكر من ضمنها:

- كتاب في الإستراتيجية الإسرائيلية، لمحمد فاروق الهيثمي، الصادر عن مركز بيروت للأبحاث، يتحدث فيه الكاتب عن محددات الاستراتيجية الإسرائيلية ومنطلقات التفكير حول كيفية بناء قوة رادعة لأجل الحفاض على بقاء إسرائيل.
- كتاب الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، لأمين محمود العطايا، الصادر عن مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وتحدث فيه الكاتب عن مبادئ الاستراتيجية الأمينة الإسرائيلية، وكيف تستخدم إسرائيل القوة كمحدد أساسي في سياستها الخارجية، وفي التعامل مع كل التهديدات الخارجية عبر الضربة الاستباقية. كما قدم شرح لمجموعة من المفاهيم على غرار مصطلح الحدود الآمنة، والحدود الرادعة.
- رسالة دكتوراه لـ وسام الدين العكة: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، جامعة دمشق، دار الأوائل، 2006. ناقش فيها عوامل البحث عن القوة، وأظهر مكونات البرنامج النووي الإيراني، كما سلط الضوء على محاور التباين الدولي حول البرنامج، وبحث في أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط
- كتاب محمد صادق اسماعيل، من الشاه الى نجاد.. ايران الى اين، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ويتحدث الكاتب في هذا المؤلف عن تاريخ إيران ابتداء من الفترة الممتدة من 1941 تاريخ تولي الشاه حكم إيران، وكيف كانت إيران حلق مهم للغرب، إلى غاية 2005 تاريخ حكم أحمدي نجاد في إيران، والتي شهدت فكرة عقوبات اقتصادية كبيرة على إيران.
- كتاب لعطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات والاستشارات بيروت لبنان، 2015م، وفي يتناول الكاتب بداية البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه، وكيف كانت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

متماسكة بدعمها الكبير للمشروع النووي، إلى فترة ما بعد الثورة الإسلامية 1979 حيث شهت تعليق تام للبرنامج النووي الإيراني، ثم العودة إلى العمل على المشروع، إلى فرض العقوبات على إيران على خلفية تخصيب اليورانيوم بنسب عالية، الشيء الذي جعل من إيران عرضة للعقوبات الدولية.

- كتاب د. عمر الحسن واخرون، البرنامج النووي الإيراني، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة .
- مقال لـ: د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، العدد 37 يتحدث المقال حول ان امتلاك إيران لقدرة نووية حلما يراود الإيرانيين منذ تولى محمد رضا بهلوى حكم إيران، باعتباره أحد وسائل تحقيق الحضارة العظيمة التى كان الشاه يبغى إنجازها، ومع العلاقات الودية التى أقامها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذى اضطلع به كشرطي للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفيتى خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ثم كيفية تغير العلاقات مع الغرب بعد الثورة الإيرانية عام 1979م وبدء مرحلة جديدة، هي معاكسة تماما لما كانت عليه في عهد الشاه.
- بحث للأستاذ محمد الفايز، تداعيات برنامج إيران النووي، موقع الاستراتيجية أبحاث سياسية 2006/10/21. يتناول البحث أهم التداعيات التي فرضها البرنامج النووي الإيراني على الساحتين الدولية والإقليمية .
- مقال لـ: يوسف عزيزى ، الطاقة النووية و التحديات المستمرة، موقع الجزيرة نت، يتحدث المقال عم أهمية الطاقة النووية لدى الدول، وماهي التحديات التي تواجهها لأجل كسبها بالطرق الشرعية دون التعرض للعقوبات الدولية.

الإطار النظري للدراسة:

تستند الدراسة نظريا على المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وبشكل أدق تيار الواقعية الهجومية، الذي يعتبر "John mearsheimer" رائدا لهذا التيار، من خلال الاعتقاد بأن سبب الفوضى هو سعي الدول الدائم إلى الزيادة المستمرة في شروط أمنها واستقرارها تصل إلى سياسة الرغبة في الهيمنة seeking hegemeony security، كما

يرى "mearshiemer" إن الدولة تسعى إلى تحقيق الهيمنة الجهوية لمنع دول أخرى من تحقيق هيمنة جهوية منافسة ".

تؤسس النظرية لفكرة أن "كل الدول في النظام الدولي تسعى لامتلاك القوة من أجل منافسة الدول الأخرى، بل ويتمثل هدفها الأساسي ليس فقط في تعظيم قوتها، بل منع الدول الأخرى المنافسة من امتلاك القوة". لذا، تقوم نظرية على خمسة افتراضات أساسية، أولها أن الدولة هي الفاعل الرئيسى في السياسات الدولية، ولا توجد سلطة أعلى منها.

ويتعلق الافتراضان الثاني والثالث بالقدرات والنيات. وبالنسبة للقدرات، تؤكد النظرية أن كل الدول تتفاوت في إمكانياتها وقدراتها العسكرية، وهو الأمر القابل للقياس، وتحديد أُطره وحجمه، ومداه، بعكس النيات التي لا يمكن قياسها، لأنها تكمن في رءوس القادة وصناع القرار.

كما أكدت النظرية في افتراضها الرابع أن بقاء الدولة هو أهم هدف على الإطلاق، وهذا لا يمنع أن يكون للدولة طموحات وأهداف أخرى، لكن المقصود هنا هو أنه حتى تلك الأخيرة لن تتحقق إذا تهدد بقاء الدولة نفسه. لذا ترى النظرية، خامسًا، أن الدول فواعل عقلانية تتميز بالرشادة التي تجعلها قادرة على البقاء.

وكل هذه الافتراضات مجتمعة تجبر الدول على اتباع سلوك معين في نظام دولي يتميز بالفوضى، ولا يعترف إلا بالمصلحة كمبدأ حاكم لدولة، وهو ما يجعل كل الدول تسعى لتحقيق البقاء، وأن ذلك لن يتحقق إلا بحيازة وامتلاك القوة. والمنطق في هذا الأمر هو أنه كلما أصبحت الدولة قوية أمام منافسيها، فلن يكون بقاؤها في خطر.

تقسيم الدراسة:

تتناول هذه الدراسة انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمينة الإسرائيلية من خلال ثلاث فصول وخاتمة، حيث نستعرض في البداية مقدمة البحث بكل عناصرها من مشكلة البحث وأهميته ومبرراته وحددوه الزمكانية والأسئلة والفرضيات أما الفصل الأول فهو يعرض الإستراتيجية الإسرائيلية وأمنها القومي والمراحل التي مرت بها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والطبيعة الخاصة التي نشأة بها دولة إسرائيل،

انطـلاقا من تعريف الأمن القومي الإسرائيلي ومقوماته ومكانة السلاح النووي في العقيدة الإسرائيلية أما الفضل الثاني فيتناول نشأة ودوافع البرنامج النووي الإيراني ومراحل تطوره والصعوبات التي واجهت هذا المشروع أما الفصل الثالث فيتناول الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى وكيف كان انعكاسه على أمن إسرائيل، انطلاقا من التعريف بالاتفاق وأهم تداعياته على منطقة الشرق الأوسط وصولا إلى موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني الدول 5+1 ثم الرد الفعل الإسرائيلي على الاتفاق على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما نضع عدة سيناريوهات متوقعة للعلاقات الإسرائيلية الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، ثم الخاتمة.

الفصل الأول: الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وأمنها القومي

تمهيـــد.

المبحث الأول: طبيعة دولة إسرائيل ومفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الأول: مسألة بناء الدولة في إسرائيل

المطلب الثاني: دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وردود أفعال الدول العربية اتجاه تأسيس اسرائيل

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الثاني: دور المتغير الديموغرافي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الثالث: دور المتغير الاقتصادي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الرابع: دور المتغير التكنولوجي في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

المطلب الأول: الانتقال من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية الحرب الوقائية والحرب الاستباقية (1948-1967) .

المطلب الثاني: إستراتيجية الردع والدفاع (1967-1973)

المطلب الثالث: العودة إلى إستراتيجية الحرب الاستباقية من عام (1981-1991)

المطلب الرابع: حرب الخليج الثانية وأثرها على العقيدة العسكرية الإسرائيلية (عملية عاصفة الصحراء 1991) .

خلاصة و استنتاجات.

تمهيـد:

تعتبـر إسـرائيل دولـة دخيلـة علـى الـمنطقة، أسسـت سـنة 1948 بـإعـلان وقرار وذلك مـن طرف بريطـانيا (وعد بلفور 1917) حيث لـم تكـن وليـدة المنطـقـة، و تـتكـون مـن اليهود الذين جاءوا من جميع انحاء العالم عبر الهجرة إلى فلسطين، وتتمتع إسرائيل بمساحة جغرافية صغيرة، هذا الأمر الذي جعل إسرائيل تتبنى نظرية أمن تتصف بالتغيير والتجديد المستمر حسب الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية وذلك لفقدانها العمق الاستراتيجي وإمكانية تحمل أعباء الضربة الأولى، لذا تعد مسألة الأمن أهم الأمور التي تولي لها إسرائيل أهمية بالغة في استراتيجياتها، وقد وضع قادة إسرائيل احتمالات كثيرة لأجل التعاطي مع كل الأمور التي قد تؤثر على أمن إسرائيل، ووضعوا خطط لكيفية تجنب الصراعات التي قد تمس العمق الاستراتيجي الإسرائيلي بأضرار كبيرة، أيضا بدأت إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948م بسياسة ضم الأراضي وعدم التفاوض عليها بحيث استطاعة ضم أكثر من 70% من الأراضي الفلسطينية و أخذها، ولأن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تقوم على أساس التأقلم مع المتغيرات بل وصنعها، ففي سنة 1967م دخلت إسرائيل مرحلة جديدة تتصف بالقوة أكثر، وذلك بامتلاكها السلاح النووي، وليدخل ضمن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية كأحد أهم الركائز لاستراتيجيتها، وقد اتبعت في ذلك عقيدة بيغن في أنه يجب احتكار السلاح النووي في المنطقة وعدم السماح لأي دولة بامتلاكه، وهذا ما أكسبها القوة الكافية للضغط على دول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: طبيعة دولة إسرائيل ومفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

المطلب الأول: مسألة بناء الدولة في إسرائيل.

في ماي عام 1948 أُعلن عن تأسيس دولة اسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم (1947)، وبعد أقل من 24 ساعة قامت الحرب بين الجيوش النظامية لمصر الأردن، سوريا، لبنان والعراق مع إسرائيل، وجرت معارك كثيرة ومتقطعة استمرت 15 شهراً لم يكن لإسرائيل جيش نظامي كما كان حال الجيوش العربية، فقد كان الجيش الإسرائيلي بتشكل من جماعات مسلحة على غرار البالماخ أو جند العاصفة وعصابات الهاغانا.. واستمرت المعارك حتى تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرض عليها وقفا لإطلاق النار في 10 جوان 1948 تتضمن حظر تزويد أي من أطراف الصراع بالأسلحة ومحاولة التوصل إلى تسوية سلمية، انتهى القتال في 7 جانفي 1949 بعد استيلاء الجيش الإسرائيلي على معظم منطقة النقب وتطويق القوات المصرية التي كانت مرابطة حول الفالوجة في النقب الشمالي، وبعد نهاية القتال بدأت مفاوضات في جزيرة رودس اليونانية بتوسط الأمم المتحدة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر، تم التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربع بين 24 فيفري و20 جوان 1949، وفيها تم تحديد الخط الأخضر، في 7 مارس 1949 وصى مجلس الأمن بقبول إسرائيل عضوا كاملا في الأمم المتحدة وفي 11 ماي 1949 أقرت الجمعية العامة هذه التوصية[1].

تعد مسألة بناء الدولة إسرائيل مسألة مغايرة تماما لما بنيت عليه الدول في العالم وهذا ما ولد منطلق تفكير استراتيجي خاص بها، يعبر انعكاسا مباشرا للوضعية أو الطريقة التي نشأت وتكونت بها إسرائيل فهي وعلى اختلاف الطريقة التي تشكلت بها دول العالم، صممت لشعب بلا أرض، وإذا كان المكون الأول غير متوافر بالنسبة لليهود وهو الأرض ضمن قياسات المكون التاريخي لقيام ونشوء الدول، فإن المقوم الثاني في قيام الدولة، وهو الشعب يعد هو الأخر غير أصيل، هذه الوضعية التي نشأت فيها

---

[1] – حماد ربيع، **قراءة في فكر علماء إسرائيل كيف تفكر إسرائيل**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: المنصورة، 1999، ص 15.

إسرائيل، ولدت شعورا دائما ومتأصلا لدى قادتها كونها تعيش في وسط عربي غريب عنها ومعاد لها وهو شعور أسهم في خلق هاجس الخطر والتهديد الدائم والمستمر لبقائها واستمرارها[1].

يعود نجاح إسرائيل في بناء دولة قوية في وقت قصير، إلى عقيدتها العسكرية التي تقوم على القوة وعلى التركيز على الجانب العسكري كأهم أمر لأجل التأقلم مع البيئة المخالفة والرافضة لوجودها، يعبر شيث خطاب منوها لأهمية الجانب العسكري لدى إسرائيل بقوله: "إن إسرائيل معسكر كبير حيث يضم كل الطاقات المادية والمعنوية والإسرائيلية، يبدأ فيه التدريب المنظم لكل إسرائيلي حين يصبح عمره 12 سنة إن الخدمة العسكرية في إسرائيل من المهد إلى اللحد" وهذا ما تطبقه إسرائيل فعلا كإجراء لا بد منه لأجل جعل كل الإسرائيليين على استعداد لكل طارئ من أي نوع.

كما يعبر إسحاق رابين على نفس الفكرة حين يقول" انه ومن دون النجاح في الجانب العسكري فلا معنى للكسب السياسي" لهذا كانت المشاكل الأمنية التي يواجهها المسؤولون في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وكبار قاداتها هي كيفية الحفاظ على الأمن وبلورة فكر استراتيجي يضمن لها الحفاظ على بقائها وتفوقها على دول المنطقة منذ الإعلان عن تأسيسها الرسمي سنة 1948م، رغم أن هذه الفكرة ليست وليدة سنة 1948 بل إلى ما قبلها بكثير، فهي تعود إلى جدور تاريخية قديمة إلى فكرة إعادة بعث الدولة اليهودية وتحقيق الوعد الإلهي استنادا إلى التوراة والتلمود مدعمة بأفكار الصهيونية ببعث القومية اليهودية في القدس، وتعد أهم محطة في تحقيق إنشاء الدولة الإسرائيلية هي سنة 1917 مع وعد بلفور حينما أعطت بريطانيا الحق لليهود في امتلاك أرض في فلسطين أو تحرير فلسطين على حسب تعبير بن غوريون حين قال: "بالدم والنار سقطت اليهودية وبالدم والنار تعود ثانية" وهو ما يفسر ذلك الرابط الوثيق بين إسرائيل والعمل المقدس في أن قائد هذه الحروب هو ياهوه إله إسرائيل.

وفي هذا يقول حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي "موشي غورين": "إن حروب إسرائيل الثلاثة مع العرب انما هي حروب مقدسة قامت أولها لتحرير إسرائيل وقامت ثانيها لتثبيت

---

[1] - خضر محمود عباس، **إسرائيل ومفهومي توازن القوى والأمن الجماعي**، مركز الوعي للدراسات التدريب، فلسطين ـ قطاع غزة ـ، 2011م، ص 16.

اركان دولة اسرائيل اما الثالثة فقد كانت لتحقيق كلمات أنبياء إسرائيل "ويضيف قائلا" من أجل تحرير وتثبيت وتحقيق أمن إسرائيل نؤمن بالقتال"[1] .

تعد لهذه المتغيرات الأثر الكبير على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بشكل مباشر وهذا ما تجسد على أرض الواقع بواسطة التنظيمات المسلحة التي شكلتها الحركة الصهيونية، أبرزها كانت عصابات الهاغانا التي تأسست سنة 1921م وأيضا البالماخ أو جند العاصفة التي تأسست سنة 1941م، وقد كانت تعتمد هذه التنظيمات على تبني العمل المسلح والمبدأ الذي جاء في بروتوكولات حكماء صهيون: إن الغاية تبرر الوسيلة، وعلينا ونحن نضع خططنا أن لا نلتفت لما هو خير أو أخلاقي بقدر ما نلتفت لما هو ضروري[2].

فقد أدركت إسرائيل منذ نشأتها أنه جسم غريب زرع في منطقة معادية له تماما، وهذا ما عبر عنه موشي ديان بقوله: "نحن قلب مزروع في منطقة ترفضه الأعضاء الأخرى وليس امامنا إلا استخدام المضادات الحيوية بصفة مستمرة لكي نبقى"، إسرائيل تدرك جيدا أنها في خطر دائم، لذا هي تستخدم القوة لتثبيت أركان دولتها، وهي تعمل على توسيعها عبر الهجرة وعدم رسم حدود، أي دولة بلا حدود وبضرورة تطويق العرب، والعمل على كسب دعم الدول الكبرى لإتمام مشروعها وهو إقامة دولة قوية لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا الحدود القانونية في عدم استخدام القوة مقابل تحقيق أهدافها، ويضيف موشي ديان إلى أن السذج وحدهم من يحترمون صوت العقل في التعامل مع العلاقات الدولية، في إشارة إلى أن القوة هي محدد أساسي لنظرية إسرائيل في الحفاظ على أمنها بما يخدم مصالحها ويضمن بقاءها.

بعد انتهاء الحرب ركزت اسرائيل جهودها على بناء الدولة فقد عقدت الكنيست الأولى (البرلمان) التي تضم 120 عضواً أولى جلساتها في أعقاب الانتخابات العامة (25 جانفي عام 1949) والتي اشترك فيها حوالي 85% من أصحاب حق الاقتراع، وتولى رجلان من بين الذين قادوا اسرائيل لتصبح دولة مستقلة زعامة البلاد :دافيد بن غوريون،

---

[1] – خضر محمود عباس، **إسرائيل ومفهومي توازن القوى والأمن الجماعي**، مرجع سابق، ص 20.

[2] – محمد خليفة التونسي، **الخطر اليهودي بروتوكولات حكماء صهيون**، ترجمة عباس محمود العقاد، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي: لبنان، ص 123

الذي اشغل منصب رئيس الوكالة اليهودية انتخب أول رئيس للوزراء؛ وحاييم فايتسمان، الذي تولى رئاسة المنظمة اليهودية العالمية اختير أول رئيس للدولة.

وفي عام 1949 تبوأت اسرائيل مقعدها في الأمم المتحدة بصفتها العضو الـ 59 في المنظمة الدولية، وتماشياً مع مبدأ "جمع الشتات" الكامن في صلب كيان الدولة، فتحت اسرائيل أبوابها مؤكدة بذلك حق كل يهودي في القدوم إلى اسرائيل والحصول فور وصوله على الجنسية الإسرائيلية، وخلال الأشهر الأربعة الأولى وصل إلى اسرائيل حوالي 50,000 من القادمين الجدد، وفي نهاية عام 1951، كان قد وصل عدد الإسرائيليين إلى 687,000 نسمة، بينهم أكثر من 300,000 من اللاجئين من الدول العربية، وتضاعف بذلك عدد السكان اليهود[1].

كما أن إسرائيل استفادة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية واستخدمت القروض التي قدمتها بنوك أمريكية ومساعدات يهود المهجر والتعويضات الألمانية في أعقاب الحرب استخدمت لبناء المساكن، ومكننة الزراعة، وإنشاء أسطول تجاري وشركة وطنية للطيران واستغلال المعادن الكامنة في وتطوير الصناعات وتوسيع شبكة الطرق، وشبكات الاتصالات والكهرباء.

المطلب الثاني: دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وردود أفعال الدول العربية اتجاه تأسيس اسرائيل.

كان للدول الكبرى الدور الكبير في المساهمة في إنشاء دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط تتصف منطقة الشرق الأوسط خاصة الجزء الذي أنشأت فيه اسرائيل بخصوصية كبيرة، في كونها منطقة متجانسة لغويا، فكل الدول المحيطة بإسرائيل هي دول عربية، تحدها لبنان من الشمال وسوريا من الشمال الشرقي والأردن من الشرق ومصر من الجنوب الغربي وفي الشرق قطاع غزة، الأمر الذي طلب جهدا كبيرا وفرض صراعات كثيرة، فليس من السهل زرع دولة في منطقة معادية من ناحية اللغة والدين والفكر والطموح.

---

[1] – علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، الطبعة الأولى، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي: باريس، 1991م، ص 61

الفرع الأول: الدور البريطاني في إنشاء دولة إسرائيل.

تعد بريطانيا أول الدول الداعمة لإسرائيل يعود ذلك إلى سنة 1917 مع وعد بلفور والمراسلات بين الحكومة البريطانية الممثلة في جيمس بلفور مع رجل الأعمال اليهودي روتشيلد، في إعطاء إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى توافرت الاجواء الدولية الملائمة لتنفيذ الفكر الصهيوني وذلك بإنشاء وتحقيق وطن قومي لهم، وبدت بريطانيا الامبراطورية الوحيدة القادرة على تنفيذ هذا الالتزام لعدة أسباب منها أنها الدولة الأوروبية الاكثر ظهورا على المكانة الإمبريالية وأظهرت توجها نحو المنطقة العربية منذ وقت مبكر، وهو ما أهلها لأن تكون الداعم الأول للفكر الصهيونية ليتحقق هذا الفكر على الواقع مع الدولة البريطانية، وقد ساهمت بعض الشركات الصهيونية في تدشين الأفكار الأولى الهادفة إلى ايجاد بقعة للصهيونية على ارض فلسطين، من هنا يتبين أن ارتقاء الفكرة الصهيونية نمت مع نشوء المعادلة الاستعمارية الغربية والتي تبنت نفس الفكرة التوسعية على حساب الشعوب الاخرى، وهذا ما جعل الكثيرين يعتقدوا ان هذا الالتقاء يعبر عن نفس القالب، وفي اجتهادهم لكسب الغطاء البريطاني للدولة الصهيونية المقترحة حينها بدأ عملية المغازلة الصهيونية لتحقيق امانيهم الإمبريالية البريطانية فشددوا على الثقة العضوية بين الفكر الصهيوني والمصالح البريطانية؛ وتحايلوا بأن توطين عنصر تابع لبريطانيا في فلسطين يمكن أن يشكل سدا منيعا يوفر الامان لقناة السويس ويحرر بريطانيا في مواصلاتها الى الهند والشرق الأدنى، في مقابل تلك الخدمات العظيمة خفض الصهاينة مطالبهم في أن تخوض بريطانيا الانتداب على ارض فلسطين وتسهل اقامة وطن قومي لليهود واصروا على ضرورة أن "يضمنه ويحميه القانون العام" أي يكون محاط بالغطاء الشرعي والاعتراف الدولي[1].

لم يكن الدعم البريطاني متوقف عن الدعم المعنوي أو القانوني فقط بل تجاوز ذلك إلى الدعم العسكري في الكثير من المحطات، مثل انتزاع الأراضي من ايدي اصحابها واعطاءها كهبة للصهاينة قد أغرى كثير من مهاجري اليهود بالقدوم الى فلسطين، وشجعت ادارة الانتداب الهجرة الصهيونية فقامت بفتح المجال واسعاً لقدوم المهاجرين

---

[1] – مأمون شحادة، **دور بريطانيا في تثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين**، ديوان العرب للثقافة والفكر، 2009/02/18، http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=17149، تاريخ الزيارة 2016/03/29م

تحت مسمى أن صك الانتداب يشجع على الهجرة اليهودية وبذريعة ان اليهود القادمين ذا كفاءات فنية وعلمية وتقنية ومهنية عالية وباستطاعتهم المساهمة في تقدم وترقية البلاد. وغضت سلطة الانتداب الطرف في كثير من الاحيان عن الهجرة غير الشرعية وسمحت بالتجاوزات العددية المقررة وخاصة في الظروف التي بدأت تشهد صعود الحكم النازي في ألمانيا. وحينما كان عدد الكيان الصهيوني مع بدء الانتداب 50 ألف يعني انهم أقل من 7% من السكان، حيث واجهت بريطانيا تحديات كبيرة في مواجهة مخططها بتهويد فلسطين تمهيدًا لإقامة الوطن القومي لليهود نتيجة الفارق الكبير بين عدد السكان العرب، واليهود باعتبار اليهود أقلية قومية، إلا أنها تغلبت عليها بفتح أبواب الهجرة لليهود من شتى أنحاء العالم، وأحدثت تفوقًا يهوديًا في عدد السكان.

أيضا قد قامت السلطات البريطانية بقمع المقاومة الفلسطينية، والتصدي لثورتي البراق 1929، والقسام 1936، ودعم جرائم العصابات الصهيونية، والتي من أشهرها "الأرغون" و"شتيرن" و"الهاغانا".، وتصادر أرضهم، وتسهيل ارتكاب المجازر لإجبار الفلسطينيين علي النزوح عن أرضيهم ومصادرتها، كما أن صك الانتداب القائم على فلسطين عام 1922 يبين أن بريطانيا قامت بجهود مضنية في ديباجته ليتلاءم مع قيام الوطن القومي لليهود لذلك أتى الصك بشكل أداة تهويد؛ فقد جاءت مقدمته بوعد بلفور الذي اشار " للحق التاريخي الذي يربط هذا الشعب اليهودي بفلسطين " مما يدل على كثير من المغالطة التاريخية الكبرى لتبين أنها لا تعتبر اليهود بانهم أجانب متصفين بظاهرة طارئة على فلسطين وعبارة "الشعب اليهودي " تدل على مغالطة أخرى فالجماعات الصهيونية اليهودية المتناثرة هنا وهناك لم تتوفر لها وعلى الاطلاق مقومات الشعب المستقل، وحينما تم الاعتراف بأن هؤلاء اليهود انما يشكلون شعباً فقد بينت وأشارت المقدمة إلى العرب بانهم طائفة تذكر ضمن "الطوائف التي هي غير يهودية" من ساكني فلسطين، فبريطانيا هي صاحبة الفضل الأكبر في توفير المنطقة الجغرافية للشعب اليهودي في فلسطين مستغلة في ذلك أن المنطقة كانت تحت انتدابها، مما جعلها تعطي لنفسها الحق في التصرف كما تريد حيال المنطقة، وهذا ما حدث أولا مع وعد بلفور

1917م، ليتحقق فعلا سنة 1948م بإعلان دولة إسرائيل، لتنال الاعتراف الدولي بعد ساعات قليلة من الإعلان عن أنها دولة تتمتع بالسيادة التامة [1].

الفرع الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت دولة إسرائيل.

تعدد الأدوار لدى الدول الكبرى في المساعدة في تثبيت أركان الدولة الإسرائيلية فور الاعلان عنها سنة 1948م وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تعترف بإسرائيل بعد إعلان إسرائيل أنها دولة، وذلك في ساعات قليلة فقط، لم يأتي هذا الاعتراف بالدولة اليهودية في فلسطين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من فراغ بل هنا رابط وثيق فإن دعم (إسرائيل) والدفاع عن سياستها دون شروط وتأييد الحركة الصهيونية اليهودية؛هو المحور الأساسي في فكر وسلوك كم هائل من المؤسسات والقيادات وجماعات الضغط المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة، حيث تتمحور أبرز الاتجاهات حول التبشير الإنجيلي بـ(إسرائيل) ودعمها نظرياً وعملياً، وتحسن إسرائيل استخدام توراتية الحركة المسيحية الأصولية لمصالحها وأهدافها الخاصة، حيث تتبلور أهم الاتجاهات الصهيونية لدى الحركة المسيحية الأصولية المعاصرة بالولايات المتحدة في أن دعم إسرائيل وتأييدها ليس قضية أخلاقية أو إنسانية أو أمراً اختيارياً، أو يعود إلى اعتبارات سياسية أو عسكرية بل إنه قضاء إلهي، وبالتالي فإن معارضة إسرائيل خطيئة دينية وإن دعمها وتأييدها هو في سبيل الخير وإرضاء الله، و أن وجود مدينة القدس تحت السيطرة اليهودية هو محور عودة المسيح الثانية جغرافياً وتاريخياً، وأن المعبد اليهودي لا بد أن يقام قبل هذه العودة الثانية وعلى أرض المسجد الأقصى الذي لا بد من زواله، من هذه الأفكار أسست إسرائيل قوة كبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى باللوبي الصهيوني، والذي كان له دور كبير في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع ودعم ودولة إسرائيل.

تتلخص أهم محطات دور الولايات المتحدة الأمريكية في كونها أمكنت إسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة كورقة تفاوضية مقابل السلام، يتفق وروح قرار مجلس الأمن رقم 242، كما يجب إبقاء إسرائيل قوية لدرجة كافية لمنع نشوب الحرب او للدفاع عن نفسها إذا ما نشبت الحرب بالفعل، وهذا ما تحقق في حرب أكتوبر 1973،

---

[1]– مأمون شحادة، **دور بريطانيا في تثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين**، مرجع سابق

بادرت الولايات المتحدة، بعد أن كشف سير المعارك في الأيام الأولى لها مدى ما يتعرض له الجيش الإسرائيلي من خطر، بعمل جسر جوي نقلت به للجانب الإسرائيلي من القواعد الأمريكية في أوروبا وأمريكا؛ قدراً هائلاً من الأسلحة المتطورة التي لم يستخدم بعضها من قبل، وقيل إنها نقلت أسلحة بأطقمها إلى ميادين المعركة، وعقد مجلس الأمن وأصدر القرار 338 وتم وقف إطلاق النار[1].

وبعد نجاح العمليات العسكرية العربية في هذه الحرب ضعف المركز السياسي لـ(إسرائيل) بصورة ملحوظة؛ مما كان يعني أنها أدركت بشكل حتمي أن التوصل في النهاية إلى حل مع العرب كان يمثل الاختيار الوحيد المفتوح أمامها لكن واشنطن أدركت أن العرب لن يقبلوا بالسلام مع إسرائيل التي اغتصبت أراضيهم، ومن هنا فإذا نجحت أمريكا في إقناع بعض العرب بالسلام فإن ذلك سوف يدفع الأطراف الاخرى للتطرف، وبذلك تنجح في تعميق الخلافات بين الدول العربية، وهكذا نجحت سياسة كيسنجر في بث الخلاف بين الدول العربية ومصر ، حيث أعلن الرئيس السادات في 9 نوفمبر 1977 تحت قبة مجلس الشعب المصري أنه مستعد للذهاب إلى أي مكان سعياً وراء السلام وحقناً لدماء أي جندي ولو كان هذا المكان هو الكنيست الإسرائيلي، وقد جاء هذا الإعلان في وقت كانت الاستعدادات تجري فيه لعقد المؤتمر الدولي للسلام في جنيف، وقد أيدت الولايات المتحدة هذه الخطوة بهدف عزل مصر عن العالم العربي؛ مما يوفر لـ إسرائيل العيش في سلام[2].

وتم إبرام معاهدة السلام المصرية، الإسرائيلية عام 1979، وقدم لـ(إسرائيل) ما تريد أن تحصل عليه فقد تم إخراج مصر وهي أكبر الدول العربية؛ من الصراع العربي الإسرائيلي وتعهدت مصر بالدخول في علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل، وأعطت كامب ديفيد لإسرائيل أقصى ما تحتاج إليه من الانفتاح الاقتصادي والثقافي والفكري في المنطقة العربية مع إعطائها كل ضمان لسلامتها.

---

[1]– هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م، ص 92

[2] - هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 93 ـ 94.

واستمر الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) مادياً وسياسياً، فعلى الصعيد السياسي استمر التأييد الأمريكي لإسرائيل دبلوماسياً في المحافل الدولية، وتبلور هذا الدعم ووجد له إطاراً تنظيمياً فيما يعرف باتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين والذي تم التوصل إليه في نوفمبر ويقضي بتكوين لجنة مشتركة للتعاون العسكري ، والتفاوض لإقامة منطقة حرة بين البلدين وتخزين أسلحة ومواد طبية أمريكية في إسرائيل ، وعمل مناورات عسكرية مشتركة، وزيادة الدعم الاقتصادي والتكنولوجي لـ(إسرائيل).

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد بلغت المنح والمساعدات الامريكية التي تلقتها الحكومة الإسرائيلية رسمياً منذ إنشاء دولة إسرائيل إلى عام 1983م مقدار 130 بليون دولار.

وهي أكثر من نصف إجمالي المساعدات التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة ويشير تقرير مكتب المحاسبات الأمريكي إلى أن إسرائيل حصلت عام 1982 على 1400 مليون دولار، أي 35% من مجموع المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية، وهو ما يمثل 37% من عبء تمويل ميزانية الدفاع الإسرائيلية.

ليس اتفاق التعاون والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بمثابة أمراً جديداً، وإنما هو إعلان عن طبيعة علاقة فعلية قائمة بين دولتين اتفقت مصالحهما وتطابقت، وهو حلقة في السلسلة الطويلة من الاتفاقات المعقودة بين البلدين منذ نشأة إسرائيل.

الفرع الثالث: رد الفعل العربي اتجاه إعلان دولة إسرائيل.

كان لإعلان إنشاء دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ردود أفعال كثيرة للدول العربية قد كانت كل الدول في البداية رافضة تماما لفكرة وجود دولة أخرى في فلسطين، فقد خرجت الشعوب العربية معبرة عن الرفض التام لفكرة التقسيم وهذا ما شكل ضغطا على الحكومات العربية وعلى الجامعة العربية التي اكتفت بالاجتماعات التصريحات، وبازدياد الضغط الشعبي على الحكومات العربية اصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرار في 12 أفريل 1948م بتحرك الجيوش العربية وذلك ليس قبل يوم 15 ماي 1948م، دخلت الدول العربية في الحرب حسب قدرتها وإمكاناتها فقد شاركت مصر في هذه الحرب بعشرة آلاف جندي تحت قيادة اللواء أحمد علي النواوي، وزادت عدد الجنود إلى

نحو عشرين ألفا وتمثلت هذه القوات في خمسة ألوية مشاة، ولواء آلي واحد، ولواء مجهز بـ 16 مدفعا عيار 25، ولواء مجهز بثمانية مدافع عيار 6، ولواء مجهز بمدفع آلي متوسط[1].

ولم يكن لدى العرب قاذفات للقنابل، فعمل اللواء طيار مهندس عبد الحميد محمود أثناء الحرب على تحويل طائرات النقل إلى قاذفات للقنابل لتساهم في الحرب، كما قام بإصلاح سرب من طائرات "الكوماند" تركه الأميركيون في مطار القاهرة عام 1945، وتحويله إلى قاذفات للقنابل، فأصبح لدى القوات الجوية سربا كاملا من الطائرات.

تكوّن الجيش الأردني من أربعة أفواج ضمت نحو ثمانية آلاف جندي ارتفع عددهم إلى 12 ألفا خلال الحرب، وكان مركزه مدينة الزرقاء شمال شرق عمان، وتولى قيادته ضابط إنجليزي يدعى جون باغوت غلوب، أما القيادة الميدانية، ومركزها مدينة نابلس شمال الضفة الغربية فتولاها البريطاني العميد نورمان لاش، وضمت القوة الأردنية بطاريتي مدفعية كل واحدة بها أربعة مدافع 25 .

وأرسلت العراق قوة عسكرية بقيادة العميد محمد الزبيدي ضمت 3000 فرد إلى شرق الأردن، وارتفع عدد هذه القوة فيما بعد إلى 15 ألفا.

أما سوريا فأرسلت 2000 جندي، تحت قيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم، وصلوا فيما بعد إلى 5000.

وعلى حدوده الجنوبية حشد لبنان كتيبتي مشاة في كل منها ثلاثة سرايا بنادق وتكونت كل سرية من ثلاث فصائل، وضمت الكتيبة الواحدة 450 جنديا، وفصيل مدفعية هاون ومدافع رشاشة، وبطارية مدفعية من أربعة مدافع عيار 105 ميلمترات. كما أرسلت أربع عربات مدرعة وأربع دبابات خفيفة، وكانت هذه القوات تحت قيادة العميد فؤاد شهاب[2].

وشاركت المملكة العربية السعودية في هذه الحرب بنحو 3200 مقاتل، قادهم العقيد سعيد بيك الكردي ووكيله القائد عبد الله بن نامي، وقاتلت إلى جانب القوات

---

[1]- آنيا فرتكوس، **الفلسطينيون**، بيروت، مكتبة أنطوان ودار النهار،1969،ص6.

[2]– عبد الله الدائم، **الحرب عام 1948**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص 23

المصرية، بدأت الجيوش العربية في مهاجمة المستوطنات اليهودية بفلسطين، كما هاجم الجيش المصري تجمعي "كفار داروم، ونيريم" بمنطقة النقب.

وفي 16 ماي عبرت ثلاثة ألوية تابعة للجيش الأردني نهر الأردن إلى فلسطين، ثم عبر لواء رابع وعدد من كتائب المشاة خلال الحرب، وكانت الجبهة الأردنية الإسرائيلية أقوى الجبهات وأهمها، نظرا لعلو تدريبات الجيش الأردني وتكتيكاته التي مكنته من خوض ثلاث معارك كبرى (باب الورد، اللطرون، جنين)، فيما عانت الجيوش العربية ضعفا شديدا في اتخاذ القرارات الحاسمة على المستوى التكتيكي، وعجزت عن القيام بمناورات تكتيكية، وضم الجيش الأردني نحو خمسين ضابطا بريطانيا، وألحق بالإسرائيليين خسائر كبيرة، واحتفظ بالقدس والضفة الغربية كاملة حتى انتهاء القتال.

أما الجيش العراقي فخاض معارك كبيرة في مدينة جنين شمال الضفة الغربية مدعوما بمقاتلين فلسطينيين، وتمكن من إخراج كافة القوات اليهودية منها وعلى رأسها قوات الهاغانا سنة 1948، كما اقترب من تحرير مدينة حيفا شمال غرب القدس بعد أن حاصرها، ولكنه توقف بسبب رفض القيادة السياسية في بغداد إعطاءه أمرا بتحرير المزيد من الأراضي.

وبدورها استولت القوات النظامية اللبنانية على قريتي المالكية وقَدَس في الجليل الأعلى جنوب الحدود اللبنانية الجبهة الشمالية للقتال، وواصلت القتال حتى فرض مجلس الأمن على لبنان وقفا لإطلاق النار في 10 جوان 1948، وحظر تزويد أطراف الصراع بالأسلحة، سعيا لإيجاد حل سلمي[1].

وعانى الجيش المصري أكبر الجيوش العربية في هذه الحرب من مشاكل تنظيمية ونقص في الأسلحة رغم أنه قاتل بقوة في معركة الفالوجة التي كانت أهم معاركه، حتى حاصرته القوات الإسرائيلية.

بعدما فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على لبنان قرار وقف إطلاق النار يوم 10 جوان 1948 وحظر تزويد أي من أطراف الصراع بالأسلحة، توقف القتال بين

---

[1] – عبد الله الدائم، **الحرب عام 1948**، مرجع سابق، ص 24.

الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية النظامية، فيما واصل جيش الإنقاذ عملياته العسكرية في منطقة الجليل[1].

تم تحديد هدنة لمدة أربعة أسابيع، لكن إسرائيل خرقت الهدنة، تحت مسمع ومرأى من الأمم المتحدة، وزحفت جنوبا نحو الفالوجة التي كانت بها القوات المصرية لتوسيع رقعة الأراضي التي احتلتها وتطويق الجيش المصري المتمركز بها، وإضعاف الجبهة الجنوبية التي كانت تقترب من تل أبيب.

وفي 8 جويلية 1948 استأنف الجيش الإسرائيلي القتال في جميع الجبهات رغم محاولات الأمم المتحدة تمديد الهدنة، ومع انتهاء الهدنة اتخذت المعارك مسارا مختلفا وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم مكنت إسرائيل من بسط سيطرتها على مساحات واسعـة من أراضي فلسطين التاريخية.

وفي 21 جويلية توقفت المعارك بعد تهديدات من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات قاسية على طرفي المعركة. وقد قبل العرب هدنة ثانية.

وفي 7 جانفي 1949 انتهى القتال بعد أن استولى الجيش الإسرائيلي على معظم منطقة النقب وطوق القوات المصرية التي كانت موجودة حول الفالوجة في النقب الشمالي. ثم بدأت المفاوضات في جزيرة رودس اليونانية حيث توسطت الأمم المتحدة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر.

في الفترة ما بين 24 فيفري و20 جويلية 1949 تم التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربع وفيها تم تحديد الخط الأخضر، وكان مجلس الأمن قد أوصى في 7 مارس 1949 بقبول إسرائيل عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في11 ماي 1949 .

تعد حرب 1948 بين الجيوش العربية والعصابات اليهودية هي تعبير للموقف العربي تجاه تأسيس إسرائيل و تعبير عن رد الفعل العربي تجاه تقسيم فلسطين، قد أسفرت عن خسار كبيرة فقد قدر عدد القتلى الفلسطينيين مع جنود الجيوش العربية نحو

---

[1] – سمير أيوب ، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، الطبعة الأولى ، بيروت ،1984، ص15.

أكثر من 16 الف قتيل، اما الجانب الإسرائيلي فقد وصل عدد القتلى نحو 5600 قتيل[1].

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

ينطلق التعريف بالإستراتيجية الأمينة الإسرائيلية من التمسك بالعقيدة اليهودية "وعد الله أنهم شعبه المختار"، تطلعا إلى "امتلاك أرض الميعاد"، أخذت الصهيونية على عاتقها رسم الإستراتيجية وصياغة الوسيلة والأدوات وفي مقدمتها الأداة العسكرية، لتحويل الأمل المنشود إلى واقع ملموس، وكان ذلك باستباحة أرض فلسطين وتفريغها من سكانها الفلسطينيين عن طريق الاستيطان والحرب ومن ثم فرض الإرادة لإقامة الدولة، وهو ما أكدت ديفيد بن غوريون حين قال: "أن جنود موسي ويشوع وداود لم يكفوا عن القتال حتى فيما بينهم وكذلك جنود صهيون لن يتوقفوا عن الحرب".

يقصد بنظرية الأمن الإسرائيلي هي تلك المفاهيم التي تنتهجها اسرائيل لضمان أمنها أو هي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في اطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها اسرائيل طبقا لأسبقياتها وطرق مواجهتها، مع الوضع في الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية في مقابل تحجيم معطيات القوى الأخرى، وتعتبر عملية تصنيف أسبقيات العمل واتجاهاته من الجوانب الحيوية للمفاهيم الإستراتيجية الإسرائيلية.

وترتبط نظرية الأمن الإسرائيلي في المفهوم الشامل لها بالكتلة الحيوية لإسرائيل، الكتلة الحيوية هي احدي القدرات الشاملة للدولة، وتستمد قوتها من عنصرين رئيسيين هما: الارض، وهي مساحة الدولة أو الاقليم ومدى تحضر تلك المساحة ومدى الاستفادة منها كليا أو جزئيا، اضافة الي الأهمية الاستراتيجية لتلك الدولة أو الاقليم، والعنصر الثاني هو السكان: وتعني قوة الدولة الديموغرافية من تعداد ومستوي علمي وثقافي وخصائص نوعية وصحية، وبباقي القدرات الشاملة لها (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا) اضافة الى عامل مهم شكل قوة كبيرة لنظرية الأمن الإسرائيلية وهو:العامل

---

[1] – وليد الخالدي، **الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي** ، دار النهار، الطبعة الاولى، بيروت، 2002م، ص99.

النووي، وهو ما تسميه اسرائيل الرادع الاستراتيجي تجنبا للإفصاح المباشر عنه، فهي لم تقر رسميا بامتلاكها لأسلحة نووية [1].

إن مفهوم الأمن حسب إسرائيل هو ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية، دون تحديد ماهية المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها، يعرف اللواء نتان فلنائي الأمن بأنه: الإطار الذي يعمل فيه الجيش كجزء من جهد قومي عام يعبر عن مجمل قدرات الدولة لضمان وجودها، دون أن يحدد ما المقصود بالجهد القومي العام، مكتفياً بالإشارة إلى الجيش كأحد هذه العناصر، فكلا التعريفين يتسم بالتعميم، ولا يمكن الاعتماد عليهما في دراسة وتحليل الأمن الإسرائيلي[2].

كما أن مفهوم الأمن في إسرائيل هو نابع من العقيدة الصهيونية المتمثلة بإقامة أرض إسرائيل المتكاملة على حساب الأراضي العربية، أي الهجوم المستند على أساس التوسع والسيطرة.

ويرى ياسين سويد أن مفهوم الأمن القومي ليس مفهوماً تنموياً أو عسكرياً فحسب، بل يشمل كل المجالات المتعلقة بتطور الأمة ونموها، ومما لا بد منه لاستكمال الأمن القومي للأمة هو قدرتها على بلوغ حد معين من الاكتفاء الذاتي الذي تظل أي محاولة لاستكماله ناقصة من دونه، كما يرى ذياب مخادمة أن نظرية الأمن الإسرائيلي تبلورت ابتداء من خمسينيات القرن الماضي حيث اعتبر قادة إسرائيل أن الأمن هو الهدف الحقيقي والأهم، وحتى السلام في المفهوم الإسرائيلي يعني فرض الاستسلام على العرب؛ لأنه يفرض من موقع القوة، وهي تتمسك ببعض العناصر الأساسية لتحقيق أمنها في حال الوصول إلى حل سلمي أو سياسي لأي مشكلة تجابهها، وهذه العناصر بحسب إيجال ألون تنحصر في ثلاثة وهي[3]:

- احتياجات أمن إسرائيل.

---

[1] – خالد أبو شرخ، نظرية الأمن الإسرائيلية، الحوار المتمدن، عدد 3498، 2011/09/26، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277040 ، تاريخ الزيارة 2016/03/31

[2] – يسرائيل تال، **أمن إسرائيل في الثمانينات**، ترجمة، مؤسسة الدراسات العربية: بيروت،1980م، ص 62.

[3] – ذياب مخادمة، خالد وليد محمود، **إسرائيل وخيارات الأمن والسلام**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص،53-64 .

- الميل التاريخي للشعب اليهودي إلى أرض فلسطين .
- الإمكانيات السياسية .

ومما سبق من التعريفات يتضح أن الأمن القومي الإسرائيلي هو ما تقوم به الدولة من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية، ويندرج المفهوم الأمني في التقاليد العسكرية الإسرائيلية ضمن مجموعة من العناصر التي تُعبر عن ذاتها في إطار عام يهدف إلى مجابهة أية محاولات في المنطقة لاتخاذ بعض التدابير الدفاعية ضد أسلحة الدمار الشامل التي تتفرد إسرائيل بامتلاكها، وفي نفس السياق تضع إسرائيل إمكانياتها الإعلامية والسياسية والعسكرية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية في المنطقة ويندرج في ذات السياق مفهوم مرتبط بنظرة إسرائيل لذاتها ونظرتها لغير اليهود، فالنظرة الذاتية تنطلق من تحقيق الذات بعيداً عن موروث الهولوكوست، وبالمقابل تنظر للغير نظرة استعلائية يشوبها الحذر وعدم الثقة مدفوعة بدوافع دينية وافرازات دواعي احتلال أراضي الغير وتهجيرهم، كما لا يمكن النظر إلى نظرية الأمن الإسرائيلي باعتبارها أداة للحماية الذاتية فقط، بل يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على المنطقة وردع أية محاولات لاختراقات أمنية محتملة يستفيد منها الغير، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التفوق العسكري الإسرائيلي دائما[1] .

تتصف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بالتطور المستمر مع ثباتها على مبادئ أساسية مثل القوة وعدم التفاوض على الأرض، فقد طورت إسرائيل استراتيجيتها الأمنية بعد امتلاكها للسلاح النووي رغم عدم تصريحها بامتلاك السلاح النووي لرأي العام العالمي تضغط دائما اسرائيل عبر استخدام السلاح النووي إذا تعرضت لهجوم شامل من طرف الدول العربية لتدمر المنطقة ككل، وقد استخدمت إسرائيل في تطبيق إستراتيجيتها العسكرية مبدأ الهجوم استخداماً واسعاً، فالهجوم هو الصورة المثلى للحرب الناجحة في المذهب العسكري الإسرائيلي، وجوهر الهجوم عنصران هما المبادأة والعمل التعرضي

---

[1] – يسرائيل تال، **أمن إسرائيل في الثمانينات**، مرجع سابق، ص 63.

فعليهما ترتكز نظرية الحرب الوقائية، والهجوم الاستباقي، والردع، والضربة الأولى، والحرب الخاطفة، وغير ذلك من أشكال الأعمال الهجومية.

وأيضا تعتمد إسرائيل على تطبيق نظرية "الهجوم غير المباشر" استراتيجياً وتكتيكياً وتمثل هذه النظرية منهجاً عاماً للأعمال الهجومية التي تعتمد على تجنب الهجوم الجبهي على الخصم، وعلى الاقتراب منه من الاتجاه الذي لا يتوقعه، وبالأسلوب الذي لم يأخذه في حسابه، ومن هنا جاء تركيز المذهب العسكري الإسرائيلي على عمليات التسلل، والمباغتة، والتوغل العميق، وتجنب المواجهة المباشرة في القتال والالتفاف، والسرعة في الضرب والحركة، والتأثير على الروح المعنوية لدى الخصم، وغير ذلك من المظاهر والأساليب المرتبطة بنظرية "الهجوم غير المباشر".

كما أن إسرائيل تعتمد على تطبيق فكرة الهجوم الاستباقي، بحيث يقوم الجيش بعملية هجومية شاملة أو محدودة يتم فيها إجهاض خطة الخصم، وإحباط نيته في الهجوم، وأخذه على حين غرة، وتعطيل ردود الفعل المعادلة للفعل أو المتفوقة عليه، وبث الفوضى والرعب في صفوفه، وجعل جميع التدابير والردود والاستعدادات والتدخلات الداخلية والخارجية متأخرة، وفي غير وقتها المناسب[1].

قد وجد المذهب العسكري الإسرائيلي في نظرية الهجوم غير المباشر أسلوباً جديداً، وبخاصة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الهجوم غير المباشر والهجوم الإجهاضي الاستباقي؛ فجوهر نظرية الهجوم غير المباشر أن النصر يمكن أن يتحقق بصورة أفضل وأسرع مما يحققه الهجوم المباشر بسبب الانهيار المعنوي الذي يحدثه في الخصم، في حين يسعى الهجوم المباشر لإحداث دمار مادي قد ينعكس فيما بعد على الروح المعنوية للخصم. ولا يمكن أن يحدث الانهيار المعنوي إلا بالمفاجأة، والمناورة السريعة، والحسم الواضح. وهي عناصر ثلاثة تمثل جوهر الهجوم الإجهاضي الاستباقي. ويمكن اعتبار حربي 1956 و1967 مثلين على ذلك.

---

[1]– انجيلينا الحلو، **عوامل تكوين إسرائيل السياسية العسكرية والاقتصادية**، مركز الأبحاث م.ت.ف، الطبعة الأولى، بيروت 1967، ص 56.

المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

توجد العديد من المتغيرات كان لها الأثر في بناء الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، سواء كمقومات ساعدت إسرائيل في بناء استراتيجيتها، وكان لها أثر كبير في بلورة العديد من المفاهيم الاستراتيجية والتركيز عليها عوامل قوة أو كعوامل قاعدية للتطوير المفاهيم الأمنية مثل المتغير الاقتصادي والمتغير التكنولوجي إضافة إلى ذلك، يوجد متغيرات أخرى لا تقل أهمية عن المتغيرات السابقة، لكنها تشكل نقص، إذا قورنت بالبيئة التي تتواجد فيها دولة إسرائيل، مثل المتغير الجغرافي وصغر مساحة إسرائيل والمتغير الديمغرافي وقلة عدد سكان إسرائيل مقارنة بالدول المجاورة لإسرائيل..

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

يشكل المتغير الجغرافي أهمية كبيرة لدى إسرائيل فبرغم من تواجد دولة إسرائيل في منطقة مهمة في الشرق الأوسط بتوسطها البحرين المتوسط والبحر الأحمر، ولتوسطها لثلاث قارات كجسر عبر البر والبحر والجو، إلى أن البيئة التي تتواجد فيها والمعادية لها تماما جعل بن غوريون يعتقد أن الأمن يجب أن يتم في إطار غزو البر والجو والبحر، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة وقد أدركت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية من طرف العرب وغلق قناة السويس على إسرائيل، وهو ما يفسر اهتمام المؤسسة العسكرية بمنطقتين خليج العقبة وباب المندب وشراء 3 غواصات دولفين ألمانية قادرة على اطلاق الصواريخ من تحت سطح البحر ويبرر شيمون بيريز بقوله: " يجب أن تهتم أروبا بنا بسبب ما تملكه أيدينا، فموقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من سد الطريق في وجه القومية العربية وأن نكون بديلا لقناة السويس وأن نشكل منعطفا على الدول المنتجة للنفط وتلك الدول التي تنقله"[1].

فإسرائيل تمتلك القدرة على تهديد واحدة من الدول المحيطة بها مباشرة والوصول إلى مركزها الحيوية في وقت قصير بدون أن يلجأ سلاح الطيران الإسرائيلي إلى المقاتلات عوض عن الطائرات الاستراتيجية طولية المدى وذلك يوفر على إسرائيل

---

[1] - موسوعة الطيران العربي، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، 2013/18/09م، http://aviation-arab.net/showthread.php?t=1532 ، تاريخ الزيارة، 2016/04/18م

تكاليف طائلة وهذا ما يوفر لإسرائيل ميزة الرد السريع لأجل عدم ترك أي فرصة للعرب في التحضير لأي هجوم منسق عليها.

كما أنه يجب أخذ بعين الاعتبار عامل مهم، تأخذه إسرائيل بعين الاعتبار في التأسيس للاستراتيجية الأمنية وهو عامل المساحة، فبعد الإعلان عن دولة إسرائيل سنة 1948 كانت مساحتها 20700 لكم بشكل مثلث بالغ الطول وشديد النحول، مما أعطى لإسرائيل شكلا غير طبيعي الأمر الذي لا يؤمن لها العمق الاستراتيجي، فدفعها لأن ترفض القتال على أراضيها رفضا تاما، لقرب مراكزها الحساسة من الحدود، مما يجعل الهجومات عليها بالغة الخطر وقد تمس مراكز القيادة بشكل مدمر، وهذا الذي جعلها ودفعها إلى التفكير إلى توسيع حدودها الطبيعية أكثر وذلك بحثها عن الأمن، لما يسمى بالحدود الآمنة وفي هذا الصدد يقول مشال آلون: "الحدود الآمنة هي تلك الحدود السياسية التي ترتكز على عمق إقليمي ومواضع طبيعية مقل المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة التي تحول دون تقدم جيوش برية مزودة بالمدرعات" وبالتالي فإن مفهوم الحدود الآمنة لدى إسرائيل مفهوم ديناميكي نسبي غير ثابت ونهائي، ولهذا اجتهد بعض المسؤولين الإسرائيليين في تفسير عبارة الحدود الآمنة باستخدام ألفاظ جديدة مثل أنها الحدود التي يمكن الدفاع عنها، كما استخدمت غولدا مائير مصطلح جديد تعبيرا عن أهمية الحدود بتعبيرها: "الحدود الرادعة"[1].

فإسرائيل جعلت للحدود السياسية المغتصبة حدوداً عسكرية تقع بعيدة عنها حتى إذ مر الوقت أصبحت الحدود العسكرية حدوداً سياسية وامتدت مطامع التوسع الى حدود عسكرية جديدة ، وتظهر الحقائق التاريخية ان مثل هذا الامر يتكرر كلما سمحت الاوضاع الاقليمية والدولية لإسرائيل ان تمارس سياستها التوسعية هذه أي ارض عربية جديدة تعزز المواقف الإسرائيلية المتطرفة ، وهي السياسة التي اعتمدت في جوهرها على سيادة مفهوم الامن لها تحت مصطلحات كثيرة بشأن الحدود ، منها الدفاعية الامنية، الامنة وغيرها[2].

---

[1] – خضر محمود عباس، **إسرائيل ومفهومي توازن القوى والأمن الجماعي**، المرجع نفسه ، ص 77.

[2] – صالح زهر الدين ، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، 1996 ، ص 53 – 54.

يعد المتغير الجغرافي مهم جدا في رسم الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وذلك لما يقدمه للدولة من دعم في التقدم في تنفيذ خططها، وهذا يلاحظ عبر مساحة إسرائيل عبر التاريخ فمساحتها التي كانت سنة 1948 لم تعد هي نفسها بتقدم السنين، وهذا ما يثبت أهمية المتغير الجغرافي في رسم الاستراتيجية الأمنية، فهي تسعى دائما لأجل كسب العدد الممكن من الأراضي، وضمها كأراضي وحدود طبيعية للدولة دون التفاوض عليها أبدا، وهذا ما أكسب إسرائيل توسع هائل في المنطقة، لتصبح الأراضي الإسرائيلية أو المساحة التي تتبرع عليها إسرائيل أكثر بكثير من مساحة فلسطين، فقد تضاعف عدد مساحة إسرائيل منذ 1948 إلى الثلاث أضاف مما كانت عليه، مما وفر لها حماية أكثر لعمقها الاستراتيجي.

المطلب الثاني: دور المتغير الديموغرافي في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

يعتبر ما تملك الدولة من كثافة سكانية كبيرة بمثابة نقطة قوة لها خاصة على الصعيد العسكري فعند نشوب الحروب تكون الدولة في أمس الحاجة إلى أكبر عدد من المقاتلين تستطيع من خلالها كسب المعركة إلى صالحها، وهذه المعضلة هي التي تعاني منها إسرائيل أثناء حروبها مع العرب فمنذ تأسيس دولة إسرائيل 1948م إلى غاية سنة 2016م لم يتجاوز عدد سكان إسرائيل 08 ملايين نسمة، وذلك مقارنة بعدد العرب الذي يعد عدد سكانهم 300 مليون نسمة، وهذه المقاربة البسيطة بين عدد سكان إسرائيل والعرب تظهر تفوق الجانب العربي على الإسرائيلي، وقد بلغ عدد الجنود في الجيش الإسرائيلي العادي نحو 18 الف جندي، إضافة إلى 404 ألف جندي احتياطي، يمكن استدعاهم للخدمة العامة في أقل من 72 ساعة، فلا تسمح هذه الأعداد القليلة مقارنة بالجيوش العربية من جهة وخوفا من تأثر الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، إلى خوض حروب طولية الأمد، فتعتمد بذلك إلى انتهاج مبدأ الحروب الخاطفة في تحقيق الأهداف الهامة دون خسارة العدد الكبير من الجنود أو فتح جبهات عديدة للقتال[1].

---

[1]– محمد زكي عكاشة، **جند من السماء ـ الحروب المصرية ـ الإسرائيلية**، موقع معرفة، 2014/12/25م، http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%AC%D9%86%D8%AF_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1 ، تاريخ الزيارة 2016/04/22م

كما أن الدراسات قد أظهرت أنه هناك تباطؤ في نمو السكان اليهود في إسرائيل، فقد ازداد المجموع الكلي للسكان اليهود بنحو 800 ألف يهودي بين عامي 1955-1945 وبنحو 700 ألف يهودي بين 1955 و1965، وبنحو 124 ألف يهودي بين عامي 1975 و1985 وهدا الانخفاض كان سببه الحرب العربية الإسرائيلية، أين أصبح اليهود يعرضون عن القدوم إلى فلسطين وبنحو 92 ألف يهودي بين سنة 1985 و1993، وسجلت نسبة النمو الأعلى في الفترة كلها في الأعوام 1950-1955 حيث قدرت بـ 7,4 لكل 1000 يهودي في العالم، وأخذت نسبة النمو في التقلص باستمرار واقتربت من الصفر في الثمانينات، وبدأت في الارتفاع من جديد في سنوات التسعينات ولكن بنسبة متواضعة بلغت 2,4 لكل 1000 يهودي، والسبب يعود في هذا إلى تحسن مؤقت في أعمار سكان اليهود، وثانيا إلى انتعاش الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي سابقا، أما فيما يتعلق بكثافة السكان في إسرائيل فقد بلغت نحو 200 نسمة/كم، وهي كثافة مرتفعة في المنطقة إذا قارناها بنظيرها في الدول المجاورة، ويعد اليهود المجموعة السكانية الأكثر بلوغا من المجموعات السكانية الأخرى في إسرائيل حيث أن 12% منهم أعمارهم تزيد عن 6 سنة فما فوق، ويشكل من هم فوق 75 عاما ما نسبته 4.6% من مجموع السكان يعتبر الفلسطينيون أكثر شبابا حيث يشكل من هم فوق 65 سنة أقل من 3% من مجموع السكان الفلسطينيين ، وحوالي 28% من السكان هم أطفال تحت سن 14 عام، و تصل هذه النسبة بين اليهود إلى 25.5% بينما عند الفلسطينيين تصل إلى 43.2%[1].

هذا الأمر من شأنه أن يضع الفلسطينيين في وضع مريح تجاه الصراع الديمغرافي فباعتبارهم مجتمع شاب يمكنهم كسر التوازن الديمغرافي وتحويله لصالحهم، لأن نسبة الشباب فيهم تتجاوز نسبة 53.50% وهي أحد ركائز القوة بالنسبة للفلسطينيين، خاصة إذا كان هناك حسن استغلال لهده الفئة في مواجهه الطرف الإسرائيلي، فهي تشكل المخزون والاحتياط البشري لأي مواجهة عسكرية بين الطرفين وتعويض النقص النوعي الذي هو في صالح الإسرائيليين، كما أنهم يشكلون القوة الاقتصادية العاملة في فلسطين، والقوة لأي تعبئة جماهيرية لمواجهة السياسات العدوانية الإسرائيلية وبالنسبة إلى المستوطنين اليهود الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسبتهم تعتبر مهمة

---

[1] – إبراهيم أبو الغد، **تهويد فلسطين**، ترجمة، أسعد رزوق، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1972، ص 192.

بالنسبة لإسرائيل، لأن وجودهم هو أحد استراتيجيتها المهمة، والجدول التالي يوضح أعدادهم وهم بشكل جلي[1].

إن المواقف الإسرائيلية، من القضية الديمغرافية تتراوح بين التعامل مع القضية بطريقة موضوعية من خلال حل إقليمي يقوم على إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب من خلال حل متفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مع دمج فلسطيني إسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي، وإعطائهم حقوقهم السياسية والاجتماعية، هذا الطرح يتبناه اليسار الإسرائيلي ويدافع عنه، وبين مواقف أكثر تشدداً من قبل احزاب اليمين التي تتراوح بين الفصل أحادي الجانب، والقائم على أساس طبغرافي وديمغرافي، مروراً بتبادل أراضي داخل إسرائيل يعيش فيها سكان فلسطينيون مع أراضي داخل الضفة الغربية يعيش فيها مستوطنون يهود، على الرغم من أن صناع القرار في إسرائيل يعربون عن مخاوفهم من مستقبل إسرائيل الديمغرافي من خلال الأرقام والإحصاءات، الا أن صفة التضخيم والتهويل تلازم تصريحاتهم ومواقفهم، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية تتمثل بالأساس في التهرب من تقديم استحقاقات قد تفرضها العملية السياسية الجارية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقضيتي الحدود وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتحاول إسرائيل إقناع الغرب بأنها مهددة، وتبدو الصورة أكثر اقناعاً خاصة للولايات المتحدة عندما تقوم إسرائيل بتضخيم المخاوف الديمغرافية والمخاوف الأمنية التي تدعي أنها تهدد مستقبلها كدولة للشعب اليهودي.

المطلب الثالث: دور المتغير الاقتصادي في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

يعتبر الاقتصاد أمر مهم جدا في بناء الدولة، فالاقتصاد بالنسبة لإسرائيل يؤدي دورا أساسيا في توفير التمويل لبناء القوة المسلحة ويعتبر اقتصاد إسرائيل منذ نشأته اقتصاد حروب مسخر للصناعة الحربية وتطويرها وجعلها الأكثر تدميرا وقوة في منطقة الشرق الأوسط فدفع هذا إلى إنشاء مصانع حربية في كل من تل أبيب، حيفا والقدس، أدى ذلك إلى اكتفاءها ذاتيا، مما تنتجه من أسلحة خفيفة وهاونات، كما قام بعقد اتفاقيات شراكة ثنائية مع دول مثل فرنسا لشراء الطائرات، على غرار ما هو حاصل مع الدول

---

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي، **البعد الديمغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي**، شؤون عربية، عدد 121، السنة 2005، ص 198.

العربية، إذ نجد أن اقتصاد إسرائيل يحقق نسب من الأرباح وعلى درجة عالية من التطور ينافس بعض الدول في أوربا، وعلى عكس الاقتصاديات العربية الريعية التابعة، وقد كان تخلي بعض الدول عن امدادها بدبابات متطورة سببا في اصدار قرار سنة 1970 بصناعة دبابة حربية وكان أول تشغيل لها عام 1979م سميت بالميركافا، وبدأت في تطويرها تدريجيا إلى غاية وصولها إلى الجيل الرابع منها سنة 1995م، التي كانت بمثابة الأسطورة التي تخاف منها الدول العربية، هذا التطوير المستمر في الصناعة العسكرية يؤدي إلى تقليص الخسائر البشرية أثناء الحروب، والسعي دائما إلى تفادي الخسائر قد الإمكان وهو ما يطلق عليه في الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية بـ (RMA) أي الحروب دون ضحايا[1].

سنة 2012، احتلت إسرائيل المرتبة 16 بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، الأمر الذي يضعها في فئة "متطورة للغاية"، تشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية المنتجات التكنولوجيا الفائقة، المنتجات المعدنية والمعدات الالكترونية والأجهزة الطبية الحيوية، والمنتجات الزراعية، والأغذية المصنعة، والمواد الكيميائية، ومعدات النقل؛ صناعة الماس الإسرائيلية واحدة من المراكز العالمية لقطع الماس والتلميع. ولفقرها نسبيًا بالموارد الطبيعية، تعتمد إسرائيل على واردات النفط والمواد الخام والقمح والسيارات والماس غير المصقول ومدخلات الإنتاج، على الرغم من الاعتماد الكلي تقريبا في البلاد على واردات الطاقة قد تتغير مع الاكتشافات الحديثة لاحتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة قبالة سواحلها.

إسرائيل تنشط في مجال البرمجيات والاتصالات والموصلات المتطورة، التركيز العالي على الصناعات ذات التقنية العالية في إسرائيل، والتي تدعمها صناعة رأس المال الاستثماري القوي، أطلق عليه اسم "سيليكون وادي"، والذي يعتبر الثاني من حيث الأهمية فقط لنظيرتها في كاليفورنيا. اكتسبت العديد شركات إسرائيلية من قبل الشركات العالمية لموظفيها ذوات الجودة العالية والموثوق بهم.

كانت إسرائيل الوجهة لأول استثمار لبيركشاير هاثاواي خارج الولايات المتحدة عندما قامت بشراء إيسكار لشغل المعادن، وكأول مركز للبحث والتطوير خارج الولايات

---

[1] – محمد زكي عكاشة، **جند من السماء ـ الحروب المصرية ـ الإسرائيلية**، مرجع سابق .

المتحدة للشركات بما في ذلك إنتل ومايكروسوفت، وأبل، أقطاب رجال الأعمال الأميركيين والمستثمرين أمثال بيل غيتس، ووارن بافيت، ودونالد ترامب أشادو بالاقتصاد الإسرائيلي ولكل رجل أعمال استثماراته المكثفة في العديد من الصناعات الإسرائيلية التي تشمل العقارات، والتكنولوجيا الفائقة[1]. إسرائيل هي أيضا وجهة سياحية رئيسية، مع 3.5 مليون سائح أجنبي زاروها في عام 2012.

في سبتمبر 2010، دعيت إسرائيل للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووقعت أيضًا اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وتركيا، والمكسيك، وكندا، والأردن، ومصر، وفي 18 ديسمبر 2007 أصبحت أول دولة من خارج أمريكا اللاتينية توقع اتفاقية تجارة حرة مع كتلة ميركوسور التجارية[2].

قد تضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية من بضائع وخدمات 15 ألف مرة منذ قيام إسرائيل عام 1948، حيث بلغ حجم الصادرات 60 مليون دولار، لتصل عام 2011 إلى 90 مليار دولار، وذلك استنادا لمعطيات إحصائية نشرها معهد الصادرات الإسرائيلية في أواخر 2011 بمناسبة ما يسمى بـ "يوم الاستقلال الإسرائيلي"، وبرغم من تراجع النسبة سنوات 2014 و2015 وحتى بدايات 2016 فإنها تضل نسب عالية مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينيات إلى غاية التسعينات، الأمن الذي يدل على التطور المستمر للاقتصاد الإسرائيلي.

وقال رئيس معهد التصدير "رمزي غباي" للمحقق الاقتصادي التابع لصحيفة "هآرتس" الناطقة بالعبرية: شكل التصدير الإسرائيلي على مدى ال 64 عامًا الماضية، المحرك الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي الذي مكن إسرائيل من الاندماج مع 15 دولة يتمتع مواطنوها بمستويات دخل مرتفعة تحققت فقط عبر استمرار الزيادة في حجم التصدير.

الملاحظ من خلال التطور الكبير للاقتصاد الإسرائيلي منذ تأسيسها سنة 1948م إلى غاية سنوات السبعينات والتركيز على الصناعة العسكرية، إلى بداية سنوات الألفين،

---

[1] – مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **الاقتصاد الإسرائيلي**، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810، تاريخ الزيارة 2016/04/05م

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **الاقتصاد الإسرائيلي**، مرجع سابق.

والتركز على تنويع الاقتصاد وزيادة حجم الصادرات، قد جعل إسرائيل في محل قوة أكثر، وكان العامل الاقتصادي عامل مهم في بلورة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية من مركز قوة وبناء دولة قوية.

المطلب الرابع: دور المتغير التكنولوجي في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

يعد التطور التكنولوجي الكبير الذي حدث في القرن العشرين، والذي مس جميع جوانب الحياة لما فيها الجانب العسكري، والذي أدى إلى اكتشاف أسلحة جديدة، أعادت ترتيب الحسابات في العديد من مناطق العالم، وقد أدى اكتساب الاتحاد السوفياتي للقنبلة النووية إلى سباق رهيب نحو التسلح، فقد التحقت دول أخرى على غرار فرنسا سنة 1960م إلى النادي النووي إضافة إلى دول أخرى.

بدأت أطماع إسرائيل للحصول على التكنولوجيا النووية منذ قيامها كدولة سنة 1948م ولأول مرة ظهرة هذه النية بعد الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956م، إذ من جملة شروط التعاون الإسرائيلي الفرنسي للهجوم على مصر هو امداد فرنسا لإسرائيل بأسرار الذرة وموادها الأولية، فكان الدعم الفرنسي الذي أتاح للعلماء الإسرائيليين الوصول إلى التكنولوجيا النووية، فقد تمكنت إسرائيل من أنتاج أول قنبلة نووية قبل حرب الأيام السته، بالتحديد سنة 1966م وهذا ما يذهب إليه الكثير من خبراء الذرة، استنادا إلى تحليلات أجروها، وقد تميزت السياسة النووية الإسرائيلية بأربع مبادئ أساسية.

أ- **مبدأ الغموض النووي:** أي عدم السماح لأي دولة أو منظمة أو هيئة رسمية من الاطلاع على حقيقتها النووية وفي هذا الصدد يقول: "إن إسرائيل ليست دولة نووية ولن تكون الدولة الأولى التي ستدخل السلاح النووي إلى المنطقة الشرق الأوسط، لكنها لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك" وذلك خوفا من النتائج السلبية أمام الرأي العام العالمي وإعطاء الذريعة للدول العربية[1].

ب- مبدأ الاحتكار النووي: وذلك للحفاظ على اختلال التوازن النووي في المنطقة لصالح إسرائيل، بالوسائل الغير شرعية كتورط جهاز المخابرات الإسرائيلي في اغتيال يحي المشد، أحد أكبر علماء الذرة العرب أو توجيه ضربة عسكرية من أجل تدمير مفاعل

---

[1] صلاح شرارة، **في ظل مبدأ الغموض النووي**، مراكش برس،2010/04/10م، http://www.maghress.com/marrakechpress/3254 ، تاريخ الزيارة 2016/04/12م

مشروع لاكتساب التكنولوجيا النووية، كم حصل مع مفاعل أوزيراك العراقي سنة 1981م أو التهديد بفعل ذلك مستقبلا مع العراق.

ج- مبدأ الاستعداد لأسوء الحالات: وهو مأخوذ من العقيدة العسكرية الأمريكية أي جعل السلاح النووي كخيار بديل وملاذ أخير، إذا ما كانت إسرائيل في حالة انهزام عسكري يهدد بزوالها وفق استراتيجية العقرب، أي بتدمير منقطة الشرق الأوسط ككل بما فيها إسرائيل[1].

د- مبدأ رفض مبادرات الحد من التسلح ونزع السلاح: وهو موقف ثابت ومستمر منذ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية سنة 1968م فإسرائيل ترفض رفضا تاما ومطلقا الانضمام والتوقيع عليها بحجة أن المنطقة المتواجدة فيها هي معادية لها، وممكن في أي لحظة أن تشن عليها هجوم إذ أنها منطقة تعاني من عندم الاستقرار.

نجحت بيئة المشاريع التكنولوجية الإسرائيلية بأكثر من مضاعفة نفسها خلال السنتين الماضيتين. مع حلول نهاية السنة، سنشاهد استثمار أكثر من 5 مليارات دولار في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية، والتي تزيد بـ 2.2 مليار دولار عن العام 2013 بحسب موقع "تيك كران (techcrunch)"، هنالك خمسة اتجاهات مركزية في إسرائيل وهي:

أ- الزيادة في مجال المبادرات للمشاريع في إسرائيل، فهنالك عدد متزايد من شركات الستارت أب التي يقوم بتأسيسها وتشغيلها بعض الأفراد ممن سبق لهم خوض هذه التجربة ويعودون لخوض تجربة وجولة ثانية، ثالثة أو حتى رابعة في هذا المجال.

ب- ازدياد الملكية الفردية في نظام بيئة الأعمال الإسرائيلية: إذ لم يعد الأمر مقتصرا فقط على صناديق رأس المال الاستثماري أو المجموعات، بل إن عددا من صناديق الاستثمار الخاصة بدأت تنظر إلى إسرائيل على أنها الشيء الكبير التالي.

ج- الزيادة الحادة في تدفق الأموال من آسيا للاستثمار في إسرائيل: وليس الحديث عن الصين فقط، وإنما عن اليابان، الهند، وغيرهم .

---

[1] – محمد زكي عكاشة، **جند من السماء ـ الحروب المصرية ـ الإسرائيلية**، مرجع سابق.

د- السوق الواسعة: التي بدأت تتحرك من مجال التوجهات الاجتماعية وغيرها باتجاه "المستلزمات الصلبة"، الإنسان الآلي، الطائرات بدون طيار، علم البصريات، إنترنت الأشياء، والمزيد. هذا هو مصدر الدخل الأساسي بالنسبة لإسرائيل .

هـ- الموجة التالية: هي المشاريع الاجتماعية. المياه، الطاقة، تطوير وإنشاء أسواق. لا أحد يستطيع عمل ذلك أفضل من إسرائيل[1] .

[1] - موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **البيئة التكنولوجية الإسرائيلية تزدهر برغم موجة العنف**، 2016/01/11م، http://mfa.gov.il/MFAAR/InnovativeIsrael/SciencesTechnologyAndMidicine/Pages/High_Tech_Violence_Israel.aspx ، تاريخ الزيارة 2016/04/05 م

المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

مرت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعدة مراحل، كانت من شأنها أن تمهد لتمكين إسرائيل من اكتساب اكثر عدد ممكن من الأراضي ومن فرض منطقها على منطقة الشرق الأوسط بالقوة، كما أنها تمكنت من فرض تصورها ونظرتها لمفهوم الأمن على المجتمع الدولي بما يخدم مصالحها، ودون أن يعرضها للعقوبات الدولية في حال استخدامها للقوة المفرطة أو للأسلحة الممنوعة دوليا، وتنقسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل، المرحلة الأولى هي انتقال إسرائيل من الدفاع إلى تبنى استراتيجية الحرب الوقائية ما بين سنوات 1949-1967م، ثم انتقالها إلى استراتيجية الردع سنوات 1967-1973م، ثم لتعود إلى استراتيجية الحرب الوقائية مرة أخرى سنوات 1981- 1991، اما المرحلة الأخرى هي ما أفرزته حرب الخليج الثانية ومدى تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية .

المطلب الأول: الانتقال من إستراتيجية الدفاع إلى استراتيجية الحرب الوقائية والحرب الاستباقية (1948-1967) .

الفرع الأول: حرب 1948:

كانت أهمية الجولة الأولى عام 1948 تكمن في أنها حجر الأساس وجوهر العقيدة العسكرية، فلقد وجدت إسرائيل نفسها منذ قيامها في 14 ماي 1948 أمام مجموعة من التحديات، فضلا عن إحاطتها بدول معادية [دول الطوق] الأمر الذي انعكس على العقيدة العسكرية الإسرائيلية [1].

إذ تم التحول والانتقال السريع من الدفاع إلى الهجوم الوقائي، وامتلاك زمام المبادرة أي القيام بالفعل دون الاقتصار على رد الفعل، وذلك لسببين اثنين هما:

أ- غياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها نظرا لفقدان إسرائيل العمق الاستراتيجي الذي يحمي الأهداف الحيوية للدولة.

---

[1] - أمين محمود العطايا، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص 33 .

ب- التفوق الكمي للعرب الذي يمثل في الاستراتيجية المبدأ الأول من مبادئ الحرب وفي هذا الصدد يقول: "آرييل ليفتا" "في الفترة ما بين حرب 1948، وحتى عام 1955، ساد لدى القيادة الإسرائيلية الافتراض بأن الحرب مع العرب إذا ما اندلعت فستكون بمبادرة عربية فقط، لذلك طلب من الجيش الإسرائيلي الاستعداد والتأهب لصد هجوم "العدو"، أولا ، وبعد ذلك فقط وبأسرع وقت ممكن، نقل الحرب إلى أرضه".

واستغلت إسرائيل انعدام استراتيجية أو تخطيط عسكري عربي لهذه الحرب، فكانت النتيجة أن مني الجيش العربي بهزيمة كانت سببا في التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك بين كل من سوريا، لبنان، الأردن، العراق والسعودية سنة 1950 من أجل الانتقام لهذه الهزيمة.[1]

فلقد كان التركيز في حرب 1948 من الجانب التكتيكي على استخدام المشاة وحدهم مع السعي لنقل المعركة إلى أراضي الخصم، وكان هذا التكتيك يعتمد على استخدام الهجمات الليلية والكمائن والتسلل [هجمات الكمندوس خلف الخطوط]، وكانت القدرة الحركية الإسرائيلية مقيدة بشكل حاد بطبيعة الأرض ونقص الآليات، وطبيعة قتال المشاة، الذين شكلوا جيش الدفاع الإسرائيلي "Israeli Defense forces" في 26 ماي 1948 بدمج المنظمات العسكرية التي رأيناها سابقا[2].

الفرع الثاني: حرب 1956.

حاولت إسرائيل بعد الجولة الأولى استخلاص العبر والدروس العسكرية ومحاولة تجنب المطبات التي وقعت فيها، بالتخلي عن مبدأ الدفاع ورسم عقيدة عسكرية ترتكز على الحرب الإستباقية، وهذا ما برره "Yigal Aloon" بقوله: "إن الأخذ باستراتيجية دفاعية خالصة تسمح للعدو بان يختار بكل حرية زمان ومكان وأسلوب هجومه معناه تعريض إسرائيل لأفدح الأخطار، إن الرد الوحيد على أي تهديد بالهجوم هو المبادرة الشاملة من جانب إسرائيل بهجوم مضاد إجهاضي إذا استدعى الأمر، بهدف تحطيم قوات العدو ولذا فان جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يتقدم إلى الحد الضروري لضمان هزيمة قوات

---

[1] – Te' ev schiff, Fifty years of Israeli Security, The central role of Defense system, **Middle east Journal**, vol 53, N°3, (summer, 1999), P. 434 .

[2] - موسوعة ويكيبيديا الحرة، "جيش الدفاع الإسرائيلي"، في www.wikipedia.org // : **http** تاريخ الزيارة 2016/04/11م .

العدو، وخلق وضع استراتيجي جديد يوفر حدودا أكثر أمنا لمواجهة أي هجمات مستقبلية واحتلال أراضي العدو واستباقها إلى أن يتم تحقيق السلام وتحديد الحدود الإستراتيجية الدائمة"، وهو ما حدث في حرب 1956 الذي كان الهدف منها حسب "Ben gurion " تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- تحطيم قوى العدو في جزيرة سيناء .
- تحرير جزء من أراضي الأجداد الموجودة تحت سيطرة أجنبية .
- ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس [1].

فكانت إسرائيل قد حصلت على السلاح من دول أجنبية خاصة فرنسا، ومن ضمن الأسلحة طائرات ميستير، ومن ثم إدخال القوة الجوية للدعم الناري في أرض المعركة، إضافة إلى إشراك المزيد من المظليين في الحرب، فتم إسقاط 400 مضلي على الطرف الشرقي لممر متيلا ، ظنا من إسرائيل أنها استطاعت تجميع قوة تقوم بهجوم مضاد لإحباط هجوم مصري متوقع، وهو ما تحدث عنه "تيسفي لانير" الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب، بقوله: "لقد خاضت إسرائيل حملة سيناء 1956 بمفهوم سياسي وان لم يكن معلنا وهو أن الحرب ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود إلى ما وراء تلك التي تحددت في قرار التقسيم، وتسوية ما يعتبر في نظر إسرائيل أخطاء إقليمية نجمت عن اتفاقات الهدنة منذ عام 1949" [2].

فكان من ضمن عقيدتها العسكرية في الجانب التكتيكي الجديد استخدام الدبابات نظرا لاختلاف ساحة الحرب عما كانت عليه في 1948، إذا أنها في جولة 1956 تقاتل على صحراء مكشوفة تستطيع الدبابات والآليات التحرك عليها، وعند انتهاء الحرب كانت العبرة لدى الإسرائيليين تكمن في مدى نجاعة الهجوم الوقائي أو الحرب الوقائية وصحة مبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو .

إلا أن فكرة الاستعانة بالقوى الخارجية كما حدث بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، بدأت تضمحل وتعوض بفكرة ضرورة الاعتماد على الذات، إذ ما تخشاه إسرائيل في حالة

---

[1] – محمود شيت خطاب، **المرجع السابق**، ص 46 .

[2] – سيدني دي بيلي، **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ترجمة اليأس فرحات، بيروت، دار الحرف العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص 133.

الاستعانة بقوى كبرى، هو فشل المشروع التوسعي نحو إسرائيل الكبرى، نظرا لما سيترتب على ذلك من احتمالات ممارسة ضغوط عليها، يمكن أن تحد من حرية حركتها، مثلما حدث في هذه الجولة عقب انتهاء الحرب، إذ تدعي إسرائيل أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطا عليها أدت إلى انسحابها من كل الأراضي التي احتلتها وحرمتها من ثمار النصر .

الفرع الثالث: حرب 1967.

لقد كان العنوان العريض لاستراتيجية إسرائيل العسكرية عقب حرب 1956 هو "الأسباب المبررة للحرب"، الذي يقوم على تحديد الخطوط الحمراء والذي يمثل تجاوزها مبررا يؤدي إلى قيام إسرائيل بشن حرب وقائية دون انتظارها، وإدراك القيادة الإسرائيلية لوجوب الاعتماد على الذات وليس فقط الاعتماد على التحالفات الخارجية، فكان الهدف الرئيسي من حرب 1967، هو الحصول على حدود قابلة للدفاع عنها"، فقام سلاح الجو الإسرائيلي بالضربة الأولى، وانهارت القوات العربية البرية في وجه القوات المدرعة الإسرائيلية الضخمة وسريعة الحركة، فتم مهاجمة 27 مطارا مصريا وسوريا وأردنيا، وتدمير معظم الطائرات بهذه المطارات، وبهذه الطريقة استطاعت إسرائيل توفير السيطرة الجوية، وركزت جهودها بعد ذلك لدعم أعمال قواتها البرية [1].

إذ أنه في هذه الحرب ولأول مرة استطاعت إسرائيل كسب عمق استراتيجي، أدى إلى الاعتقاد بأن كل الحروب التي سوف تلي هذه الجولة ستكون خارج حدودها وهو ما رسخ فكرة الحدود الآمنة، والإشادة بأهمية القوات الجوية لدرجة أنه أصبح يطلق عليها وصف "الذراع الطويلة" .

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل "Six day war" بقليل كانت إسرائيل قد اكتسبت السلاح النووي، وهو ما انعكس على النفسية لدى صانع القرار الإسرائيلي سواء كان السياسي أم العسكري، من خلال أن إسرائيل هي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط استطاعت الوصول إلى التكنولوجية النووية العسكرية، وازداد اقتناع المخططين في الجيش الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، بأنهم أصابوا في صياغة أشكال الحرب

---

[1] - محمد عبد السلام، " **قوة إسرائيل " بين نظريات الأمن ونتائج الحروب، مجلة السياسة الدولية**، العدد 172، افريل 2008، ص 100.

الحديثة وأساليبها، ونتيجة لذلك أصبح الجيش الإسرائيلي بين 1967–1973 أكثر اعتمادا على الدبابة مع تخفيف الاعتماد على المشاة والمدفعية [1] .

وكاستخلاص لحرب 1967 صرح "Moshie Dayan" قائلا: "لقد أصبح الدفاع عن حدود إسرائيل أسهل بكثير مما كان عليه في السابق"، وهي نفس الفكرة التي دافع عنها الجنرال، "إسرائيل طال" بقوله: "بعد حرب الأيام الستة، طرأ تحول حاسم ورئيسي على الوضع الاستراتيجي لدولة إسرائيل، فقد خلق عمقا استراتيجيا، إذ أصبحت قناة السويس بمثابة حدود، وكذلك نهر الأردن، وأصبحت هضبة الجولان بأيدينا".

إن وصف جولة 1967 بحرب الستة أيام كان دلالة على إستراتيجية الحرب الخاطفة المطبقة خلال الحرب، وهذا ما تحبذه إسرائيل في حروبها مع العرب، لقدرة إسرائيل على التعبئة في فترة قصوى من 48–72 ساعة، وحتى لا تنعكس الحرب سلبا على الاقتصاد الإسرائيلي[2] .

المطلب الثاني: إستراتيجية الردع والدفاع (1967–1973) .

تبنت إسرائيل في هذه المرحلة استراتيجية تقوم على مبدئي "الردع والدفاع"، على اعتبار أن خطوط وقف إطلاق النار الجديدة تؤمن لها عمقا استراتيجيا يمكنها من امتصاص الضربة العربية الأولى، وهو ما أكده "Aloon" قائلا: "وضعية دفاعية تمكن الجيش الصغير من صد جيوش عربية غازية إلى حين استدعاء الاحتياط، مما يتيح الوقت للقيام بحرب وقائية، في وجود دلائل على هجوم عربي ضخم"، فكانت الحدود الآمنة الجديدة طويلة وبعيدة عن مراكز تجمع السكان، حيث جنود الجيش الاحتياطي فهذا ما أدى بإسرائيل إلى إتباع إستراتيجية دفاعية، وتنشئ مخازن للطوارئ، وأن تبني كذلك تحصينات خط بارليف وكذلك عوائق في منطقة الجولان، حتى يمكن الجيش الإسرائيلي الصغير من الدفاع عن الحدود الطويلة التي اكتسبتها إسرائيل عقب حرب 1967، وهذا ما جعل القادة العسكريين الإسرائيليين يعتقدون أنهم قادرون على امتصاص الضربة الأولى واحتوائها ثم الرد عليها وهذا ما يبرر تصريح "إسرائيل طال": "وهكذا تبنينا وللمرة الأولى في تاريخنا، فكرة أننا لسنا مجبرين على خوض حرب هجومية، لأن الوضع

---

[1] – Oded Yinion, A strategy, for Israel in the nineteen eighties**, journal of Judaism and Zionism**, N° 14 (winter 1982), p75 .

[2]– محمود شيت خطاب، مرجع السابق، ص 46 .

الجديد يسمح لنا بخوض حرب دفاعية أي نستطيع أن لا نكون غير مهاجمين، إلا أننا من جهة أخرى اضطررنا إلى الاستناد على مفهوم الدفاع الثابت بصفة مؤقتة، وبهذا أصبح لدينا في النهاية عمقا استراتيجي، ومن ثم لم نعد مضطرين أن نعتمد في أمننا في حالة الحرب على الهجوم وأصبحنا نستطيع التصرف – كشعب عادي – وخوض حرب دفاعية وإتباع أسلوب الدفاع المتحرك إذا اقتضى الأمر في المرحلة الافتتاحية للحرب، ثم التحول لإستراتيجية الهجومية مرة أخرى".

الفرع الأول: حرب أكتوبر 1973 (يوم الغفران).

لقد كانت الجولة الرابعة من الحروب العربية الإسرائيلية المتواصلة تختلف اختلافا كبيرا عن سابقاتها، حيث اخذ العرب زمام المبادرة في هذه المرة"، وكانت حربا متماثلة بين جيشين نظاميين، وهناك من المحللين من يعتقدون أنها آخر حرب نظامية. لقد شن العرب الحرب وهم يملكون طاقة لا يستهان بها من وسائل الدفاع الجوي ولم تتمكن الدبابات الإسرائيلية من اقتحام الأراضي العربية بسرعة، كما حدث في الحروب السابقة، حيث أن هذه الحرب بقيت محصورة في رقعة جغرافية من الأرض وأدت إلى عدم تامين القدرة على السيطرة الجوية من جهة، وفشل تطيق عقيدة "استخدام الدبابات وحدها"، بسبب فاعلية كل من الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ المضادة للطائرات[1].

"فكانت الدروس العسكرية المكتسبة من حرب 1973 سببا في إقناع الإسرائيليين بالتحول من عقيدة استخدام الدبابات زائد القوة الجوية كعامل حسم داخل المعركة، إلى عقيدة تعتمد على أسلحة من مختلف الأصناف"[2]، ولكن الغريب في هذه الحرب هو أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية كانت على علم بالحشود العسكرية العربية على الجبهتين المصرية والسورية وهذا ما يفسره تعزيز الحدود باللواء السابع المدرع، وزرع الألغام، وحفر الخندق المضاد للدبابات ولكن سوء التقدير السياسي والعسكري من جانب الاستخبارات الإسرائيلية في إعلان التعبئة العامة في الوقت المبكر، واستبعاد فكرة قيام كل من مصر وسوريا بشن حرب واسعة من هذا القبيل، نتيجة تخوفهما من قوة الردع الإسرائيلية المتفوقة، فلقد أثبتت حرب أكتوبر 1973 وجود ثغرات في العقيدة العسكرية الإسرائيلية،

---

[1] – الجنرال، د، ك، باليت، **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة**، ترجمة طلال الكيالي: بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1975، ص 132–146.

[2] – أمين محمود عطايا، مرجع السابق، ص 60

وهو ما جاء في التقرير الخاص التي أعدته اللجنة الفرعية التابعة للجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي وهو ما أكده أيضا "ايتان هيفر" عند انتقاده للقادة العسكريين الذين أداروا الحرب بقوله: "كانوا منذ اللحظة الأولى واثقين بأن الطائرة والدبابة تحلان كل المشكلة"[1].

ولكن ما لم تلغه هذه الحرب هو إستراتيجية "الردع التقليدي"، لأنها عادت لتتخذ مكانا رئيسيا فيها فيما بعد وهذا ما أكده الجنرال "موردخاي جور" عما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد قوته الرادعة فأجاب: "إذا حللنا الفكرة منذ يوم الغفران وحتى اليوم، بالإمكان الجزم بأننا استعدنا قوة الردع هذه ولا أريد المبالغة فيها، ولا الاعتماد عليها أكثر من اللازم وهذا ما تجلى فعلا من خلال القيام بمراجعات للعقيدة العسكرية الإسرائيلية أدت إلى إدخال تغيرات جديدة من بينها:

- تطوير منظومة الاستخبارات والاستطلاع لتوفير المعلومات الدقيقة حتى يمكن تفادي المباغتة مرة أخرى، مع ضرورة تحقيق تعاون كامل في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم الاعتماد على جهاز إنذار واحد, والأخذ بمبدأ الاعتماد على أكثر من جهة استخباراتية.
- التأكيد على استمرار العمل بقانون "نقل الحرب إلى أرض العدو في أقرب فرصة ممكنة".
- التعبئة السريعة لقوات الاحتياط، بالحجم الذي تحتاجه اسرائيل في الوقت المناسب[2].

---

[1] - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بغداد، جامعة بغداد – مركز الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 296 .

[2] - حسام سويلم، **إستراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والمستقبلية** : ، دبي، **http: // www.elbayan. Ae** ، تاريخ الزيارة 2016/04/13م،

المطلب الثالث: العودة إلى استراتيجية الحرب الاستباقية من عام (1981-1991)

الفرع الأول: قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981.

في ليلة عيد العنصرة [عيد الأسابيع] عام 1981 قامت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بقصف المفاعل النووي العراقي، "اوزيراك" فاثارت هذه العملية موجة شعور من الفرح والارتياح، بجانب استنكارات داخلية وعالمية، أدت إلى انقسام الإسرائيليين بين مؤيد لهذه العملية, وهذا ما نجده عند "بيغن" كقناعة راسخة بأن قصف المفاعل النووي العراقي حال دون إمكانية وقوع محرقة نازية إضافية عكس الطرف الآخر الذي اعتقد أن العملية لم تكن لازمة بل إن إسرائيل ورطت نفسها في حالة حساسة كانت في غنى عنها[1].

لكن حملات الدعاية الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأوربية استطاعت خلق مناخ دعائي للتمهيد للهجوم الجوي على المفاعل النووي، بحجة أن بغداد هي عاصمة العالم العربي النووية، فكان عبور الطائرات الحربية الإسرائيلية فوق الأجواء الأردنية والسعودية دون أن ترصدها الرادارات، والقيام بضربة إستباقية بامتياز، ساهم فيها مضي ما يزيد عن سنة من اندلاع الحرب بين العراق وإيران، أي انشغال العراق بالجبهة الإيرانية .

وكان الهدف منها القضاء على هدف استراتيجي حيوي يمنع العدو من امتلاك هذه التكنولوجيا, والتي تمثل تهديدا للاحتكار النووي الإسرائيلي. زد على ذلك إثبات أن لإسرائيل القدرة على ضرب أي موقع تختاره في إطارها الجيواستراتيجي، وأنها القوة العسكرية الفعالة في المنطقة, من أجل إقناع العرب أنها في مرمى حجر منها، وهذا ما ذهب إليه "تيسير الناشف" بقوله: "إن إسرائيل بحيازتها لهذه النوعية والكمية من الأسلحة لابد أنها تقصد أن تحقق أيضا أهدافا إستراتيجية بعيدة المدى والأثر، تتعلق بالشرق الأوسط وتتجاوز هذه المنطقة"[2].

الفرع الثاني: حرب سلامة الجليل، لبنان 1982.

في عام 1981 وبالتحديد في شهر جويلية قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على المدن الشمالية في الجليل، دامت حوالي 10 أيام، نجمت

---

[1] – مناحيم بيغن (1913-1992)، سيرة حياة، في **http: //www.Knesset.org**، تاريخ الزيارة 2016/04/11م،.

[2] - محمد عبد السلام، مرجع السابق، ص 201 .

عنها خسائر مادية ومعنوية، سبقتها محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن في 03 جوان 1982، وانتقال منظمة التحرير من الأردن إلى لبنان، فكان المبرر الإسرائيلي لاستخدام الحرب "الاستباقية" .

فشنت في 04 جوان 1982 هجمات جوية ضد أهداف منظمة التحرير في لبنان فكان رد الفعل من منظمة التحرير هو إطلاق المزيد من صواريخ الكاتيوشا، فكانت بمثابة "ذريعة الحرب" لشن هجوم إسرائيلي واسع يوم 06 جوان 1982، أطلق عليه اسم عملية "السلام من أجل الجليل".

وكان هذا الهجوم فرصة لاختبار آلة حربية جديدة في ميدان قتال مختلف عن الميدان في حرب أكتوبر 1973، مما جعله حافزا لإيجاد خطة تكتيكية جديدة قادرة على حسم المعركة .

فكانت الطبيعة الجبلية عائقا أمام نجاعة الدبابات الإسرائيلية، إذ أجبرتها الطبيعة الجغرافية أن تقاتل متفرقة، كذلك انعدام الخبرة على القتال في المناطق المأهولة والمبنية، أدى إلى دخول الإسرائيليين دون المشاة. إلا أن استخدام مختلف الأسلحة خاصة المدفعية الإسرائيلية الجديدة، والطائرات بدون طيار التي ساهمت في استطلاع الأهداف المعادية وتحديدها بدقة إضافة إلى الحوامات الأمريكية الصنع [طراز كوبرا، هيوز...] كان لها الدور البارز في حسم الحرب لصالح الإسرائيليين[1].

كان الهدف هو تطهير منطقة شمال إسرائيل لمسافة 25 ميلا، إلا أن العملية سرعان ما تطورت، وخرجت عن إطارها المعلن لتصل إلى الضاحية الجنوبية في بيروت.

وأهم ما يمكن استخلاصه في هذه الحرب في مجال العقيدة العسكرية هو:

– تصاعد السمة العدوانية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما تحدث عنه وزير الدفاع الأسبق "وايزمان" من خلال ضرب المراكز الرئيسية لدى الخصم.

– الإبقاء على إستراتيجية " الحرب المحدودة " وتعبئة جزءا فقط من قوات الاحتياط عكس ما تفتضيه الحرب الشاملة من تعبئة شاملة .

– التأكيد على مبدأ " الحرب الاستباقية كإحدى الركائز الرئيسية للعقيدة العسكرية.

---

[1] - طلعت مسلم، الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص 478 .

– استخدام الحرب بالوكالة " Proxy War " التي استخدمت لأول مرة عندما شكلت إسرائيل قوة لبنانية موالية، تتولى نيابة عنها أعمال تأمين الحزام الحدودي مع تقديم المعونة لها .

المطلب الرابع: حرب الخليج الثانية وأثرها على العقيدة العسكرية الإسرائيلية (عملية عاصفة الصحراء 1991) .

أدت تداعيات حرب الخليج الثانية بسبب قصف إسرائيل بصواريخ ارض – أرض من نوع "Skud–B" العراقية برؤوس تقليدية، رغم البعد الجغرافي عن إسرائيل، أدى إلى حدوث ذعر معنوي في إسرائيل، واهتزاز العقيدة العسكرية الإسرائيلية، خاصة في جانبها المتعلق بالحدود الآمنة، الصواريخ أرض– أرض طراز "Skud–B" تتخطى الحدود ولا تعترف بها

وهو ما أدى إلى انكشاف العمق الاستراتيجي لأول مرة، بعدما كان يعتقد الإسرائيليون أنهم اكتسبوا حدود آمنة يمكنهم الدفاع عنها [1].

فأثار هذا القصف الصاروخي جدلا كبيرا في إسرائيل، بين أنصار الحدود الآمنة وبين الرافضين لها خاصة أن الصواريخ تتوفر بكثرة لعدد من الدول العربية وهو ما دعا إليه القادة في إسرائيل لوضع تصورات جديدة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية منها:

رؤية "Shimon peres" حيث قال: "إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من" الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض – أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد، فإذا نفذ ذلك فسنجد أن مفهوم "العمق الاستراتيجي"، لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل، قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية... إن الرقابة الواسعة (أقمار صناعية، أعمال مراقبة) هي البديل عن مفهوم "العمق الاستراتيجي "إن الأمن أي منع الحرب وإقامة حدود ثنائية آمنة، ستكون القضية المهنية في الطور الأول الانتقالي" .

رؤيته "نتنياهو": فلقد ألح على اعتماد مبدأ "الردع" ضد أية قوة معادية سواء من دول الطوق أو حتى من الدول البعيدة جغرافيا عن إسرائيل بقوله: "إن ما يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على الردع والقوة، لذا ففي الشرق الأوسط، يعتبر الأمن

---

[1] - ممدوح انيس فتحي، **" العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين الاستمرار والتغير"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، (جويلية 1996)، ص 229.

هو العنصر الحيوي للسلام ولا بديل عنه، هذه الترتيبات الأمنية، بغض النظر عن مدى نجاحها، لن تكون كافية يوم أن يقرر أعداء إسرائيل، خرق المبادئ المتفق عليها والشروع في حرب ضدها "،وكانت نتيجة حرب الخليج الثانية، أنه لا يمكن لدولة نووية كإسرائيل أن تلقي قنبلة ذرية ردا على إطلاق صاروخ تقليدي، وقد أدت الضربة الصاروخية العراقية لإسرائيل دون الرد عليها، إلى إضعاف صورة إسرائيل كقوة رادعة وكانت قوة الردع الإسرائيلية تعتمد على سلاح الجو، ويعتقد الإسرائيليون الآن أنه لا يجوز الاعتماد عليه فقط، وان عليهم أن يجدوا وسائط ردع تقليدية أخرى[1].

وعلى هذا الأساس يقترح الجنرال "تال": "بناء ذراع إستراتيجية" جديدة في إسرائيل تعتمد على الصواريخ أرض – أرض، وليس فقط على الطائرات كثقل موازي لتزود العرب بمختلف أنواع صواريخ "SKUD".

وكان من ضمن الخيارات الإسرائيلية إنشاء نظام دفاعي صاروخي ميداني لحماية إسرائيل من أي هجوم بالصواريخ، وبالتالي فينبغي عليها أن تمتلك عمقا استراتيجيا بحريا جديدا، يعرف أعداء إسرائيل بقدرتها على الرد في حال مهاجمتها [2].

---

[1] - ممدوح انيس فتحي، " **العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين الاستمرار والتغير**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، (جويلية 1996)، ص 229.

[2] - آثار حرب الخليج الثانية على الأمن الإقليمي والعلاقات العربية العربية، في : **http //** **www.alsharqlawsat.com**، تاريخ الزيارة 2016/04/11م ،

خلاصة واستنتاجات:

منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 كان "الهاجس الأمني" هو المفردة التي تتعدد مجالات استخدامها أكثر من أي مفردة أخرى، سواء في السياسة الخارجة الإسرائيلية، أو في مراكز صنع القرار، أدى بهذه الدولة إلى صياغة عقيدة عسكرية تضمن لها بقائها واستمراريتها، مع الأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية للدول العربية غير المتكافئة، فكانت انعكاسا للطريقة التي أنشأت بها هذه الدولة .

فهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تحكم هذه العقيدة العسكرية، أو الاستراتيجية العامة لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية تحقيقا للأهداف السياسية للدولة الصهيونية في مختلف المراحل والظروف، وتجلت هذه المبادئ في كل من "التفوق النوعي" و"الردع" اللذين يشكلان أساسا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى مبدأ "الحدود الآمنة"، وما يلاحظ على هذه العقيدة أنها تمتاز بالثبات والتغير في نفس الوقت .

الفصل الثاني: البرنامج النووي الإيراني

تمهيـــد.

المبحث الأول: مراحل نشأة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: بداية العمل على البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه.

المطلب الثاني: مرحلة التعليق والانطلاق السريع للبرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: مرحلة التضييق الدولي على البرنامج النووي 2002- 2014 م

المبحث الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: الدافع القومي الديني للبرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: الدوافع السياسية للبرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الاوروبية من البرنامج النووي

المطلب الثاني: موقف روسيا و الصين من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية ـ تركيا ودول الخليج ـ من البرنامج النووي الإيراني.

خلاصة و استنتاجات.

تمهيـد:

تشهد الأحداث المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني تطورا كبيرا، وذلك لما يشكله هذا البرنامج من أهمية كبيرة والتي أصبحت تشغل الرأي العالمي، خاصة الأمريكي والغربي والإسرائيلي، كما أن هناك دولا عربية أخرى في المحيط الإقليمي لإيران تتخوف من مستقبل المنطقة ككل، إذا أصبحت إيران دولة نووية قوية مع امتلاكها لاحتياطي كبير من الطاقة ومع ذلك فهناك من يدعم ويساند مساعيها لإنجاح مشروعها النووي تحت حجة مختلفة.

ولا شك أن سعي إيران لإنجاح مشروعها النووي تحتاج للكثير من العوامل، منها توافر العنصر البشري الذي يتضمن علماء وتكنولوجيين على مستوى عال من التخصص والكفاءة، بالإضافة إلى عمال خبراء فنيين مهرة، كما يحتاج إلى مواد خام ووقود نووي أهمها اليورانيوم، وأيضا قدر كبير من المال.

يناقش هذا الفصل الجذور التاريخية ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني ومراحل التضييق الدولي على البرنامج وأيضا تسليط الضوء على الدوافع وراء البرنامج النووي الإيراني وأهدافه ومبرراته والمواقف الدولية من البرنامج مثل موقف الولايات المتحدة وروسيا والصين وإسرائيل وحتى دول الخليج وتركيا.

كذلك الوسائل والإمكانيات التي من الممكن أن تصل من خلالها إيران إلى إنجاح مشروعها النووي، وكذلك طرق إيصالها لأهدافها، مثل بناء أنظمة صاروخية وبنية تحتية والمتغيرات الدولية التي صاحبت البرنامج منذ بدايته.

المبحث الأول: مراحل نشأة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: بداية العمل على البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه.

الفرع الأول: مرحلة التأسيس للبرنامج النووي الإيراني 1958ـ1977م.

كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءاً من جهود الشاه إلي تحويل إيران إلي قوة إقليمية عظمي وقام الشاه في بداية السبعينيات بإنشاء منظمة للطاقة النووية، علاوة على الاتفاق علي البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم. بتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية، وخلال هذه المرحلة استثمر نظام الشاه حوالي 6 مليارات دولار في بناء المنشآت النووية، وانتهت خلالها الشركات الألمانية من إنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في بوشهر.

في عام1967 ، تأسس مركز طهران للبحوث النووية (TNRC) وتديرها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. وقد تم تجهيز مركز طهران بمفاعل أبحاث نووية بقدرة 5 ميغاواط والتي قدمتها الولايات المتحدة، والتي غذتها بيورانيوم عالي التخصيب وقعت إيران معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام 1968، وصدقت عليها في عام 1970، مما جعل البرنامج النووي الإيراني موضوع للتحقق الوكالة.

وافق الشاه على خطط لبناء عدة محطات، بمساعدة الولايات المتحدة، لكي تصل إلى 23 محطة طاقة نووية بحلول عام 2000، وفي مارس عام 1974، تصورالشاه أن وقت إمداد النفط في العالم قد ينفد، وأعلن أن "النفط هي مادة أنبل بكثير من أن تُحرق"... نحن نتصور إنتاج 23,000 ميغاواط من الكهرباء باستخدام محطات نووية"، وفي أقرب وقت ممكن[1].

كانت لإيران جيوب عميقة وعلاقات وثيقة مع الغرب و الشركات الأمريكية والأوروبية سارعت إلى القيام بأعمال تجارية في إيران، وسوف يكون بوشهر أول محطة ستزود الطاقة إلى المدينة الداخلية من شيراز .

كما اشترى الشاه أول مفاعل نووي من الولايات المتحدة لمركز أمير آباد للأبحاث النووية في طهران، وتم تشغيل المفاعل الذي لا يزال يعمل حتي الآن والذي

---

[1] – حمد عزت عبد العزيز، **التقنيات النووية و الدول النامية**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربى، العدد 4، ص199.

يخضع لتفتيش منتظم من جانب وكالة الطاقة الدولية، وواصل الشاه خططه وأعلن عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة النووية عام 1974 ودخل في مفاوضات شراء المزيد من المفاعلات النووية ووقع اتفاقية مع واشنطن لتزويد بلاده بالوقود النووي في نفس العام، ومع ألمانيا عام 1976 ومع فرنسا عام 1977، كما قام بشراء 10% من أسهم معمل يورورديف لتخصيب اليورانيوم من منطقة "تريكاستن" بفرنسا، بما سمح لإيران بامتلاك تكنولوجيا التخصيب وحصة معينة من اليورانيوم المخصب.

كما وضع خطة لإقامة أكثر من عشرين مفاعلا نوويا عبر البلاد توقع لها أن تبدأ في العمل منتصف التسعينات، وتمكن الشاه من التعاقد على شراء ستة مفاعلات إضافة إلى التباحث حول شراء عشرة مفاعلات من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة, وكان المفاعلان اللذان تم تركيبهما في بوشهر قد شارفا علي الانتهاء, كما تم استكمال الأعمال التحضيرية لإنشاء معلمين فرنسيين بمنطقة دار خوين وإرسال ألاف الإيرانيين لاكتساب الخبرات العملية في المجال النووي في فرنسا وألمانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وبمقابل ذلك بدأت تظهر جهود منظمة الطاقة الذرية لإيران سنة 1974 على الإشراف على تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، وألحقت بالقصر الإمبراطوري لتكون تحت إشراف الشاه بنفسه، وخصصت لها ميزانية قدرت بنحو 30 مليون دولار، وأنشئ في تلك السنة مركز أمير أباد Amir abad centre للبحوث النووية في طهران، وحصلت في السنوات التالية على كميات من نظائر اليورانيوم المشعة المعروفة بـ "الكيك الأصفر" UF4 من جنوب إفريقيا.

كما وقعت اتفاقا مع معهد ماساشوسش التكنولوجي الأمريكي، سنة 1975 لتوفير وتدريب المهندسين المختصين، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية تصل قدرتها إلى 8 ألاف ميغاواط، وقامت المنظمة في الثمانينيات بتوفير المعلومات التي تسرع من إجراء الأبحاث وكذلك أجهزة ومفاعلات بحثية، من بينها مفاعل أبحاث الماء الخفيف بقدر: 5 ميغاواط في مفاعل طهران، ومفاعل يعمل

---

[1]– محمد صادق إسماعيل: **من الشاه إلى نجاد.. ايران الى اين**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص،164.

بالنيوترون بقدر: 27 ميغاواط في أصفهان، ومحيطين بقدرة: 1.200 ميغاواط في بوشهر، وأجهزة ومعدات متطورة.[1]

وأبرمت المنظمة أيضا مجموعة من العقود مع مؤسسة كرافت ويرك krafet werch الألمانية لبناء مفاعلين نوويين في بوشهر، أحدهما بقدرة 1.300 ميغاواط، والأخر بقدرة 1.200 ميغاواط، يعملان بالماء الثقيل المضغوط، كما وقعت عقدا مع مؤسسة إلستون alstom الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية جديدة، وقامت شركات أمريكية ببناء خمس مفاعلات أخرى.[2]

الفرع الثاني: الانطلاقة الحقيقية للعمل على البرنامج النووي الإيراني.

بدأت الحكومة الإيرانية بشكل مباشر بجهودها لتأسيس البرنامج النووي سواء بإبرام العقود مع الشركات الأجنبية لإنشاء المفاعلات النووية، ام بشراء المواد والتجهيزات اللازمة لتشغيل برنامجها النووي بشكل سريع ومريح.

ففي سنة 1975 قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية فاراماتون Farmaton لإنشاء محطة يورانيوم منخفض التخصيب، وجرى استثمار مليار دولار في محطة تخصيب اليورانيوم الفرنسية المملوكة لشركة أوردوديف، وتم أيضا توقيع اتفاق في ذلك الاتفاق في ما بعد، كما أنشئ مركو أصفهان للتكنولوجيا النووية Ispahan nucléaire technologies centre بمساندة فرنسية لتدرسي العاملين وإرسالهم إلى مفاعل بوشهر.

وفي سنة 1976 قامت بإنشاء "نظام ليزر تجريبي" قادر على تخصيب اليورانيوم إذا أشترت أربعة أجهزة ليزر غازية من شركة ليسشم الامريكة، ومولت البحوث الإضافية في هذا المجال بواسطة تلك الشركة وبدا واضحا أنه لم تكون لدى الولايات المتحدة أي مخاوف من البرنامج النووي الإيراني.[3]

---

[1]– وسام الدين العكة: **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، دمشق،2011، ص 410.

[2]– حمدان مجزع الشمري: **الملف النووي الإيراني إلى أين**، موقع مجلس الأمة، نوفمبر 2007، http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1176، تاريخ الزيارة 2016/04/03 م

[3]– وسام الدين العكة، **مرجع السابق**، ص 410.

ومع بداية سنة 1977، وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لتبادل التقنية النووية والتعاون في مجال السلامة النووية، وحصلت بذلك إيران على منزلة "الدولة الأكثر رعاية" وبه حصلت على ثمانية مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف.

وقامت على إثر ذلك بإنشاء منشآت عديدة في أنحاء إيران بما فيها مركز طهران للبحوث النووية ومركز أصفهان للبحوث النووية Isfahan centre for nuclear resrarch ومركز البحوث النووية في الزراعة والطب Nuclear Research centre in Agriculture and medicine ومركز بحوث المعادن والتعدين، والإشراف على المنشآت التشغيلية التي تقوم بمعالجة اليورانيوم وإنتاج الكيك الأصفر وتحويل اليورانيوم وإنتاج الوقود وتخصيب اليورانيوم، والإشراف على منشآت تضم بحوثا تشغيلية ومحطة للماء الثقيل وإعداد المفاعلات الجديدة للتشغيل.

الملاحظ في هذه المرحلة أن الشاه هو من أرسى قواعد البرنامج النووي الإيراني، وأن فترة السبعينات كانت فترة انطلاق حقيقي لمشروع نووي طموح الهدف المعلن منه كان الحصول على الطاقة الكهربائية، غير أن البرنامج كان يحمل في ثناياه نوايا مغايرة تتعلق بالسعي الجاد لإنجاح مشروع نووي، ويؤكد ذلك كلام الشاه عام 1974م" نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما تمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جداً"

ويمكن إجمال سمات حقبة الشاه بالتالي[1]

- توفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك.
- إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن
- فرض إيران ذاتها على منطقة الخليج لتملأ الفراغ الذي أحدثته بريطانيا بانسحابها من قناة السويس، ومن ثم احتلاله لجزر أبو موسي وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

---

[1] – Roland, Flamini,**Iran's Nuclear Program has along History**, World Political Watch,Aforegin Policy and National Security Daily.
http://worldpoliticswatch.com/article.aspx?id=524، 07/02/2007.

- استفاد الشاه من حرب أكتوبر عام 1973م بارتفاع سعر النفط وقام بتسويق ذاته للولايات المتحدة الأمريكية ليكون الأكثر ضماناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

عموما بات لدى ايران تلك المعامل التي تسمح لها بامتلاك دورة وفود متكاملة لبرنامجها النووي وهي: مناجم اليورانيوم، ومعمل تحصيب اليورانيوم ومعمل صناعة الوقود وقد أكدت الرئاسة الإيرانية أكثر من مرة على أنها لن تتراجع عن الحفاظ على ما توصلت إليه في ما يخص برنامجها النووي، وأنها ستسعى لأجل تطوير قدراتها رغم العقوبات الدولية، وإضافة إلى هذا، فقد حذرت إيران الدول الغربية في حالة فرض المزيد من العقوبات مما قد يشكل عجز لإيران في تسير شؤونها، في أنها سترد بعقد قمم أخرى لأجل تطوير الأسلحة النووية بالشكل السريع أكثر مما كانت عليه[1] .

المطلب الثاني: مرحلة التعليق والانطلاق السريع للبرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: مرحلة توقف العمل على البرنامج النووي 1979- 1990م

عندما دشن الشاه السابق محمد رضا البهلوي مشروعه الطموح للطاقة النووية في أواسط السبعينات من القرن المنصرم لم يكن يعلم أن ثورة شعبية ستطيح به في الأخير.

فقد كان الشاه يفكر في إرساء ما كان يصفها بـ "الحضارة الإيرانية الكبرى" التي تعتبر التكنولوجيا النووية أحد أركانها الأساسية، لكن بقيام الثورة الإسلامية عام 1979 وظهور رجال الدين على رأسها تغير الأمر أساسا، فقد انسحب الألمان الذين تعهدوا للشاه ببناء أول منشأة نووية إيرانية في مدينة بوشهر (جنوب) وأصبحت إيران الثورة حائرة تبحث عن بلد ما يكمل لها ما بدأه الخبراء الألمان.

وبما أن الثورة الإسلامية ناصبت الغرب العداء وخاصة الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لم تقبل أي دولة غربية أن تقوم بإكمال المشروع النووي الإيراني، إلا الاتحاد السوفياتي السابق الذي كان يرى في إيران فريسة جاهزة وحليفا جديدا يمكن أن يضيفه

---

[1] – نور الدين عبد المنعم، **النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات**، طبعة الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة ، ص 447.

إلى حلفائه في العالم الثالث، لكن النبوءة السوفياتية لم تتحقق بل انهارت الإمبراطورية الحمراء في نهاية الثمانينات، استمرت روسيا – وريثة الاتحاد السوفياتي – بتعثر في تعاونها النووي مع إيران كما أن مشروع ما يسمى "الحضارة الإيرانية الكبرى" انتهى ليخلفه مشروع الحضارة الإسلامية الكبرى الذي يحمل في طياته المشروع الأول أيضا.

فقد بذل الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني – المعروف باتجاهاته القومية – في عهده جهودا حثيثة لإكمال المشروع النووي الإيراني ولا يزال من المتحمسين لهذا المشروع والمدافعين عنه.[1]

لذا نظر النظام الإسلامي في إيران إلى البرنامج النووي الإيراني بنظرة شك، بحيث اتسمت سياسة الثورة تجاهه بالسلبية، بل إن آية الله الخميني اعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف ضد الإسلام.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت التعاون في المجال النووي مع إيران وفرضت حضراً ضدها في كافة المجالات و ترتب على ذلك تعطيل للبرنامج وإلغاء لصفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان على أثر إعلان النظام الإسلامي في إيران.[2]

تظهر المعطيات أن النظام في إيران أوقف العمل على البرنامج النووي أو تجميده في هذه المرحلة يعود إلى عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية، وهروب أغلب الخبرات النووية الوطنية الإيرانية للخارج، إلي جانب عدم توفر خطط جاهزة تتعلق بالبرنامج لديهم آنذاك، إضافة إلى ذلك الموقف الدولي ورفض أمريكا وألمانيا والدول الغربية الأخرى للتعاون مع إيران في المجال النووي جراء الضغط الأمريكي.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة إحياء للبرنامج النووي 1991 . 2002م

قاد علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي شغل في حينه رئيس البرلمان الإيراني إعادة بعث الحياة للبرنامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية.

---

[1]– يوسف عزيزي: **إيران، الطاقة النووية والتحديات الجسيمة**، الجزيرة نت ، 18 /9/ 2003 م، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/ ، تاريخ الزيارة 2016/04/01م

[2]– رياض الراوي: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، دار الأوائل، دمشق، 2006 م، ص 77.

وهذا بعد أن شهد البرنامج النووي الإيراني معاناة كبيرة نتيجة التعليق لمدة خمس سنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية نتيجة عوامل داخلية وخارجية منها السياسية والايدلوجية والاقتصادية لكنه لم يتوقف تماماً، ولم يلغ وإنما تم إعادة إحيائه ارتباطاُ بالتطورات الخارجية والداخلية ولعل أبرز أسباب هذا الإحياء هو ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تحرك الإيراني في كافة الاتجاهات مع الأرجنتين وروسيا والصين وجنوب أفريقيا وباكستان، لكن هذا التحرك لم يكن بالشكل الذي يحقق إنجازات كبيرة لصالح البرنامج النووي الإيراني.

بدأت إيران على العمل الفعلي للانطلاق في برنامجها النووي سنة 1984 بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي، في ظل وجود المنشآت والمراكز التابعة لها، كمركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في بوشهر، وكان نشاطها أكثر ما يكون وضوحا في تدريب العلماء الإيرانيين والحصول على اليورانيوم المخصب.

تم في سنة 1986 الاتفاق مع الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم، وتلا ذلك الاتفاق مع البلدين لتزويد إيران بمفاعل نيونرون Reactor Miniature Neutron Source بـ قدر 27 كيلوواط ومفاعلين من نوع كونيشان Konishan 300 كيلوواط.

استمرت إيران في جهودها حيث أبرمت تعاقداً مع الصين مستغلة العداء (الصيني الأمريكي) لتزويدها بالوقود النووي بتاريخ: 15 جانفي 1991م في فترة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (العراق – الكويت)، حيث ساعد ذلك على تمرير التعاقد الصيني – الإيراني لإعتبارات سياسية، إذ استلمت إيران ما يقارب 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم، و 400 كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، كذلك 400 كغم من مادة ديوكسيد الرورانيوم، فضلاً عن 120 كغم من اليورانيوم المكثف الخام، من دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة النووية وفي نفس العام ذكرت التقارير الصحفية أن

رفسنجاني أنهى في أثناء زيارته لبكين مفاوضات خاصة لشراء مفاعلين بطاقة – 300 330ميغاوات من الصين.[1]

تم في سنة 1986 الاتفاق مع الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم، وتلا ذلك الاتفاق مع البلدين لتزويد إيران بمفاعل نيونرون Reactor Miniature Neutron Source بـ قدر 27 كيلوواط ومفاعلين من نوع كونيشان Konishan 300 كيلوواط، وفي سنة 1987 أبرمت اتفاقين آخرين في مجال تبادل الخبراء، وقدمت لها باكستان مساعدات نووية قيمة في مجال تدريب العلماء على أبحاث التخصيب، واستخدام الليزر في استخلاص البلوتونيوم في مختبرات كاهوتا Kahuta واستقبلت علماء إيرانيين لإجراء التدريبات في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية الباكستانية.

مع أوائل سنة 1991 أبرمت إيران عقدا مع الصين لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه زودت بـ 1.000 كغ من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم UF6 و400 كلغ من مادة ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide، فضلا عن 120 كلغ من اليورانيوم الخام المكثف، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency ، وفي السنة نفسها أبرم رفسنجاني صفقة مع الزعماء الصينين لشراء مفاعلين بطاقة 300 ـ 330 ميغاوات.[2]

وفي عام 1992 م أجرت إيران تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف، وفي الوقت نفسه سعت للحصول على أسطوانات الفلورين والمغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة تايسين الألمانية، كما ركبت في منشأة "خرج" النووية جهاز كاليوترون الذي كانت قد حصلت عليه من بلجيكيا عام 1991.

وفي العام نفسه أعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقاً مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر واتفاقاً آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي، وبموجب هذه الاتفاقيات وصل أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر، وخرجت إيراني في ذات

---

[1] – Anthony H. Cordesman, **Iran and Nuclear Weapons**, Center for Strategic and International Studies, Washington D. C. 2000.

[2] – عطا محمد زهرة: **البرنامج النووي الإيراني**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2015م. ص 23.

العام (16) فني إيراني من كلية الطاقة النووية في بوشهر، غير أن الظروف الاقتصادية لإيراني أعاقت استكمال الاتفاقية وعادة إيران في عام 1993م للتعاقد مع روسيا لإعادة إحياء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخرين، ولكن استمرار الأزمة الاقتصادية حال دون تنفيذ العقد، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض العملة الإيرانية وهبوطها بمقدار 7% من قيمتها الحقيقية ومع ذلك لم تنفك إيران تبذل جهودها في تطوير برنامجها النووي حيث تعاقدت أيضاً مع مصنع (Invap) النووي الأرجنتيني من أجل توريد معدات سلمية نووية تقدر بحوالي 18 مليون دولار أمريكي لكن هذا العقد تم إلغاؤه تحت الضغط الأمريكي.

كما حاولت إيران عام 1993 م الحصول على ثماني مجسات نووية (مكثفات للبخار) من شركة أنسالدو Ansaldo الايطالية ضمن العقد نفسه مع شركة كرافت ويرك الألمانية، لكنها فشلت بسبب قيام الحكومة الايطالية بمصادرة هذه المعدات، كما تعرضت محاولات إيران لشراء مفاعل غير مكتمل من سكودا بليزن Skoda Plzen بولندا للفشل، كما أوقفت الضغوط الأمريكية المفاوضات مع شركة التشيكية والتي كانت تهدف إلى الحصول على مكونات لمفاعل بوشهر كجزء من العقد الأولى مع شركة كرافت ويرك وهذا التصميم يدل على وجود استراتيجية نووية إيرانية ثابتة للحصول على التكنولوجيا النووية لحماية النظام في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.[1]

وجاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995 م حين وقعت الحكومة الإيرانية عقداً مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم بموجبه حصول الإيرانين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاوات، و بموجب الاتفاق تقرر إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 50 – 30 ميغاوات خلال أربع سنوات، وتدريب 15 خبيراً نووياً إيراني في روسيا.[2]

ومع أواخر عام 1995 م بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيراني من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية

---

[1]– مؤيد محسن: **البرنامج النووي الايراني بين الحقائق العلمية والصراعات السياسية**، موقع دار بابل لدراسات والعلوم، https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/0x_zpPXHYIM/G14FtbXEof8J، تاريخ الزيارة 2016/02/08م

[2]- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، **بشأن البرنامج النووي الإيراني (2)** ، بازتاب (الصدى) مارس 2004، مختارات إيرانية، العدد47 ، يونيو 2004 م، ص 28.

كما أسهم وقوع حادث بمنشأة رشت التي تبعد نحو 9 كم إلي الشمال من مدينة كيلان، والذي تعرض فيه حوالي خمسون شخصاً إلى لإشعاع النووي، في تسليط الضوء على البرنامج النووي خاصة أن هذا الموقع الجديد لم يكن معلوماً من قبل.[1]

وفي بداية عام 1999 م رفعت إيران ميزانية إنشاء مفاعلين نوويين لتصل إلى 850 مليون دولار لتضمن شراء التوربينات التي تحتاج إليها من أحد المصانع الروسية، وفعلاً تمكنت إيران من ضمان حصولها على التوربينات اللازمة، حيث نجحت إيران في ضمان التعاون الروسي معها رغم الضغوط الأمريكية وتمثلت شواهد ذلك بزيارة وزير الطاقة الروسي، يوجمان آدم أووف، لطهران عام 1999م، حيث أشار في زيارته إلى عدم تأثير الضغوط الأمريكية على التعاون الروسي الإيراني، وفي ذات العام أرسلت إيران عدداً من المهندسين للدراسة والتعليم في روسيا وفي مطلع عام 2000 م التقي وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجينيف، السكرتير العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، حسن روحاني، وأكد على تعهد روسيا باستمرار تعاونها مع إيران بهدف تطوير قدراتها في المجالات العسكرية والفنية والطاقة.

ورغم الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فإننا نجد أن التعاون الروسي الإيراني قد استمر، ففي مطلع عام 2001 م قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة روسيا، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي مبررا هذه الاتفاقيات بحق إيران على استخدام الطاقة النووية بالمجالات السلمية دون المجالات العسكرية وأن هذا الاتفاق يخدم الأغراض الدفاعية فقط وهي غير موجهة إلى أي بلد آخر.

وفي ذات العام ذكرت بعض التقارير أن الروس قدموا خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر استجابة لطلبات إيران التي تضمنت بناء ثلاثة مفاعلات، تركب في بوشهر أو في أماكن أخرى من إيران بقيمة ثلاثة مليارات دولار أمريكي.[2]

---

[1]– رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 134.

[2]– محمد السعيد عبد المؤمن، **ايران وروسيا علاقات إستراتيجية متميزة**،2007/02/05

http://islamonline.net/abic/politics/2001/03/article17.shtml. ، تاريخ الزيارة 2016/02/03م

مع بداية أفريل من سنة 2006 أعلن الرئيس الإيراني احمد نجاد أن إيران أصبحت تمتلك التقنية النووية وأنها مصممة على الوصول إلى مستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، وأنها قد دخلت بالفعل النادي النووي، وأكد ذلك هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.[1]

ومن خلال هذا يظهر جليا أن إيران قد حاولت الاستثمار قد الإمكان في ظل كل المتغيرات الجديدة وقد استفادت كثيرا، حيث كثفت من أنشطتها في كافة المجالات بما يدعم إعادة إحياء برنامجها النووي بل وتطويره أكثر مما كان، وعلى مستويات عديدة ،بناء بنية تحتية أساسية للأبحاث على مستوى البشري والمعدات التكنولوجية، ونشر منشأتها النووية على أراضي مختلفة وأحاطتها بالسرية، وأيضا عقد اتفاقات عديدة للحصول على المواد والخبرات اللازمة لإتمام تشغيل البرنامج النووي خاصة من روسيا والصين وكرويا الشمالية والملاحظ أيضا أن إيران استطاعت إلى حد كبير تجاوز الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة إلى تحطيم طموح إيران النووي، ففي أوائل 2013 أعلنت إيران أنها ستسرع في وتيرة تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة طرد مركزية متقدمة في ناتنز بواسطة أجهزة طرد مركزي متقدمة من نوع آي آر إم في 18 مجموعة من 170 جهاز أي 3.060 جهاز طرد مركزي، وأعلنت في نفس السنة أنها باتت تملك 18 ألف جهاز.

المطلب الثالث: مرحلة التضييق الدولي على البرنامج النووي 2002- 2014 م

الفرع الأول: الشك الدولي حول البرنامج النووي الإيراني.

في سنة 2002 دخل البرنامج النووي مرحلة دقيقة عندما أخذت الشكوك حول طبيعته، خاصة عقب وصول معلومات إلى الإدارة الأمريكية عن تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز، وتصنيع الماء الثقيل في مجمع آراك، إن هذا التطور المرتبط باستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني إمكانية السير في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صنع سلاح نووي، وهو أمر غير مقبول غربيا.

---

[1]– عبد الله فهد النفيسي: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، (ط2)، دار عماد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013 م، ص 72 .

ومع بداية 2003 طرأ عنصر مهم على الأزمة النووية الإيرانية، عندما أعلنت إيران بأنها أجرت 113 تجربة تحويل لليورانيوم المشع أي الكيك الأصفر.[1]

ثم اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثارا مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من مفاعلات إيرانية، وهو ما عدته دليلا على قيام إيران بتقنية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا يعني أنها أخلت بالتزاماتها في معاهدة حظر الانتشار النووي، ولم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو في استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج وطالبها البرادعي بالكشف عن كافة أنشطتها، لا سيما عمليات التخصيب وتجارب ما بعد التحويل، ثم دعاها إلى وقف كل عمليات التخصيب، وتوقيع بروتوكول إضافي يسمح للوكالة بالتفتيش الاستثنائي على المنشآت النووية الإيرانية.[2]

ومع تجاهل إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإقامة منشآت لتخصيب اليورانيوم دون إبلاغها طالبتها من جديد بالتوقف عن أنشطتها النووية، كما أن دول الترويكا الأوربية قيدتها باتفاقية في هذا المجال سنة 2003، مما يعني عدم الحاجة إلى تحويل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي.

وعادت إيران في السنة نفسها 2003 إلى استئناف أنشطتها النووية وكان ذلك بشكل سريع ومتطور، فقد أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بعد سنتين من ذلك 2005 عن إصرار إيران في تطوير برنامجها النووي وتأكيد حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا المتخصصة للأغراض السلمية، وتم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإيرانية بقرار استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان، غير أن مجلس المحافظين في الوكالة قرر أن إيران تحاول إخفاء الأنشطة النووية الإيرانية مما أدى إلى تجديد الأزمة مع المجتمع الدولي مما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل سنة 2005 إلى إصدار قرار جديد بإيقاف كافة الأنشطة المعالجة والتخصيب،

---

[1]– حمدان مجزع الشمري: **الملف النووي الإيراني: إلى أين؟**، موقع مجلس الأمة، الكويت، نوفمبر 2007، في http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1175#sthash.8wMpEHF2.dpbs ، تاريخ الزيارة 2016/02/08م

[2]– رائد حسين عبد الهادي حسنين: **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن إسرائيل**، 1979– 2010 رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، عزة، ص 34.

وأنشطة البحث والتطوير وإصدار قرار آخر بالإجراء تفتيش واسع النطاق على مواقع مختلفة، بما في ذلك مواقع عسكرية.[1]

أما في أفريل 2006 أعلنت إيران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5% ثم بنسبة 4,8% وعزهما على دفع برنامجها النووي بوتيرة سريعة إلى الأمام مع ما حققه من تطور كبير وتجاهلت طلب المدير العالم للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعليق كافة نشاطاتها النووية، الأمر الذي دفعه إلى إبلاغ الأمم المتحدة، لتنتقل الأزمة من مجرد شكوك إلى الاتهامات الصريحة وهذا ما زاد من المخاوف الدولية، لهذا قدمت فرنسا وبريطانيا قرار ضد إيران إلى مجلس الأمن الدولي.

الفرع الثاني: مناقشة مجلس الأمن للملف النووي الإيراني.

فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر/ 2006، ومارس 2007، ومارس 2008 جولية 2010.

وذلك بعدما قامت إيران قامت إيران بإجراء مناورات عسكرية مهمة وتجارب على أسلحة جديدة بمثابة رسالة تحذر من أي هجوم عليها، كما أعلنت في 9 افريل عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% وأخذ قرار بالتسريع في البرنامج النووي بالتحدث عن تطور كبير في البرنامج، ورفضت دعوة المدير العام للوكالة الدولية بتعليق نشاطها النووي وأصرت على الاستمرار وأن تواصل البرنامج بصلابة وثبات، وأن قرار التخصيب لا عودة عنه وحذرت من قطع علاقتها مع الوكالة الدولية في حالة فرض عقوبات عليها إلى جانب الاستمرار بنشاط نووي سري في حال تعرضها لضربة عسكرية وأعلن على خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، عن استعداد إيران لنقل خبرتها النووية إلى دول أخرى كما أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن بلاده لن ترضخ للظلم والضغوط.

وفي 26 ديسمبر 2006 م أصدر مجلس الأمن قرار 1737 بفرض سلسلة من العقوبات على إيران لعدم امتثالها لقراراته السابقة المتعلقة بوقف أنشطة تخصيب

---

[1]– رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن إسرائيل** ، مرجع سابق، ص 136.

اليورانيوم وتعليقها، وقد استهدفت هذه العقوبات في المقام الأول نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية.[1]

واستمرت إيران برفض الامتثال لقرار مجلس الأمن، وبرفض تعليق تخصيب اليورانيوم، فقرر مجلس الأمن في 24 مارس 2007 م بموجب قرار رقم 1747 توسيع نطاق العقوبات ليشمل الحظر سفر ثلاثة عشر مسؤولاً إيرانـي، وتـجميد أرصدتهـم المالية فـي الخـارج، وفرض المزيد من العقوبات على تصدير وتوريد المواد والسلع والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة النووية، وهدد باتخاذ تدابير وإجراءات جديدة تشمل المزيد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفـي مـطلـع عـام 2008 م وافـق مجلـس الأمـن علـى فـرض مجموعـة مـن العقوبـات الجديـدة على إيران، وفي لقاء نظمه كبير مسئولي التفتيش النووي في الأمم المتحدة" أولي هوينومين "مع ممثلين دوليين في 25 شباط عرض خلاله شريط فيديو يثبت قيام إيران بمشاريع تطوير سلاح نووي، وأن إيران تجري اختبار على متفجرات عالية الكثافة وضرورية للتفجير النووي حول مدينة بارشين الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لتبني قرار (1803) القاضي بتطبيق جملة من العقوبات ضد إيران، وقد واجهته إيران بالتأكيد على حقها الشرعي في استخدام الطاقة النووية السلمية، وفي مايو 2008م قدم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقريراً لمجلس الأمن ومجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء فيه أن إيران تخفي معلومات حساسة تتعلق بتحديد ما إذا كانت تحاول إنتاج أسلحة نووية ، وبالأخص اختبار التفجيرات العالية وتصميم الصواريخ.[2]

وفي 3 فيفري 2009م أعلن الرئيس الإيراني إطلاق أول قمر صناعي إيراني بإمكانات إيرانية مطلقة؛ الأمر الذي رأت فيه الدول الغربية دليلا قاطعا على سعى إيران لتطوير أسلحة نووية، وبعد أيام أعلنت إيران عن مفاعل بوشهر الذي أصبح يضم 6000 جهاز طرد مركزي، ودخوله مرحلة التشغيل التجريبي للتأكد من عدم وجود مشاكل فنية، وأنه

---

[1]– تقرير الجزيرة، **سجل العقوبات ضد إيران**، 2012/1/23/،
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews ، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

[2]– جامعة تشرين، **تطور التداعيات السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني**، جامعة تشرين pdf، ص33.

سيدخل الخدمة الفعلية في أيلول من العام نفسه وفي 19 فيفري من ذات العام أفادت الوكالة الدولية أن إيران تمتلك ما مجموعه 2227 رطلا من اليورانيوم منخفض التخصيب أنتجه مجمع ناتانز وفي التقرير الذي صدر بتاريخ 5 يونيو أكدت الوكالة امتلاك.

إيران 7052 جهاز طرد مركزي مع 4920 رطلاً من اليورانيوم المخصب فعلياً و 2132رطلا من اليورانيوم الجاهز للتخصيب، الأمر الذي يعني أن نسبة إنتاج إيران اليومية تبلغ 2,75 كغم، من اليورانيوم منخفض التخصيب، وهي كمية تكفي لجمع يورانيوم لإنتاج سلاحين نوويين مع حلول شباط من عام 2010 م، واذا استخدمت إيران كافة أجهزة الطرد المركزي فإن ذلك سوف يحدث في منتصف ديسمبر عام2009.

بتسارع كل هذه الأحداث دعا قرار لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 9 جوان 2010 إلى تدابير ضد بنوك إيرانية جديدة في الخارج إذا اشتبه في أن لديها علاقة بالبرنامج النووي أو برنامج الصواريخ، وبتوسيع قرار مجلس الأمن المذكور لحظر مبيعات الأسلحة لطهران وأضاف إلى القائمة السوداء ثلاث شركات تسيطر عليها الخطوط البحرية بجمهورية إيران الإسلامية و15 شركة تتبع لقوات الحرس الثوري الإيراني. ودعا القرار إلى إنشاء نظام للرقابة على الشحنات.[1]

الفرع الثالث: فرض رقابة دولية على البرنامج النووي الإيراني.

منذ أوت

2008 م استمرت إيران بمنع وصول مفتشي الوكالة لمفاعل IR الذي كان قيد الإنشاء في آراك، و في يونيو 2009 م أعلنت عن تصميم مخططات لمفاعل أخرى في دار خوفين وبعد مرور عام على الرفض سمحت إيران بوصول المفتشين للمفاعل، وتم زيادة الرقابة على موقع ناتانز وأبلغت الوكالة عن منشأة جديدة في مدينة قم تبين فيما بعد أن المنشأة قد بدأ إنشاؤها منذ عام 2006م وأنها سوف تعمل على تخصيب اليورانيوم، استمرت الوكالة الدولية في الطلب من إيران تسليم 1200 كغم من اليورانيوم أي ما يعادل 70% مما لديها إلى روسيا وفرنسا بعد اجتماع إيران مع الدول الست الكبرى في 1 أكتوبر

---

[1]– حسام سويلم: **هل تؤدي الأزمة الإيرانية إلى خريف ساخن؟**، البينة.. رؤية سنية في الحالة الشيعية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8647&lang ، تاريخ الزيارة 2016/03/09م

2009م بجنيف لتتم معالجته وتحويله إلى وقود نووي لمفاعل طهران ليستخدم للأغراض السلمية، لكن إيران رفضت العرض، وطالبت باستبداله داخل أراضيها، وليس إرساله إلى فرنسا وروسيا وعلى أثر قيام إيران بتطوير منشأة فوردو لتخصيب اليورانيوم في مدينة قم ،وجهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقداً لإيران، ولكن إيران أعلنت عن خطط لبناء 10 مواقع نووية جديدة وأعطت الدول الكبرى إيران شهرا للموافقة على شروطها لمبادلة اليورانيوم بالوقود النووي، حيث حذر منوشهر متكي وزير الخارجية

الإيرانية بأن بلاده ستخصب اليورانيوم إلى مستوى أعلى من إنتاج الوقود النووي في حالة التأخر بالرد وفي 8 فبراير 2010 م أعلن السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علي أصغر سلطانية، أن إيران أبلغت الوكالة رسمياً بخططها لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20% لتوفير الوقود طهران المخصص للأبحاث الطبية، كما أكد علي أكبر صالحي، رئيس البرنامج النووي الغير الإيراني، بأن الإنتاج سيبدأ في ناتانز.[1]

السعي الدائم لإيران لأجل امتلكها الفعلي للسلاح النووي جعل مجلس الأمن الدولي يعجل في إصدار عقوبات أخرى على إيران ففي 9 يونيو 2010 م أصدر عقوبات جديدة على إيران بقرار رقم 1929 حيث استهدف القرار منع إيران من الاستثمار الخارجي في الأنشطة الحساسة مثل مناجم اليورانيوم، وكذلك الأنشطة البحرية والمصرفية الإيرانية، وابتياعها أسلحة ثقيلة، كالدبابات والعربات والمصفحات القتالية ومدافع العيار الثقيل والمقاتلات الجوية والمروحية والبوارج والصواريخ وأنظمة الصواريخ، إلى جانب منع ممارسة أي نشاط يرتبط بالصواريخ الباليستية.

جاء الرد الإيراني بعد صدور القرار مباشرة من خلال تصريح الرئيس أحمدي نجاد أشار فيه إلى أن القرار يستحق الرمي في سلة المهملات"، كما أكد علي أصغر سلطانية، ممثل إيران الدائم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن بلاده لن توقف عمليات تخصيب اليورانيوم و في المقابل لم تكتف أمريكا بقرار العقوبة من مجلس الأمن بل أوقعت في جويلية عقوبات أحادية الجانب من جهتها كما فرض الاتحاد الأوربي في 26 جويلية عقوبات أحادية من جانبه تستهدف قطاع الغاز والنفط وحظر الاستثمار ونقل

---

[1]– **القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة**، مجلة الخليج، أخبار وتقارير، عدد 954، 2010/02/09م

التكنولوجيا في مجال تكرير النفط وتسييل الغاز وقامت استراليا بحظر تجارة الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج وفرض عقوبات مالية على إيران، وفي السياق نفسه فرضت اليابان عقوبات مالية واقتصادية على إيران كما جمدت أصول أربعين شركة إيرانية.[1]

وقد نجحت الضغوط الأمريكية في إصدار أربعة قرارات دولية عن مجلس الأمن الدولي هي قرار رقم 1737 الصادر عام 2006 م، والقرارات رقم 1747 الصادر عام 2007م، والقرار رقم 1803 الصادر عام 2008 م، والقرار رقم 1929 الصادر عام 2010 م وقضت هذه القرارات بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية بهدف إعاقة تطور البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، وفي هذه المرحلة حافظت إيران على منجزاتها النووية بنفيها للانتهاكات الدولية، كما أصرت على سلمية برنامجها النووي وأدارت جولات عدة من المفاوضات ببراعة، وحاولت من خلالها تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي بقدر المستطاع، كما انتهجت سياسة كسب الوقت لتحقيق منجزتها النووية، بالرغم من كافة العراقيل التي واجهتها دشنت محطة كهروذرية بمساعدة روسيا.

يمكن القول أن إيران امتلكت بنية تحتية نووية تخدم أهدافها من خلال إنشاء العديد من المراكز البحثية والمفاعلات النووية وبناء مراكز رئيسة لتصميم وإنتاجها التكنولوجيات الصاروخية بحيث أصبحت تمتلك أكثر من نموذج للصواريخ الباليستية، وهناك تطور مستمر وتجارب جديدة في وسائل إيصال الأسلحة النووية وتعدد قدرتها في الوصول إلى آفاق مختلفة، كذلك تمتلك إيران دورة وقود نووي كاملة وهذا يؤكد مقدرتها في الاعتماد على ذاتها في المجال النووي، وأنها أصبحت بهذه القدرة قادرة على زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم.

تبقى الاحتمالات مفتوحة إزاء البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المجتمع الدولي لكن العلاقة مع إيران تنطلق في الأساس من رؤية وحسابات كل دولة لمصالحها وأهدافها وتوازناتها مع إيران، لذا سنعرض في الفصل المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني خاصة موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الأوروبية ونظرتهما للبرنامج النووي الإيراني وكيفية التعامل مع إيران إزاء سعيها الدائم لأجل تخصيب اليورانيوم

---

[1]– **تصعيد متبادل بين الغرب وطهران**، جريدة الشروق الجديد، طبعة الإسكندرية، عدد 1041، 18 /12/ 2010 م.

بالشكل الذي يعجل من اكتسابها نجاح برنامجها، أيضا سنعرض موقف كل من روسيا والصين ونضرتهما المخالفة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الأوروبية وما مدى مساعدتهما لإيران في مشوار اكتسابها للسلاح النووي، كما نعرض في أخر الفصل المواقف الإقليمية على غرار موقف تركيا ودول الخليج كدول متقاربة جغرافيا مع إيران ومدى تأثير هذا البرنامج النووي على أمنهما القومي وكيفية نظرة كل من تركيا ودول الخليج خاصة السعودية للبرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني.

تتعدد الأهداف لدى الدول والدوافع للحصول على قدرات نووية، فإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي على الرغم من أن دوافع إيران البادية تبدو سلمية، ولكنها تتبع مبدأ الاستخدام المزدوج، ويؤكد هذا التزاوج القائم بين تطوير القدرات النووية وتطوير أنظمة صاروخية متعددة والشروع ببناء برنامج فضائي، وكلاهما يعني احتمالية الاستخدام السلمي والعسكري في آن واحد.

بدأ حلم امتلاك إيران للسلاح النووي مع الرئيس السابق محمد رضا بعلوي الذي تولى العرش عام 1941م وقد حاول بكل الطرق لأجل إتمام برنامج وطموحه لجعل إيران دولة قوية ضمن الدول القوية في المجتمع الدولي، من خلال اللعب على وتر العقيدة والقومية، لذا يعتبر أن القوة النووية بمثابة الوجدان الإيراني ويجب امتلاك القوة النووية باعتبارها أولوية من الأولويات التي يجب الإيمان بها.

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م استمرت القيادة الإيرانية بالسير تجاه تحقيق هذا الحلم بشتى السبل والقدرات، وبالطبع فإن القدرات حتى تأخذ مجرى التنفيذ لابد أن تتفاعل معها عوامل مؤثرة أهمها المرجعية الفكرية والقيمية للنظام السياسي القائم، وطبيعة توجهات صانع القرارات به وعليه سينتج من هذا التفاعل ما يعرف بالأهداف والدوافع.

المطلب الأول: الدافع القومي الديني للبرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية الفارسية.

سعت إيران منذ حكم محمد رضا بهلوي حتى إلى ما بعد الثورة الإيرانية 1979 إلى إعادة أمجاد الدولة الساسانية وواجهتها الدولة العثمانية بقوة ثم أتى الاستعمار الإنجليزي الذي حاول أن يخلق وضع في إيران شبيه بالوضع في الهند ويستخدم النزعة الفارسية لدعم توسعه في المنطقة العربية، لذا ساعد الفرس على ابتلاع الدولة العربية (مملكة الأحواز) والتي كانت تفصل إيران عن الخليج، وبعد أن تولى الشاه محمد رضا بهلوي حكم إيران سعى من جديد لبسط هيمنته على الدول العربية المجاورة وحاول لعب دور

حامي المصالح الغربية في منطقة المشرق العربي وتمادي في تغريب المجتمع الإيراني شكلاً ومضموناً لتحقيق تلك الاستراتيجية، ولكنه لم يكن يخفي الغرور الفارسي والنزعة التوسعية.

لذا لم يستطع أن يكتسب الثقة المطلقة من الغرب، وبعد أن نجحت ثورة الملالي وظهرت دولة (جمهورية إيران الإسلامية)، تجدد الحلم في إعادة المجد الفارسي كما كان أيام الدولة الساسانية وكانت الآلية لذلك هي (ولاية الفقيه) وولاية الفقيه العامة فكرة ظهرت أول مرة قبل أكثر من (200) سنة على يد مجموعة فقهاء أشهرهم الشيخ محسن خنفر النجفي، ولكنها لم تلاق قبولا بين معظم مراجع الشيعة[1].

لذا وجد حكام إيران الجدد في ولاية الفقيه حجة دينية تمنحهم السلطة على الشيعة خاصة والمسلمين عامة، وتيسر لهم السيطرة السياسة بعد ذلك على البلدان المجاورة، مما يقود للظن بأن إيران تريد بعث أمجاد الدولة الفارسية وقوتها من خلال كسب القوة من جديد خاصة القوة النووية لتصبح إيران ضمن الدول الأقوى في العالم، كما كانت أيام الدولة الفارسية.

وبإلقاء نظرة مُتعمقة علي تاريخ الدولة الإيرانية يُلاحظ دائماً أنها كانت تنظُر إلى تميُزها الحضاري واللغوي والثقافي وتعدادها السكاني وطموحاتها القيادية في المنطقة، كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي مُتميز يدُعمها في ذلك موقعها الهام الذي تحتله على رأس الخليج والذي يُمكنها من التحكُم، في الطاقة، ومن ثم السيطرة على المنطقة ككل باعتبارها منطقتها تاريخيا.[2]

الفرع الثاني: حماية النظام الإسلامي.

يرتبط هذا الدافع بجانب قيمي، غير مادي وهو الجانب الروحي، أو الديني، ويبدو أكثر ما يكون وضوحا لدى المتشددين من الإيرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة

---

[1]– عزت عبد الواحد سيد: **البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. 2013/03/17، http://www.moheet.com/2013/02/17/1728501/، تاريخ الزيارة 2016/03/06م

[2]– عبد الله العباسي: **هل إيران خطر ولماذا؟، صحيفة الرأي السعودية**، عدد 1022، 20-04-2012 ، http://alraynews.net/6792.htm، تاريخ الزيارة 2016/02/23م

بالدين، بما في ذلك القدرات النووية، فيجري الحديث مثلا عن القنبلة النووية الإسلامية وخصوصا في ظل عداء للإسلام في الغرب.

وفي هذا السياق قال نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992: "طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار".[1]

إن القادة الإيرانيين الإسلاميين يدركون أن إيران لا تواجه عدوا يهدد عدوا يهدد بقاءها المادي يعنى إزالتها من الوجود، فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية، وذلك نظرا لاحتمال تعرضها لعدوان أو اضطهاد الطوائف الكبرى في المنطقة، لا سيما في ظل وجود مسيحين وهندوس وبوذيين ويهود، وحتى مسلمين سنة يملكون سلاحا نوويا، مما يعني حق إيران في امتلاك هذا السلاح.

إن المتشددين منهم ما يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في شؤون إيران الداخلية وأنها تسعى لتدمير النظام الإسلامي الإيراني، وتتربص بقياداته لاستبدالهم بقيادات موالية لها ومع أن هذه الفكرة متجذرة في أذهانهم، إلا أن ما يخفف من حدتها وصول الإصلاحيين إلى الحكم في إيران وهذا ما يعني أن الطموح النووي الإيراني، يعد من وجهة نظر المسئولين الإيرانيين، مصدرا لتدعيم نظام الحكم الإسلامي الشيعي، أي أنه كلما تقدمت الدولة في هذا المجال كلما زادت شعبية القيادات الإيرانية لكن بعض المفكرين يرون غير ذلك.[2]

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: تدعيم الاقتصاد الوطني.

يعد أمر تدعيم الاقتصاد الوطني الإيراني مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي ذات بعد استراتيجي، تفرضها مواطن الضعف في هذا الاقتصاد، فأي قراءة في هذا

---

[1]– رياض الراوي: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 23.

[2]– عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، مرجع سابق، ص 14

الخصوص لا بد أن تشير إلى أمرين أساسيين: الاختلال الهيكلي من جهة، والطبيعة الخاصة لهذا الاقتصاد من جهة أخرى.

يظهر الأمر الأول من خلال عدم تساوي قطاعات الاقتصاد في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل يتناقض مع ما هو معروف في الاقتصاديات المتقدمة، فقطاع الزراعة لا يسهم بأكثر من 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يحظى قطاع الخدمات بنصيب الأسد حيث يسهم في 50%، أما قطاع الصناعة التحويلية لا تتجاوز 11.2% من الناتج المحلي، أما باقي النسبة فهي ناتجة عن الصناعات الناجمة بصورة أساسية عن استخراج النفط.[1]

المشكل الحقيقي يكمن في أن حقيقة وجود النفط والغاز لن تستمر لأكثر من ثلاثين عاما على أحسن تقدير، لأنهما من أنواع الطاقة الغير متجددة، وهذا يعني ضرورة التفكير في مواد بديلة والطاقة الكهربائية هي واحدة منها، ولهذا ترى بعض الدراسات أن إقامة عشرين محطة كهربائية نووية بتكلفة 25 مليار دولار ستكون بمثابة الضمان الوحيد لمواجهة الزيادات المستمرة في الطلب على الطاقة ويساعد على ذلك أن اليورانيوم متوفر في وسط إيران ، مما يجعل الطاقة النووية أقل تكلفة من غيرها.[2]

البرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، كما أن إيران أنفقت جزء كبير من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه على شراء هذه المعدات، ومع ذلك فإن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران فهي تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18 – 20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت على إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال

---

[1]– محمد عادل زكي، **الاقتصاد الإيراني**، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، عدد 4279، 2013/11/18م http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387475، تاريخ الزيارة 03،2016/14م

[2]– إيران، موقع الموسوعة الحرة، في إيران https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الزيارة 19،03،2016م

البلاد، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية.[1]

الفرع الثاني: الإسهام في النهضة العلمية.

ينظر القادة في إيران إلى البرنامج النووي كجزء من الجهد الذي تبذله الدولة على طريق النهضة العلمية، تظهر ذلك ليس فقط التصريحات الرسمية وإنما أيضا مواكبة هذا البرنامج للمسار العلمي، بحيث يشير الاثنان إلى رؤية استراتيجية لمستقبل إيران، فقد أكد المرشد الأعلى آية الله خامنئي بصفة مستمرة على مواصلة النهضة العلمية بما في ذلك كل ما يتعلق بالتقنية النووية، ومن ذلك ما جاء في كلمته 2009/03/12 حيث أوضح أن التطور الذي تحققه في مجال التقنية النووية يشير إلى أن قطار التطور في بلاده يسير بسرعة بالرغم من كون البعض لا يشعر بذلك.

وتطرق خامه يار إلى النهضة العلمية والجامعية التي تعيشها إيران شارحاً بالتفصيل تطور وازدياد عدد الجامعات، لافتا إلى أن عدد سكان إيران اليوم مقارنة بفترة قبل انتصار الثورة الإسلامية وصل إلى الضعف ولكن البنية التحتية الثقافية، الجامعية الصناعية، والتطور العلمي والتقني تضاعف مرات عديدة وأضعاف مضاعفة.[2]

كما أن الواقع بالفعل يظهر أن إيران قطعت شوطا كبيرا على طريق النهضة العلمية ومظاهر ذلك عديدة، أبرزها: زيادة عدد الجامعات، والتقدم الصناعي المدني والإنجازات الصناعية العسكرية، فقد حققت إيران تقدما ملحوظا على المستوى العلمي، إذ تضاعف عدد الجامعات خلال مدة قصيرة ووصل إلى 2.276 جامعة حكومية وخاصة، وبلغ ما قدمه الباحثون من إنتاج علمي في سنة 2009 نحو 20.228 إنتاجا علميا، وهو ما يزيد عن 1% من الإنتاج العلمي العالمي، واحتلت إيران المرتبة الـ 22 عالميا، وكان لذلك إفرازات عديدة من أبرزها إطلاق القمر الصناعي الإيراني أميد Omid. وأنجزت إيران الكثير على الصعيد الصناعات المدنية، ومنها صناعة الأدوية لمختلف الأمراض بما في

---

[1]- محمد السعيد عبد المؤمن: **إيران ومشكلاتها النووية**، مختارات إيرانية، ع 37 ، أغسطس 2003 م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص97 .

[2]– خامه يار: **إيران تقف على أرض صلبة**، صحيفة الرأي الكويتية، ،عدد 1043، 2014/02/11
http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2014/02/11/483942/nr/nc ، تاريخ الزيارة 2016/03/14م

ذلك السكتات القلبية والجلطات الدماغية، وتصميم المصابيح البيولوجية الصديقة للبيئة، كما قامت منذ أعوام بتصميم طائرة نفاثة تستوعب أكثر من 150 راكبا.

وأنجز الجيش الإيراني صناعات عسكرية متنوعة ومتطورة كالأسلحة والمعدات الدفاعية والتكتيكية والهجومية، والدبابات والمدافع والرشاشات، هذا فضلا عن تطوير الصواريخ البالستية التي اشترتها من كوريا الشمالية، وكذلك الحال بالنسبة للأنواع الأخرى من الصواريخ الزوارق البحرية.

ولذلك ترفض القيادات السياسية الإيرانية محافظة كانت ام إصلاحية فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم، لأن هذه العملية تبين مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الدولة الإيرانية، وكيف نجح آية الله خلال فترة قصيرة في إنجاز ما أخفق فيه الشاه.[1]

المطلب الثالث: الدوافع السياسية للبرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: مواجهة التحديات النووية الخارجية.

الأسباب والدوافع من مجمل تطورات الأزمة النووية الإيرانية يتضح إصرار إيران على المضي قدماً في مشروعها النووي، ورغم إصرار الغرب متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الترويكا الأوربية على تحذيرها من الاستمرار فيه، فإلى جانب البعد الاقتصادي الذي تنشد إيران تحقيقه من هذا المشروع يوجد جانب آخر له أهمية كبيرة لدى إيران وهو الجانب السياسي في شأن البرنامج النووي وهو محكوم بعدد من الاعتبارات من بينها: تحقيق التوازن مع إسرائيل، وعلاقة العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن استراتيجية توسيع نفوذها الإقليمي، الأمر الذي دفع بعض المحللين إلى القول أن إيران إن لم تكن قد امتلكت السلاح النووي فإنها تسعى إلى امتلاكه بكافة الوسائل، وإنها أصبحت تمتلك القدرات النووية على إنتاجه، في حين يرى البعض الآخر محدودية هذه القدرات، وأنها لا ترقى إلى مستوى إنتاج السلاح النووي في المستقبل القريب، على أقل تقدير، لذا فإن الدافع السياسي يتمحور حول عدة نقاط أهمها.[2]:

---

[1]– أحمد عبد الحليم: **خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 463.

[2]– صلاح عبد الله: **دوافع وحقيقة البرنامج النووي الإيراني**، صحيفة القوة التالية،09-04-2011 م،

ـ تأكيد الخيار السياسي الوطني في الاعتماد الذاتي في الدفاع عن إيران وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الدولة، ونجاح الثورة في الحصول على ما لم يحصل عليه الشاه، فالشعب الإيـراني لا يملك صورة ناصعة عن الغرب، وقد عاش سلسلة من التدخلات الغربية لإجهاض نهوضه في شتى مفاصل التاريخ الحديث، وهذا يشكل إطاراً عاماً يصوغ نظرة إيران للغرب مما أعطى للنظام الإيراني مشروعية داخلية، وتأييداً شعبياً في تحديها وإصرارها على نجاح برنامجها النووي، وهذه المسألة حدت من حجم الضغوط الداخلية، وفسحت المجال لحركة دبلوماسية إيرانية تملك التحدي والقوة والمفاجأة في تعاطيها مع المشروع النووي.

ـ الرغبة في تحقيق التوازن مع إسرائيل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام على استمرار التفوق الإسرائيلي إلى ما لا نهاية، بحيث يظل هناك خلل دائم في ميزان القوى التقليدية، فضلاً عن امتلاك إسرائيل قوة نووية قادرة على تدمير المنطقة بأكملها مرات عديدة في حال استخدامها، فإذا كانت فرنسا هي التي منحت إسرائيل مفاعلاً نووياً فإن الولايات المتحدة هي التي وضعت بين يدي إسرائيل التكنولوجيا المتقدمة التي حرّمتها على كل دول المنطقة، لتصبح إسرائيل إحدى دول العالم المتقدم المنتج للسلاح المتطور والمصدر له، وبهذه التقنية المتطورة تمكنت إسرائيل من تطوير ترسانتها النووية وإجراء التجارب عليها دون الحاجة إلى تفجيرها تحت الأرض أو في مياه المحيطات العميقة[1].

ووفقاً للتقارير الإستراتيجية، ومراكز البحوث، وتقارير العلماء، إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية، يقدر حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية بمائتي رأس وقنبلة نووية تم تجميعها، وإنها تعمل على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الأسلحة النووية الإستراتيجية استناداً إلى دعوة قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق أمن إسرائيل، كما تواصل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة في تحقيق مجموعة من المزايا الإستراتيجية، من أهمها:

---

http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=69408 ، تاريخ الزيارة 2016/02/11م

[1]– صلاح عبد الله: **دوافع وحقيقة البرنامج النووي الإيراني**، مرجع سابق

- الإخلال بالتوازن الاستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها وبما يتيح لها فرصة فرض بعض مفاهيمها ووجهات نظرها في مواجهة الجانب العربي والمنطقة بشكل عام.
- استخدام الخيار التكنولوجي، كأحدي الأدوات الفعالة في مجال إستراتيجية الردع العسكري.
- دفع الجانب العربي لإعادة حساباته التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة وجود نوايا هجومية.

الفرع الثاني: تعزيز مكانة إيران النووية في النظام الدولي.

رغم ما تقوله إيران أنها تحتاج إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن الأمانة تقضي القول بأن هذا غير صحيح لسبب بسيط هو أنها تملك من النفط والغاز ما يغنيها عن الطاقة النووية، وأنها تخوض حاليا معركة برنامجها النووي على كل الساحة الدولية بغرض امتلاك سلاح نووي لذلك لا بد من القفز فوق الجدل الدائر حول الأغراض السلمية أو العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، حيث أثبتت التجارب في الهند وباكستان وكوريا الشمالية أن أي دولة تمتلك القوة النووية سرا أو جهرا ستقدم عاجلا أو آجلا على تصنيع السلاح النووي بغض النظر عن مستوى الرقابة الدولية عليها.

وإن كانت طهران لا تريد إظهار هذه الحقيقة – من باب التقية – إلا أن معها كل الحق في امتلاك سلاح قوي بالنظر لما تواجهه من تهديدات أمنية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وبما تواجهه من حصار بالقواعد الأمريكية من الشرق في أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب في الدول العربية على الساحل الغربي للخليج، ومن قبل الأسطول الأمريكي في مياه الخليج، في الغرب حيث الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في العراق، ومن الشمال في تركيا وبلدان آسيا الوسطى وفي حوض بحر قزوين.

هذا إلى جانب وجود دولتين نوويتين في شرق إيران هما الهند وباكستان إلى جانب الصين. لاسيما وأنها تعرضت من قبل إلى حرب من جانب جارتها العراق في عهد صدام حسين دامت ثماني سنوات (1980– 1988) كانت دول الخليج العربية مساندة بمستويات مختلفة للعراق آنذاك، وبالتالي فإن امتلاك إيران سلاحا نوويا يشكل رادعا نوويا قويا في مواجهة هذه التهديدات لاسيما مع إدراك إيران جيدا أن الولايات المتحدة بعد أن تخلصت

من نظامي الحكم المعادين لها في أفغانستان والعراق، لم يعد أملها في منطقة الشرق الأوسط إلا إيران من مجموعة (الدول المارقة) التي تسعى بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة لإسقاط نظامها الديني الحاكم. هذا بالطبع إلى جانب أن امتلاك إيران سلاحا نوويا سيكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي، ويصلح الميزان الاستراتيجي المختل حاليا في المنطقة لصالح إسرائيل.[1]

ولكن لا بد من جهة أخرى ألا نغفل عما تشكله الغايات والأهداف القومية العليا بعيدة المدى لإيران من مخاطر وتهديدات على أمن جيرانها، بداية بدول الخليج العربية ثم باقي الدول العربية، وهو ما تمثل في المبادئ التي أعلنت في إيران مع قيام ثورتها عام 1979 حول تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول الأخرى في المنطقة، وما قام به نظام الحكم الديني في إيران من إنشاء آليات تولت تنفيذ هذا المبدأ من مبادئ الثورة الإيرانية، وهو ما عطلته حرب الثماني سنوات، إلا أن هذا الهدف لا يزال كامنا في الاستراتيجية الإيرانية العليا، ويظهر من حين لآخر كلما سمحت الظروف بذلك، وهو ما ظهر في الأشهر الأولى من عام 2005 في شكل تحرشات بدول الخليج العربية تمثلت في تحريض جماهير الشيعة في هذه الدول ضد الأنظمة الحاكمة فيها، وسفن الصيد التابعة لها، ومما لا شك فيه أن امتلاك إيران لسلاح نووي سيدعم نفوذها وتحركاتها بقوة في هذه الدول الخليجية وغيرها من الدول العربية والإسلامية، وبما يغري النظام الحاكم في طهران على تنشيط آليات تصدير الثورة الإيرانية مرة أخرى.[2]

لذلك تبدو حيازة سلاح نووي منسجمة تماما مع طبيعة النظام الحاكم في طهران التوسعية أيديولوجيا، وحتى جغرافيا إذا ما وضعنا احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) في مدخل الخليج في الاعتبار، خاصة وأن هذه الطبيعة التوسعية تشهد حاليا انتعاشا مع وصول الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد، المعروف بتشدده، إلى قيادة البلاد، وفي ظل مناخ عام يسيطر فيه المحافظين المتشددون على مراكز صنع القرار السياسي في طهران، سواء في قمة السلطة حيث آية الله خامنئي مرشد الثورة، أو في مجلس الشورى، وكذلك في مجلس صيانة

---

[1]– حسام سويلم: **هل تؤدي الأزمة النووية الإيرانية إلى خريف ساخن؟**، البينة، =http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8647&lang، تاريخ الزيارة2016/04/03

[2]– حسام سويلم: **هل تؤدي الأزمة النووية الإيرانية إلى خريف ساخن؟**، مرجع سابق

الدستور وأيضا في الحكومة ومجلس الأمن القومي، وإذا ما وضعنا في الاعتبار التحالف الاستراتيجي القائم بين إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وما يلقاه هذا الحزب من دعم مادي وسياسي من إيران، وهو ما تأكد في الزيارات الأخيرة المتبادلة بين الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد، كذلك زيارة أمين عام حزب الله الشيخ حسن نصر الله إلى طهران، وما توجهه لبنان من اتهامات لسوريا بالتدخل في شؤونها الداخلية حتى بعد انسحاب القوات السورية من لبنان، وما يشكله حزب الله من دولة في جنوب لبنان داخل الدولة اللبنانية.

وما يحيط دمشق من شبهات حول مسئوليتها عن عمليات الاغتيال والتخريب التي وقعت في لبنان مؤخرا، إذا ما وضعنا في الاعتبار كل ذلك لأدركنا ما يحمله هذا التحالف الاستراتيجي الثلاثي من معاني كانت سببا في بروز مخاوف لدى الدول العربية من اتساع دائرة التدخل الإيراني في شئونها الداخلية، المثال الأكثر بروزا في العراق حيث لا يخفى على أحد مدى استغلال إيران للفراغ الأمني والسياسي الذي أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق، خاصة منطقة جنوب العراق التي أصبحت شبه امتداد سياسي وأيديولوجي لإيران في العراق، ناهيك عن تدفق آلاف المسلحين الإيرانيين على العراق وما يقومون به من أعمال مناهضة للحكومة العراقية الحالية اشتكى مسئولوها منها كثيرا، حتى وصل الأمر بطهران إلى التدخل في العملية السياسية الجارية هناك وتكريسها لخدمة الأهداف والمصالح الإيرانية في العراق.

لذلك من البديهي أن امتلاك إيران سلاحا نوويا سيمنحها تفوقا إقليميا، يساعدها على فرض سياستها ومصالحها في المنطقة، بل وسيضعها في مواجهة سياسية، وقد تتحول إلى مواجهة عسكرية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ستكون دول الخليج العربية الساحة التي تدور عليها رحى هذه المواجهة[1]. والتي قد تتحول من مواجهة عسكرية تقليدية إلى مواجهة نووية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما يواجهه حليفا إيران – سوريا وحزب الله – من تهديدات أمريكية وإسرائيلية ومخاطر شن عمليات عسكرية ضدهما، سواء اقترنت بعمل عسكري ضد إيران، أو سبق ذلك حتى يمكن كسر أجنحة إيران التحالفية قبل الانقضاض عليها، فإن ذلك ليعني أن مسرح المواجهات العسكرية لن

---

[1]– بول براكن: **العصر النووي الثاني الاستراتيجيات والأخطار وسياسات القوى الجديدة**، تر بسام شيخة وسعيد الحسنية: الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013م، ص 190.

يكون قاصرا فقط على منطقة الخليج، بل قد يمتد إلى منطقة المشرق العربي أيضا، حيث سوريا ولبنان والأردن، بل قد يتسع الرد الانتقامي الإيراني لأية ضربات توجه ضدها من قبل الولايات المتحدة لتشمل القواعد العسكرية الأمريكية التي ستنطلق منها الضربات الجديدة والصاروخية في بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان وتركيا وباكستان.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.

إن التطور الهائل للبرنامج النووي الإيراني وسعيها الجاد في امتلاك انجاح مشروعها النووي بكل الطرق، بعقد اتفاقيات كثيرة مع الدول ذات الخبرة في المجال النووي، وشراء التقنية النووية وتطويرها بما يخدم مشروعها، وإنشاء المفاعلات النووية والعمل عليها بقوة قد أدى ذلك إلى بروز مواقف عديدة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، كان أغلبها ضد امتلاك إيران للسلاح النووي، وسنعرض في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني الذي دعمته في زمن الشاه ثم تغير الموقف بعد ذلك إلى معارضة وبشدة للبرنامج النووي الإيراني، ثم نعرض موقف الترويكا الأوربية وموقف كل من روسيا والصين، هذا على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الإقليمي فسنتناول موقف كل من تركيا باعتبارها دولة طموحة وتسعى إلى امتلاك القوة وفرض نفسها على المنطقة خاصة أنها دولة كانت في وقت ما، تعتبر الدولة الأقوى في المنطقة وهي وريثة الدولة العثمانية، ثم نعرض موقف دول الخليج وتخوفهم من امتلاك إيران للسلاح النووي خاصة السعودية والإمارات المتحدة واختلافهم الكبير مع إيران .

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الاوروبية من البرنامج النووي.

الفرع الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني.

مرت العلاقات الأمريكية – الإيرانية المعاصرة بمرحلتين بارزتين، تميزت الأولى بالعلاقات الحسنة والمتشعبة، وقد أرخ لها عهد الشاه، أما الثانية فتبدأ مع الثورة الإيرانية سنة 1979 وحتى 2015 وقد اتسمت بالقطيعة، ثم بعض بوادر التحسن ولاسيما في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997–2005) [1].

---

[1]– خير الله جلود: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني**، الحوار المتمدن، عدد: 3304، 13/03/2011، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367، تاريخ الزيارة 2016/03/12م

الفرع الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه (1941- 1979).

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى النصف الثاني من القرن العشرين، في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941– 1979)، وقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تعاونت مع إيران في هذا المجال، إذ بدأ الشاه توجهه بتأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974، وعقد اتفاقيات إنشاء محطات نووية مع عدد من الدول أهمها الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والصين وروسيا[1].

فقد بدأ التوجه الإيراني باتفاقية التعاون النووي غير العسكري بين إيران والولايات المتحدة في عام 1957 وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت الولايات المتحدة تؤجر عدة كيلو جرامات من اليورانيوم المخصب لإيران وكانت تتعاون معها في المجالات ذات الصلة بالنظر إلى جزء من بنود هذه الاتفاقية نلاحظ عدة نقاط جديرة بالاهتمام وقد قيل في الجزء الأول: أن الطاقة النووية في احتياج يواجه كل الإنسانية ويجب على الجميع أن يستفيد من هذه الإمكانية، الجدير بالاهتمام أنه في الاتفاقية الأولى عام 1957 كانت قد وضعت بعض القيود على امتلاك يورانيوم فوق 20% تم التغاضي عن هذه القيود في الاتفاقية المعدلة التي تم توقيعها في عام 1964 وفي هذا الصدد يجب القول لماذا كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحث إيران على التوجه النووي؟ في عام 1957 م أعرب الرئيس الأمريكي أيزنهاور في لقائه مع قادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية عن قلقه من احتمالية أن يشن الاتحاد السوفييتي هجومًا مفاجئًا على حدود إيران الشمالية، وقال لأصدقائه الغربيين للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة لا بد أن تصبح إيران نووية على عكس اليوم حيث يقول بوش: إن امتلاك إيران للقوة النووية سيعرض المصالح الأمريكية للخطر.

وبعد عام من توقيع الاتفاقية بين إيران والولايات المتحدة دخلت الحكومة الإيرانية في عام 1958 في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عام 1967 م بدأ مفاعل نووي بحثي بقدرة 5 ميجاوات العمل في جامعة طهران وكانت الولايات المتحدة قد قدمت هذا المفاعل لإيران.

---

[1] خير الله جلود: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني**، مرجع سابق.

وفي إطار الدعم لإيران تم التوقيع في 1976/6/4 على اتفاقية شراء مفاعلين نوويين بقدرة 1200 ميجاوات لمحطة بوشهر بين إيران وألمانيا الغربية، وتم أيضًا شراء مفاعلين نوويين بقدرة 900 ميجاوات من فرنسا لتشغيلهما في بندر عباس وكانت إيران والهند قد وقعتا اتفاقية تعاون نووي أيضًا، وفي أوت من عام 1957 وقعت شركة جراند ورك يونيون الألمانية الغربية اتفاقية مع منظمة الطاقة النووية الإيرانية بمقتضاها تم العمل في المحطات النووية الإيرانية وفي أكتوبر من عام 1977م توصلت فرنسا لاتفاق مع إيران لإنشاء محطتين نوويتين بقدرة 900 ميجاوات في دار خوين "بالقرب من الأهواز" وفي ديسمبر من عام 1977م أعطت حكومة ألمانيا الغربية بحصولها على 4.8 مليار دولار الإذن لشركة جراند ورك يونيون لإنشاء أربعة مفاعلات نووية إلا أن الظروف تغيرت رويدًا رويدًا وفي عام 1976م بدأت شركة يورديف الفرنسية والإيرانية تعاونًا نوويًّا، وكانت هذه الشركة خاصة بتخصيب اليورانيوم وقد أنشأت يورديف برأس مال عدد من الدول الأوروبية، وقد قبل الشاه أن يقوم بالاستثمار فيها ودفعت إيران ما يتراوح 20 – 25 % من رأسمالها حتى تستطيع بسهولة توفير اليورانيوم المخصب لوقود المصانع النووية، وفي ظل الظروف الحالية تؤكد فرنسا أيضًا مع ألمانيا وبريطانيا نقطة أن تتخلى إيران عن إنتاج الوقود النووي وتقوم هذه الدول بتوفير الوقود النووي لإيران وهدفهم هو ألا تحصل إيران على تكنولوجيا إنتاج الوقود النووي، ويقضى على كل ما تم التوصل إليه ويعاد إلى هذه الدول.[1]

"يتضح أن الموقف الأمريكي في مرحلة 1941– 1979 كان داعما وبشدة للبرنامج النووي الإيراني بل كان أحد أهم العوامل التي ساعدت إيران في المضي قدما لامتلاكها للبرنامج نووي حقيقي، خاصة بعد تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من التمدد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، هذا ما جعل إدارة أيزنهاور تختار إيران لتعتمد عليها وتدعمها لأجل أن تكون يد للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط... فهل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تغير أم ظل نفسه بعد 1979 أي بعد الثورة الإسلامية في إيران؟."

---

[1]– محمد علي صبري ومصطفى قاسمي: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني**، البينة (مختارات إيرانية)، عدد 226،255، سبتمبر 2006،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=15155 ، تاريخ الزيارة 2016/03/19م

الفرع الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإيرانية 1979:

تـغيرت نظـرة الولايات المتحدة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني بعد سقوط الشاه في فيفري 1979، في عام 1979م، قامت الثورة الإسلامية في إيران والتي أطاحت بحكم الشاه.

تغيرت العلاقات بين إيران والدول الغربية مما أدى لتوقف الشركات الغربية عن العمل في المشاريع النووية وفيما يتعلق بإمدادات اليورانيوم عالي التخصيب؛ مما تسبب في توقف مركز أبحاث طهران النووية، أمر روح الله الموسوي الخميني بحل أبحاث البرنامج النووي السرية حيث إن البرنامج النووي كان يعتبر من المحظورات طبقًا للفقه والأخلاق الإسلامية وفي وقت لاحق وتحديدًا عام 1981م، عاد الخميني وسمح بإجراء بحوث على نطاق صغير في الطاقة النووية.[1]

وفـي عـام 1983م، كـان هنـاك تعـاون بيـن إيـران وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة إيران في الجوانب الكيميائية وجوانب تصميم المحطات التجريبية لتحويل اليورانيوم خصوصًا فيما يتعلق بموقع أصفهان للتكنولوجيا النووية، لكن الولايات المتحدة تدخلت للحيلولة دون المساعدة الدولية لإيران.

مثلت أزمة البرنامج النووي الإيراني الحلقة الأبرز من حلقات العلاقات الأمريكية – الإيرانية وخاصة بعد الكشف عن الموقعين النوويين السريين (ناتانزا و اراك في ديسمبر 2002)، من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وقد عززت هذه المعلومات لجنة مراقبة نووية أمريكية خاصة تابعة لـ "معهد السلم والأمن الدولي" برئاسة ديفيد أولبرايت) David Albright عالم فيزيائي خدم مع المفتشين في العراق)، بعد أن قدمت معلومات وصوراً التقطتها الأقمار الصناعية، وقد بررت إيران وجود هذه المواقع لتتجنب إيقاف الولايات المتحدة للبرنامج النووي الإيراني، وليس لإنتاج أسلحة نووية، كما حاولت إيران طمأنة العالم وذلك بإصدار المرشد الإيراني (علي خامنئي) فتوى بتحريم امتلاك الأسلحة النووية وقد عدت الولايات المتحدة ذلك دعاية إيرانية لكسب الوقت.[2]

---

[1]– خير الله جلود: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني**، المرجع نفسه.

[2]– محمد علي صبري ومصطفى قاسمي، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني**، مرجع سابق

وفي الثالث عشر من ديسمبر 2002 صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر (Richard Boucher) بقوله "توصلت الولايات المتحدة الى استنتاج مفاده إن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية" وبعد أربعة أيام من هذا التصريح أبدت إيران انزعاجها، إذ عبر رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية السيد (أغا زادة) عن رفضه الاتهامات الأمريكية.

قائلا: "إن هذه المسالة تخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس الولايات المتحدة" وفي اليوم التالي رفض الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) الادعاءات الأمريكية مؤكدا سلمية البرنامج النووي الإيراني أثناء المدة التي اكتشفت فيها المواقع النووية الإيرانية السرية كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو العراق، وقد سربت بعض المعلومات حول الموقف الإيراني الايجابي من العملية حياد ايجابي وبالتالي لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوة تستفز إيران لحاجتها لها خلال عملية الغزو، لكن بعد اكتمال التحضيرات النهائية لعملية الغزو قال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Colin Powell) في التاسع من مارس 2003" :إن إيران متقدمة أكثر مما ظننا وان لديها برنامجاً نووياً أكثر نشاطاً مما توقعنا" كما تم تمديد العقوبات الأمريكية الأحادية على إيران.

بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية الضاغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة ملف إيران النووي الى مجلس الأمن، وموقف الوكالة الداعي للتأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني وهو ما يؤيده الاتحاد الأوربي، قام الأخير من خلال ثلاثة من أعضائه (بريطانيا والمانيا وفرنسا) بإجراء مفاوضات مع إيران، في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وقد دعمت الولايات المتحدة هذه الجهود الدبلوماسية، إلا أنها بقيت على قناعة بان إيران تتابع برنامجها بسرية لإنتاج أسلحة نووية، ففي السابع نوفمبر 2003 وفي تقرير رفعته المخابرات الأمريكية الى الكونغرس اعتبرت فيه إيران تتابع بنشاط محاولاتها لإنتاج أسلحة نووية في النصف الأول من عام 2003 بعد الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية والتي أظهرت دفن إيران لمنشاة تخصيب اليورينوم في مفاعل (ناتانز).[1]

---

[1] - مدحت أحمد حماد، **دلالات العلاقات الإيرانية الأمريكية**، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،عدد35، القاهرة،2003، ص 107

لكن بعد تولي الرئيس بوش فترته الرئاسية الثانية في العشرين من جانفي 2005 دار نقاش داخل الأوساط السياسية الأمريكية بالتشاور مع وكالة المخابرات، حول مدى فاعلية ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وقد جاءت النتيجة بان ضرب إيران سيؤخر البرنامج لعدة سنوات لكن لن يقضي عليه وفي هذا الصدد قال خبير الأسلحة ديفيد البرايت "أنه لا توجد خيارات عسكرية عملية لضرب إيران وإذا ما فشلت المفاوضات والعقوبات في تحقيق أهدافها فعلى الولايات المتحدة أن تقبل بإيران النووية".

لكن هذه التخمينات لم تمنع الرئيس جورج بوش عن التحضير لاستخدام القوة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي، فقد اعتقد البيت الأبيض أن جويلية 2005 انسب الأوقات للقيام بضربة جوية شاملة للمنشاة النووية الإيرانية، بحيث ينفجر الوضع الداخلي في إيران أثناء الانتخابات، وضمن هذا السياق تسربت بعض الأخبار عن قيام سلاح الجو الأمريكي باختراق المجال الجوي الإيراني لاختبار دفاعاتها، ووفقا لمصدر استخباراتي أمريكي، فان هذه الطلعات كانت جزء من خطة الطوارئ الأمريكية لهجوم محتمل على إيران، وقد أنكر الجانب الأمريكي هذه المعلومات، واتهم إيران بأنها تختلق هذه الحوادث لجذب التعاطف الدولي، فضلا عن ذلك استطاعت وكالة المخابرات الأمريكية جمع معلومات مهمة عن إيران بعد تحليق طائرات تجسس أمريكية على الحدود مع إيران من خلال وجود القوات الأمريكية على الأرض العراقية، وفي الأول من فيفري 2005 وجه الرئيس بوش خطابا شديد اللهجة في الكونغرس ضد إيران"[1].

في الخامس عشر من ماي 2005 اتخذ مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) وبأغلبية كبيرة قراراً بإنتاج الوقود النووي، مما حدا بالولايات المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية جديدة فأصدرت قائمة بعشرين كيانا وشخصيات إيرانية يحضر التعامل معهم، كما قام المسؤولون الأمريكيون بعقد جلسات مع عدد من الدول لتحذيرها من التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية، فمنذ إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أصبح الجانب الأمريكي جزء مباشر من المفاوضات فيما عرف بـ (5+1 أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع ألمانيا) وقد غير الأمريكيون من استراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني فبعد أن كانوا يرون أن إيران يجب أن لا تمتلك التقنية النووية، اخذوا

[1] مدحت أحمد حماد، **دلالات العلاقات الإيرانية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 108.

يصرحون بإمكانية امتلاك ايران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري من خلال التخصيب في الخارج.[1]

"يتضح أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير بعد الثورة الإيرانية الإسلامية تغيرا جذريا فأصبح موفق الولايات المتحدة الأمريكية معاديا للسياسات النووية الإيرانية بل أكثر من ذلك فقد كانت سببا في العقوبات الكبيرة التي فرضتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عقوبات اقتصادية كان لها اثر كبير على الاقتصاد الإيراني، ويعود هذا التغيير الكبير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو أنه لابد وأن هناك خلافًا بين الطرفين على المساومة على الأوراق السياسية المطروحة بينهم، ففي مقابل الأوراق الإيرانية السابقة الذكر تملك أمريكا ورقة فعّالة وهي ورقة البرنامج النووي الإيراني، ويشير أكثر المراقبين بأن صفقة يمكن أن تتم بين الطرفين، وأن الخلاف هو حول الأولويات فحسب بعض التقارير الإخبارية فإن الإيرانيين يريدون صفقة شاملة من النووي وحتى التفاصيل الاقتصادية والسياسية في شرق إيران وغربها وجنوبها وشمالها، والأمريكيون يفضلون الاتفاق على المسائل واحدة بعد أخرى من العراق وإلى لبنان."

الفرع الرابع: موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني.

ارتبطت أوروبا بمصالح اقتصادية مع إيران ورغم العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران منذ منتصف الثمانينيات إلا أن أوروبا حاولت النأي بنفسها من تطبيق تلك العقوبات إلا أن انكشاف البرنامج النووي الإيراني للاستخدامات العسكرية دفع الأوربيون بتشكيل وفدٍ من ثلاث دول بريطانيا وألمانيا وفرنسا لإقناع إيران بتجميد برنامجها مقابل حزمة من الحوافز الاقتصادية الا ان المفاوضات التي استمرت حتى منتصف عام 2002 لم تحقق نتائج ايجابية بل زاد من إصرار إيران على استكمال البرنامج لذلك تم إحالة الملف إلى مجلس الأمن ليصدر أربعة قرارات للضغط عليها والاستجابة للمجتمع الدولي من جانبها فان الحكومة الإيرانية ترى بان البرنامج النووي للأغراض السلمية وان من حقها تطويره ولن تتراجع قيد أنملة.[2]

---

[1]– خير الله جلود، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني** ، مرجع سابق

[2]– عامر كامل: **موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الايراني**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص59.

لاشك أن الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري رغم محاولات الترويكا الأوروبية بالتركيز على الحوار والمفاوضات واستبعاد التصعيدات الخطيرة على المنطقة.

تقود الجهود الأوروبية دول الترويكا الثلاث: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وينظر لها على أنها مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها غير أن الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع ومن حيث طبيعة تلك السياسة فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملا بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق. ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها.

فمن حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل، فإذا أخذنا موقف الترويكا من الملف النووي الإيراني فسنجد أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو "الملف النووي الإيراني" ومما لا شك فيه أن التعامل مع تلك الملفات دفعة واحدة وربطها ببعضها يسهل خلط الأوراق ويزيد من الضغوط على إيران من كافة الاتجاهات، كما شرعت بريطانيا في إجراء اتصالات مع الجماعات الإيرانية المعارضة وتقديمها على أنها جماعات سياسية للضغط على إيران، كما تحاول إثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في إيران (يونيو 2005) لتستكمل منظومة الضغط على إيران.

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية، إلى جانب منشآت الموانئ، ومنها على سبيل المثال: المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية المسماة " وردة الشرق" في المنطقة التي تقع شمال شرق منطقة كيش الحرة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان[1]. ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها، من المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان ومن المؤكد أيضا أن فرنسا لا تود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في إيران، أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذا في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي، وكانت الجهود الأوروبية قد أسفرت عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في عام 2003 ثم التوقيع على اتفاق باريس في نوفمبر 2004 والذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية وبحيث تمتنع طهران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وذلك في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي.

والمتابع لموقف الترويكا الأوربية يجد الازدواجية الخفية الواضحة في التعامل للملف الإيراني والإسرائيلي إلا أن المبررات من وجهة النظر القانونية تتمثل في توقيع إيران على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية في 1970م التي تلزم الموقعين عليها

---

[1]– أسامة فاروق مخيمر: **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية**، البينة، 2005م، عدد59، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7272&lang= ، تاريخ الزيارة 2016/02/22 م

بالابتعاد عن الاستخدامات العسكرية مقابل الحصول علة مساعدة تقنية في وقت لم توقع إسرائيل على الاتفاقية.[1]

وقد جاء التحرك الإيراني إزاء الموقف أو المواقف الأوروبية على محورين تمثل الأول في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي بحيث لا يشكل كتلة ضغط قوية على طهران، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي (25 دولة) تقف خلف الترويكا في حالة انتظار لما سوف تسفر عنه المفاوضات مع إيران.

أما المحور الثاني فيتمثل في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية لإقناع تلك الدول بعدالة وشرعية الملف النووي الإيراني ونفي أي صلة أو نية من قريب أو بعيد لحيازة أسلحة نووية، وفي هذا السياق يمكن ملاحظة زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى النمسا في أبريل الماضي لبحث تطوير العلاقات بين البلدين وبحث القضايا ذات الاهتمام الدولي وعلى رأسها الملف النووي الإيراني، حيث أكد الرئيس خاتمي لنظيره هاينز فايشر على رسالة واضحة مفادها: "الصفة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، وعدم وجود نية للانسحاب من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي أو وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي المتعلق بالتفتيش المفاجئ للمنشآت النووية الإيرانية، ورغبة إيران في التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يكفل لطهران حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية".[2]

المطلب الثاني: موقف روسيا و الصين من البرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني.

يصنف الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية كأحد الأدوار القليلة التي تميّز بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسة المثارة على الساحة الدولية، كما يعتبر الدور المحوري الأبرز بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف وبخاصة مع إيران إضافة إلى الحيوية التي اتسمَّ بها هذا الدور لجهة اقتراح مبادرات محددة لتسوية

---

[1]– السيد على الخامنئي: **حاكمية الاسلاميين النظرية والتطبيق الجزء الثالث السياسة الخارجية والتقنية النووية**، تهذيب وتعليق السيد على عاشور، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ص 320

[2]– أسامة فاروق مخيمر، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية**، مرجع سابق

الأزمة فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة.

ينطلق الدور الروسي في الأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، ما يعني أن الموقف الروسي انطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، ما دفعها للقيام بخطوات متنوعة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة.[1]

هناك ثلاثة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية ولعبت بالتالي دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران.

يتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات... وغيرها وفي المجال النووي، حيث قامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة. [2]

أما المحدد الثاني، فهو يتمثل في أن روسيا تظل حريصة – برغم مصالحها الوثيقة مع إيران – على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال

---

[1]– خليل سليمان: **الموقف الروسي من الأزمة النووي الإيرانية في مجلس الأمن**، ميدل إيست، http://www.middle-east-online.com/?id=45652، تاريخ الزيارة 2016/02/28م

[2]- أحمد محمود إبراهيم: **"الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة ،
- http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1179#sthash.mIKLY6Ip.dpuf، تاريخ الزيارة 2016/02/28

بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وإن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة.

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا، ويتأثر الموقف الروسي من هذه المسألة أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينات حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية[1].

وكان ما سبق واحداً من الأسباب الرئيسية وراء رفض روسيا الشديد لوقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تخشى روسيا من أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطالبها بالامتناع عن تزويد إيران بالمفاعلات النووية، بينما تبدي تلك الدول استعدادها لتزويد إيران بتكنولوجيا نووية في سياق إغرائها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي سوف يؤثر بالقطع على مستقبل التعاون النووي بين روسيا وإيران.

---

[1]– أحمد محمود إبراهيم: **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، مرجع سابق

إلا أن الغرب يرى أن لروسيا دور أساسي في الأزمة النووية الإيرانية لأنه يفترض أن روسيا ملتزمة بتزويد إيران باحتياجاتها من الوقود النووي، بموجب الاتفاق المبرم بينهما، مما يعني من وجهة نظر الكثير من الدول الغربية أن إيران ليست في حاجة لامتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، لأن لديها بالفعل المصدر الذي يمكن أن تحصل منه على احتياجاتها، إلا أن إيران تصر على أنها تحتاج لامتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيراً من حيث التكلفة، وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي .

لكن هناك العديد من المشكلات التي ثارت بين روسيا وإيران بشأن توريد الوقود النووي لاعتبارات تتعلق بتكلفة النقل وأسعار الوقود وآليات التعامل مع الوقود المستنفد... وغير ذلك واستغرقت هذه المشكلات سنوات طويلة من التفاوض بين الجانبين، من دون الوصول إلى نتيجة حاسمة بينهما في هذا الصدد.

وقد جاءت المبادرة الروسية بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في روسيا، في سياق هذه التطورات، وكانت روسيا تتصور أنها تقدم حلاً وسطاً لمواقف جميع الأطراف، حيث يسمح بموجبها لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم استكمال هذه العملية في روسيا، وهو ما يهدئ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران، ومجالات استخدامها، ثم إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، إلا أن الجانبين الروسي والإيراني اختلفا بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ مما أدى لإجهاض هذه المبادرة. [1]

نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروع القرار بشأن عقوبات على إيران، وأعطى فرصا أخرى لإيران تمتزج فيها وسائل الترهيب بالترغيب، خاصة القرار 1737 الذي كان نتاجا لنوعية العلاقات الروسية الإيرانية والتي تمتزج فيها علاقات الضرورة بتقاطع المصالح.[2]

---

[1]– نيكولاي كوزهانوف: **موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2012/02/19

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program، تاريخ الزيارة 27،02،2016م

[2]– ميشال يميّن: **العلاقات الروسية الإيرانية مشاكل وتطلعات**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114 ، بيروت، ربيع 2004م ، ص83 .

الفرع الثاني: موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني.

في تصريحاته مؤخراً (بتاريخ 15-8-2007 خلال قمة الدول المطلة على بحر قزوين) قال الرئيس الصيني هو جينتاو 'أن الصين تدعو إلى حماية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وإيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر المفاوضات وبما يتفق مع مصالح الأطراف المعنية'. وأضاف: 'تأمل الصين أن تقرأ إيران الوضع قراءة صحيحة وتظهر المرونة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا الملف بصورة سليمة بما يدفع بالأمور نحو الاتجاه الصحيح '.

جدير بالذكر، أن إيران – ومنذ حربها مع العراق (1980– 1988) قد أصبحت هدفاً أساسياً للشركات النفطية الصينية، فاحتياجات الصين الضخمة من الطاقة والضرورية لمساعدتها على تحقيق معدلات نموها الاقتصادي الهائلة (8%–10% سنوياً) تضطرها للاهتمام بالنفط والغاز الإيرانيين، وعلى الجانب الأخر، تحتاج إيران إلى الصين لما تملكه بكين من تكنولوجيا نووية وصواريخ، والمحصلة دعم سياسي واقتصادي صيني لإيران، ولكن في حدود وليس بالمطلق.

وبمقدور المراقب السياسي لتفاعلات العلاقات الإيرانية الصينية أن يرصد حقيقة أن النفط، بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، في الحاضر والمستقبل، يحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، ويشكل قاطرة هامة لها، وتلعب الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في تطوير هذه المكانة وتنميتها، وتعد إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط للصين، وتؤمن طهران 14% من النفط الصيني المستورد من الخارج، وتبرز دلالة الأهمية في توقيع البلدين لاتفاق طاقة عملاق يمتد لمدة 25 عاماً، في أكتوبر 2004، بقيمة 70 مليار دولار[1] ، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال LNG والنفط، وتتولى مجموعة سينوبك الصينية ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط تطوير حقل يداوران الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد والذي تقدر احتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل، تشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين 25 – 30 سنة من إيران إضافة إلى اتفاق

[1]- من موقع وزارة الخارجية الصينية: **الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني**، بتاريخ 16-8-2007 م، http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/ ، تاريخ الزيارة 2016/02/27م

آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس جنوب إيران في غضون السنوات الثلاث التالية.

تستند الصين في موقفها المعارض لفرض عقوبات جديدة على إيران، على أسباب ذات طبيعة اقتصادية بحتة تصب مباشرة في المصالح الاستراتيجية الصينية فكما هو معروف تعتبر إيران ثالث أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين – التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم – وذلك بعد كل من السعودية وأنغولا.

وتبين الإحصائيات الرسمية أن إيران وفي العام الماضي صدرت إلى الصين 23.1 مليون طن متري من النفط الخام مقابل 32.2 مليون طن متري من أنغولا، وأكثر من 41 مليون طن متري من السعودية وسط توقعات بأن تراوح واردات الصين من النفط الإيراني خلال العام الجاري معدلاتها المسجلة العام الماضي.

يذكر أن الصين ليست الاقتصاد الآسيوي الوحيد المرتبط بالنفط الإيراني بل ينسحب الأمر نفسه على اليابان التي كانت في العام 2008 المستورد الأول للنفط الإيراني متقدمة على الصين والهند بحسب أرقام الدائرة الإعلامية في وكالة الطاقة الأميركية ولا تقف العلاقة الصينية الإيرانية عند واردات النفط بل تتعداها إلى نمو مضطرد في العلاقات التجارية التي بلغت قيمتها العام الماضي نحو 22 مليار دولار بتراجع وقدره 23.6% عن المعدلات المسجلة عام 2008.[1]

أما بالنسبة للصادرات الصينية إلى إيران، فقد بلغت العام الماضي أكثر من سبعة مليارات دولار بتراجع وقدره 3.0% عن العام الذي سبقه، حيث تتركز الصادرات الصينية على الآلات والمعدات ومحركات السيارات والنسيج والسلع الاستهلاكية .

كما تعتبر الصين من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني مع رغبة شركات الطاقة الصينية المملوكة من قبل الحكومة بزيادة حجم استثماراتها في مجال منشآت تكرير النفط الإيرانية .

---

[1]– محمد النعماني: **المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي** ، الحوار المتمدن ـ عدد 2950، 2010/02/20 .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417، تاريخ الزيارة 2016/02/25م

فقد وقعت شركة (سي إن بي سي) واحدة من أكبر شركات الطاقة الصينية عقدا لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مشروع بارس للغاز جنوب إيران، كما حصلت عقدا آخر لتطوير حقل آزاديغان شمال إيران لرفع معدل الإنتاج فيه إلى 120 ألف برميل يوميا .

وتشير مصادر صناعة الطاقة العالمية إلى أن الصين تبيع البنزين إلى إيران بسبب افتقار الأخيرة لإمكانيات التكرير التي تلبي حاجاتها المحلية من هذه المادة رغم أن السجلات الصينية لا تظهر أي شحنة من هذا النوع إلى إيران مما يؤشر إلى احتمال تصديرها عبر وسطاء.

وعلى الرغم من هذه العلاقات المتميزة، أيدت الصين جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني بخصوص فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية وآخرها القرار 1803 لكنها وفي نفس الوقت لم تنتقد الانتخابات الرئاسية الإيرانية حتى إن صحفها اتهمت الولايات المتحدة بإثارة الصراع الداخلي في إيران. [1]

وفي هذا الإطار، تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف أولا لجهة تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي النووي وثانيا لجهة استخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني وبالتالي مصالح الصين النفطية مع إيران أظهرت بيانات الجمارك الصينية أن إيران أزاحت السعودية عن موقعها كأكبر مصدر نفطي للصين في ماي الماضي. وأرجع تجار نفط الأمر في جانب منه إلى تخفيضات في إمدادات النفط السعودية التزاما منها باتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بتخفيض الإنتاج الذي أقرته العام الماضي على مرحلتين. من جانبهم حذر مسؤولون صينيون في القطاع النفطي من المبالغة في تفسير أرقام شهر واحد، مشيرين إلى أن تلك الأرقام ربما تكون نتيجة مشاكل فنية مثل اختناقات الموانئ التي تؤخر أو تقدم إجراءات التخليص الجمركي للشحنات المستوردة.

وحسب بيانات إدارة الجمارك الصينية فإن إيران – خامس أكبر مصدر للنفط في العالم – صدرت في الشهر الماضي 727 ألف برميل يوميا للصين، وهو ما يعتبر ارتفاعا بنسبة 88% عن عام سابق.

---

[1]– Ray takeyh and kenneth pollachk**,Taking on tehran**, Foreing Affairs, march, april 2005.pp34

وأظهرت البيانات الرسمية من الإدارة أن الصادرات من السعودية – أكبر مصدر للنفط في العالم– انخفضت 15.5% عن ماي من العام الماضي لتصل إلى 650 ألف برميل يوميا. وأوضح مسؤول نفطي مقرب من شركة أرامكو السعودية أنه لا يمكن للرياض توريد كمية الخامات الثقيلة التي تطلبها المصافي الصينية نظرا لأن معظم التخفيضات التي اتفقت عليها أوبك تنصب على تلك الخامات الثقيلة[1].

وانطلاقا مما سبق، فمن الطبيعي أن تبدي الصين اهتماماً متزايداً بالملف النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية. وهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي، وهي تؤيد بثبات حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعارض الصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى وتصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية ـ تركيا و دول الخليج ـ من البرنامج النووي الإيراني.

الفرع الأول: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني.

يثير البرنامج النووي الإيراني ردود فعل ومواقف عربية وإقليمية ودولية متباينة، والذي يهمنا هنا هو معرفة الموقف التركي من هذا البرنامج، ومما يؤسف له أننا لا نمتلك الكثير من المعلومات عن هذا الموقف، خاصة وأن تركيا، ومنذ حدوث التغييرات في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية، بدأت تسعى من أجل إقامة مفاعل نووي في خليج اكويو جنوب تركيا، وهو من ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي بناءها بحلول سنة 2020، وقد أشارت جريدة الحياة التي تصدر في لندن بعددها الصادر في 11 من ماي سنة 1998 إلى أن منظمة السلام الأخضر تتحرك منذ ثماني سنوات لمنع تركيا من إقامة ذلك المفاعل وقد نشرت المنظمة تقريراً تضمن احتمالات الخطر من بناء هذا المفاعل على الدول المحيطة بتركيا، وقد حذر وزير البنية التحتية الاسرائيلية بن الإيعاز من أن اتفاقاً بشأن الطاقة بين تركيا وإيران سيعمل على تشجيع إيران في الإقدام على تطوير برنامجها النووي، وقد انتقد الوزير الإسرائيلي وبشدة اتفاقاً للتعاون التركي _

---

[1]– محمد النعماني: **المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي**، مرجع سابق.

الإيراني حول الغاز الطبيعي قائلاً: (إن إحراز التقدم في مثل هذه المشاريع يعمل على تشجيع طهران المتهمة من قبل الغرب بالسعي لامتلاك السلاح النووي).

تتحرك تركيا في سياق تحسين علاقاتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة، واستثمارها ضمن سياسة الانفتاح على دول الجوار، كما تسعى لتقليل التوترات والتناقضات في المواقف إزاء العديد من القضايا، سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطي والقوقاز وحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وتعاون تركيا معها، ووضع إيران ضمن محور الشر.[1]

وليس من شك بحكم أهمية تركيا في المنطقة بأن يكون لها موقف يتوافق مع مصالحها وأمنها القومي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، حيث يتجلى الموقف التركي في أنه يحق لجميع الدول الاستفادة من الطاقة النووية السلمية حصارا طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية، وتخضع لالتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض سياسة الكيل بمكيالين تجاه برنامج إيران النووي، وذلك بفرض عقوبات، كوسيلة لحل الأزمة وتفضيل اعتماد الدبلوماسية لتحقيق انفراج في الموقف المعقد بين إيران والمجتمع الدولي، ورفض الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة، ورفض استخدام الأراضي التركية منطلقا للاعتداء كما ترفض امتلاك دول المنطقة لأسلحة دمار شامل بما فيها إسرائيل وذلك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي.

في ماي 2006 م حاولت تركيا القيام بدور الوسيط في الملف النووي الإيراني مع الغرب، لكن إيران رفضت حينها ذلك لتوجسها من النوايا التركية وصعودها الإقليمي والذي بدأ يتقاطع مع حصتها في المنطقة، إلا أنه في نوفمبر عام 2009 م عقد مسؤولون أتراك وإيرانيون اجتماعات لمناقشة اقتراح المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي حول إمكانية احتفاظ تركيا باليورانيوم الإيراني لمبادلته ورفضت إيران المبادلة خارج أراضيها ولكنها عادت وقبلت المقترح من خلال إعلان طهران في مايو 2010 م من خلال الاتفاق الثلاثي بين تركيا وإيران والبرازيل وتبع ذلك قيام إيران بالرد خطياً على المقترح إلى الوكالة وجاء على لسان وزير خارجيتها منوشهر متكي لوكالة أنباء مهر

---

[1]– علي حسين باكير: **الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني**، 2010/05/19م، http://alibakeer.maktoobblog.com/1599629، تاريخ الزيارة 2016/03/23م

الإيرانية أن "تركيا لديها معرفة كافية بمواقف إيران وبرنامجها النووي المدني، لذا بإمكانها أن تساعد وبشكل جيد في توضيح شفافية البرنامج، وأكد وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو أن "دول المنطقة وحدها ينبغي أن تعمل لتسوية الأزمات الإقليمية من خلال تعاونها المشترك.[1]

ترفض تركيا انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق في المنطقة كما ترى المؤسسة العسكرية التركية أن حصول إيران على سلاح نووي سيغير موازين القوى في الشرق الأوسط وذلك على حساب تركيا حيث يؤذي ذلك أمنها القومي وترفض الحكومة التركية الخيار العسكري ضد إيران، فقد يؤدي فتح جبهة جديدة على حدودها الجنوبية الشرقية إلى تحرك الأكراد للانفصال عن إيران كما في العراق ومن ثم سوريا، وحينها يصعب وقف التحام أكراد تركيا بالدولة الكردية الجديدة، حيث يسهل الاعتراف بها من قبل الغرب لعلاقتها المميزة بإسرائيل، مما يشكل تهديد ا للنسيج الوطني التركي كما أن الحرب على إيران تلحق ضررا بالاقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لاسيما في مجالي النفط والغاز، وتقلل من حظوظ تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي إذا انتشرت الفوضى والحروب في محيطها وبذلك تجد الحكومة التركية أن خطر إيران النووي أقل من تداعيات الخيار العسكري، وهذا ما سيدفع تركيا للحماية تحت مظلة الناتو النووية بشكل مبدئي، ومن ثم العمل على تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج عسكري لتعزيز مكانتها وضمان توازن دورها.[2]

الفرع الثاني: موقف دول الخليج من البرنامج النووي الإيراني.

في خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي بين إيران والمجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1737 في 23 ديسمبر 2006 والقاضي بفرض عقوبات على إيران، تجد دول الخليج نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فهي من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية

---

[1]– وكالة الأنباء الكويتية، **متكي... دور تركيا يساعد في توضيح شفافية برنامج إيران النووي**، كونا،2010/02/16م http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2062170 ، تاريخ الزيارة 2016/04/04. م

[2]– طيب رجب أوردوغان: **تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني**، صحيفة الشعب،2010/04/11م http://www.alshaab.com/news.php?i=23091، تاريخ الزيارة 2016/03/22م

والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبني سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في المنطقة، وتدعيم التعاون العسكري مع الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية لكنها من ناحية أخرى، لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها، من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على موقف دول الخليج من أزمة الملف النووي الإيراني وتداعياته المحتملة، ومن التحركات الإقليمية الإيرانية.

ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية – الإيرانية التي شهدت حالات منن المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإنه لا يمكن تفسير طبيعة ومسار تلك العلاقات بعيدا عن الدور الأمريكي في المنطقة، حيث أن له تأثيرا واضحا على مسار هذه العلاقات الأمر الذي يعد معضلة رئيسية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فمن ناحية تعد هذه الدول حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة من أكثر من جهة (الاتفاقيات الأمنية– منح بعض الدول الخليجية صفة حليف من خارج حلف الناتو) ومن ناحية أخرى تدرك الدول الخليجية الست أهمية إيران وثقلها في المنطقة، ويمكن تبيان تلك المعضلة بالتطبيق على مواقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني.

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب.[1]

---

[1]– محمد بن هويدن، **البرنامج النووي الإيراني ومعضلة دول الخليج** ، الجريدة 2006/04/12م ، http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=10535 ، تاريخ الزيارة ،13،03،2016م

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة شهاب (في يوليو 2005)، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000 كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة.

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان).

ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، وعلى استقرار اقتصادها الذي يعتمد على النفط[1]. التي تعتمد عليه دول الخليج بشكل أساسي كمصدر مهم للدخل القومي.

ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

---

[1]- محمد بن هويدن: **البرنامج النووي الإيراني ومعضلة دول الخليج**، مرجع سابق

الفرع الثالث: الرؤية الخليجية للبرنامج النووي الإيراني.

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية الست لم تقر "آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي: على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي، ومن كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.[1]

دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في يناير 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته.

---

[1]– أشرف محمد كشك: **رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني**، البينة، 2013/03/13م، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=8645&lang=، تاريخ الزيارة 2016/02/02م

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي[1].

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفا رسميا خليجيا معلنا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما.

إن الدارس للمشروع النووي الإيراني يدرك جيدا أن المشروع النووي الإيراني مر بعدة مراحل، وكل مرحلة كانت تختلف عن المرحلة الأخرى في أحداثها وأهميتها وفي تأثيرها على المشروع النووي.

ويمكن تقسيم البرنامج النووي الإيراني إلى عدة فترات:

الفترة الأول كانت البداية مع نظام الشاه سنوات 1957 إلى غاية الثورة الإسلامية في إيران 1979م حيث أن هذه الفترة كانت حجر الأساس للبرنامج النووي وقد كان الدعم الغربي عامة والأمريكي خاصة من أهم العوامل التي ساعدت ودعمت نظام الشاه للحصول على التقنيات لأجل البرنامج النووي وإنشاء المفاعلات النووية على غرار مركز

---

[1]– عبد الواحد الجصاني: **هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي**، شبكة البصرة،2013/03/07م، http://www.al-moharer.net/moh246/jassani246.htm ،. تاريخ الزيارة 2016/02/12م

طهران في 1967م، وبحصولها عام 1977م على منزلة الدولة الأكثر رعاية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتعتبر هذه المرحلة وهذا الدعم الأمريكي خاصة من أهم عوامل بناء مفاعلات نووية لإيران.

الفترة الثانية كانت مع الثورة الإسلامية في إيران 1979م والتي كانت بدايتها معادية للغرب تماما وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل البرنامج النووي الإيراني يتراجع وبشكل كبير خاصة في الخمس سنوات من الثورة الإيرانية، لكن قادة الثورة أدركوا جيدا أنه يجب العودة إلى إحياء البرنامج النووي الإيراني وبسرعة وذلك لكسب القوة في إقليم جغرافي يتسم بالاختلاف والصراع ـ الحرب مع العراق ـ فاتجهت إيران نحو الشرق خاصة نحو كل من روسيا والصين، وقد ساعدا إيران في بعث برنامجها النووي من جديد.

ويعالج هذا الفصل أيضا الدوافع الإيرانية للبرنامج النووي سواء الدوافع الاقتصادية وتدعيم الاقتصاد الوطني أو الدوافع السياسية لأجل إظهار إيران كقوة ولها كلمة في المجتمع الدولي عامة وفي الحيز الإقليمي خاصة، كما أن الدافع القومي الديني كان له أثر بالغ في حشد وكسب رضا العامة من الشعب للالتفاف حول البرنامج النووي الإيراني .

أيضا نسلط الضوء في هذا الفصل على المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني خاصة موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وقت نظام الشاه وكيفية تغيره جذريا بعد الثورة الإيرانية، وموقف التوريكا الأوروبية ـ ألمانيا، إنجلترا وفرنسا ـ ونظرة كل دولة من هذه الدول حول البرنامج النووي الإيراني، أيضا يتحدث الفصل على المواقف الداعمة للبرنامج النووي الإيراني مع سنة 1979م مثل الصين وروسيا، كما انه هناك مواقف إقليمية لا تقل شأنا على المواقف الدولية، على غرار الموقف التركي وموقف دول الخليج، والكيفية التي تنظر إليها هذه الدول للبرنامج النووي الإيراني خاصة أنهم دول تقع في نفس الإقليم الجغرافي لإيران.

خلاصة و استنتاجات:

ومن خلال دراستي لبداية البرنامج النووي الإيراني وتطوره بالشكل الذي مكنها في الأخير من كسب التقنيات النووية وفي تخصيب اليورانيوم بنسب عالية الشيء الذي قد يجعل من إيران في خلال سنتين على أكثر تقدير من صنع القنبلة النووية لتدخل إيران النادي النووي فعليا وبقوة، يتضح لي أن الدعم الأمريكي والغربي في عهد الشاه كان له الأثر الكبير في انطلاق المشروع النووي الإيراني وبالرغم من عداء إيران للغرب بعد الثورة وقطع كل العلاقات معها، ومع العقوبات الاقتصادية الكبيرة على إيران نجد أن إيران تمكنت من المضي في إتمام مشروعها النووي رغم ذاك، وهذا يرجع إلى الإرادة الجادة من طرف القادة الإيرانيين وعلى التماسك الداخلي في إيران وإلى الدعم الروسي الصيني لها، مما مكنها في الاستمرار في العمل على البرنامج النووي رغم العقوبات الغربية، وهذا شيء يحسب لها وبعد كل العقوبات التي فرضت على إيران والعداء من طرف الدول الغربية، نجد ان إيران في سنة 2015م تستطيع الوصول إلى صغه تفاهم مع الغرب، في اتفاق نووي تاريخي سنتعرض له من خلال الفصل الثالث...

الفصل الثالث: الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى وانعكاسه على أمن إسرائيل

تمهيـــد.

المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1

المطلب الأول: البنود الرئيسية للاتفاق النووي الإيراني وتداعياتها.

المطلب الثاني: موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى.

المبحث الثاني: الانعكاسات التي فرضها الاتفاق النووي الإيراني على إسرائيل

المطلب الأول: رد فعل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني إقليميا.

المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل على المستوى الدولي بعد الاتفاق النووي.

المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقات الإسرائيلية الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

المطلب الأول: استمرار الوضع الراهن كما هو عليه.

المطلب الثاني: الحسم العسكري كخيار لا بد منه.

المطلب الثالث: الاتفاق و التفاهم كحل لتجاوز الصراع في المنطقة.

خلاصة واستنتاجات.

تمهيد:

للاتفاق النووي الإيراني انعكاسات كثيرة سواء على الساحة الدولية أو الساحة الإقليمية وذلك لما قد يقدمه من حوافز لإيران، فبعد اتفاقها مع الدول الست الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا، روسيا، الصين، و ألمانيا) الذي جاء برفع العقوبات الدولية عن إيران مما يجعلها تتحرك بأكثر حرية وقوة خاصة أن الاتفاق النووي مع الدول الكبرى جاء بعد جلسات طويلة من المفاوضات التي ربحتها إيران لصالحها مما جعلها في مركز قوة، فإن هناك بعض الدول ترفض هذا الاتفاق بكل مضامينه على غرار إسرائيل التي ترى بأن الاتفاق النووي الإيراني يشكل تهديد مباشر لأمنها القومي وقد يجعل من إيران دولة نووية بقدرات عالية وسريعة في تخصيب اليورانيوم بالقدر الذي قد يمكنها من الحصول على القنبلة النووية في ظرف سنتين، وأنها بذلك تكسر القاعدة الإسرائيلية (قاعدة بيقن) في احتكار القوة النوعية في منطقة الشرق الأوسط.

وقول بن يامين نتنياهو: لن نسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، فإسرائيل لا تسمح لأي دولة كانت من امتلاك السلاح النووي لأن ذلك يهدد وجودها لذلك سعت بكل الطرق إلى إفشال الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى، لكن رغم ذلك فقد توصل قادة الدول الكبرى إلى اتفاق تاريخي مع إيران بشأن برنامجها النووي، والذي اعتبرته إسرائيل بالخطأ التاريخي، سنناقش في الفصل الثالث انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي الإسرائيلي انطلاقا من الأرضية الممهدة للاتفاق النووي ثم بنود الاتفاق وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط، والموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني سواء الجهات الرسمية في إسرائيل أو المعارضة، ثم كيفية انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على إسرائيل على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وما هي إستراتيجية إسرائيل الجديدة بعد الاتفاق النووي والسيناريوهات المتوقعة بين إسرائيل و إيران بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى .

المبحث الأول: الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1

المطلب الأول: البنود الرئيسية للاتفاق النووي الإيراني وتداعياتها.

الفرع الأول: الأرضية الممهدة للاتفاق النووي الإيراني.

مر البرنامج النووي الإيراني بعدة محطات تاريخية تخللها عداء كبير للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، وفقد أدى الضغط الكبير من طرف الولايات المتحدة الأميركية والترويكة الأوربية إلى فرض عقوبات اقتصادية وحصار على إيران مما صعب من مهمة اتمام مشروعها النووي، لكن إيران وفي الأخير توصلت إلى اتفاق مع الدول الكبرى .

يعد الاتفاق النووي الإيراني اتفاقا تاريخيا حيث سيمكن إيران من العمل على برنامجها النووي دون الضغوط التي كانت في السابق، وقد مر الاتفاق النووي بعدة مسارات كانت ممهدة للاتفاق مع الدول الكبرى وتعد مبادرة كل من تركيا والبرازيل في ما أطلق عليها باتفاق طهران يوم 2010/05/17م احد هذه المسارات التي سبقت الاتفاق وكانت لأجل تبادل 1200 كلغ من اليورانيوم الايراني القليل التخصيب (بنسبة 3,5 بالمئة) في تركيا بـ 120 كلغ من الوقود النووي المخصب بنسبة 20 بالمئة مخصصة لمفاعل الابحاث في طـهران كما أن اتفاق طهران الذي وقعه كل من الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد والرئيس البرازيلي لولا داسيلفا ورئيس الوزراء التركي طيب رجب اردوغان، قد جاء بعدة بنود:

– نجدد تأكيد التزامنا بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبالبنود الواردة في الملحق الإضافي للمعاهدة، وبحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة – بما فيها إيران – في تطوير أبحاث وإنتاج الطاقة النووية، بالإضافة إلى دورة الوقود النووي بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية دون أي تمييز. [1]

– نعبر عن قناعتنا الراسخة بأننا نمتلك الآن فرصة للبدء في عملية مستقبلية ستخلق مناخا إيجابيا وبناء وغير صدامي يؤدي إلى حقبة من التفاعل والتعاون.

---

[1] – الجزيرة. نت، **اتفاق إيران النووي مع البرازيل وتركيا**، 2014/12/30م، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30/، تاريخ الزيارة 2016/03/06م.

– توافق جمهورية إيران الإسلامية على إيداع 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب لدى تركيا على أن تبقى الكمية ملكا لإيران، ويمكن لإيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع مراقبين لمراقبة حسن الحفاظ على اليورانيوم المنخفض التخصيب .

– ستقوم إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطيا – عبر القنوات الرسمية – بهذا الاتفاق خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه. ولدى تلقي رد إيجابي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) سيتم وضع تفاصيل موسعة لاتفاق التبادل – في اتفاق خطي وعبر الترتيبات المناسبة – بين إيران ومجموعة فيينا تحدد التزامها بتسليم 120 كيلوغراما من الوقود النووي الذي تحتاجه إيران لتشغيل مفاعل طهران للأبحاث .

– عندما تعلن مجموعة فيينا التزامها بهذا البند، يلتزم الطرفان بتنفيذ الاتفاق المذكور في الفقرة السادسة، وتعلن إيران استعدادها لتسليم 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب خلال شهر واحد. واستنادا إلى نفس الاتفاق، يتعين على مجموعة فيينا تسليم الـ120 كيلوغراما المطلوبة لمفاعل طهران للأبحاث في فترة لا تزيد على عام واحد .

– في حال عدم احترام بنود هذا الإعلان، تقوم تركيا – بطلب من إيران – بإعادة كمية اليورانيوم المنخفض التخصيب بسرعة وبدون أي شروط إلى إيران[1].

لكن دول 5+1 رفضت هذا الاقتراح واعتبرته تجاوزا لها، وأنه اقتراح لا يعبر عن رأي الدول الكبرى، فدول الـ 5+1 ترفض أن تشكل لجنة اخرى موازية لها او أي مبادة اخرى لا تكون طرف فيها، لذا صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم قبول البنود التي جاءت مع اتفاق طهران بعدها ابلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسميا الاثنين بالاتفاق المقترح، ورفعت الوكالة الاقتراح الى ما يسمى بمجموعة فيينا المؤلفة من فرنسا وروسيا والولايات المتحدة والتي دعمت اقتراحا مختلفا بوساطة الامم المتحدة في اكتوبر سنة 2010 تنقل ايران بموجبه اليورانيوم المنخفض التخصيب لروسيا وفرنسا مقابل

[1] الجزيرة. نت، **اتفاق إيران النووي مع البرازيل وتركيا**، مرجع سابق.

حصولها لاحقا على وقود نووي[1]، الا ان ايران لم توافق على ذلك الاقتراح، في هذه الأثناء قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أن على الولايات المتحدة والدول النووية الاخرى التخلص من ترساناتها النووية حتى تكون مقنعة في الازمة بشأن ملف ايران النووي، وجاءت تصريحات اردوغان خلال مناقشات المنتدى الثالث للحضارات في ريو دو جانيرو، في اشارة الى الاتفاق الذي توصلت اليه ايران بوساطة البرازيل وتركيا، الرئيس البرازيلي يدعو الى حل تفاوضي للازمة النووية الايرانية وكان الرئيس البرازيلي لويس لولا داسيلفا قد دعا لدى افتتاح المنتدى الى حل تفاوضي للازمة النووية الايرانية، واكد الرئيس البرازيلي من جديد على القضية النووية الايرانية مشيرا الى ان البرازيل «توجهت الى ايران سعيا الى حل تفاوضي» للازمة النووية مع طهران ورأى ان الترسانات النووية تقادمت وذكر بان البرازيل واحدة من الدول النادرة التي تدعو الى نزع الاسلحة في دستورها، وقد تصاعد السجال بين القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة من جهة والبرازيل وتركيا الدولتان الناشئتان من جهة اخرى حول البرنامج النووي الايراني، واتهمت تركيا منتقدي الاتفاق الذي ابرم مع ايران حول تبادل اليورانيوم المخصب الاسبوع الماضي بالغيرة لان الاتفاق يمثل نجاحا دبلوماسيا، ملمحه بذلك الى الولايات المتحدة.

وبعد مبادرة كل من تركيا والبرازيل (اتفاق طهران) التي كانت احدى الأسباب التي ادت الى عقد سلسلة من المفاوضات بين الدول الكبرى و إيران للوصول الى حل في الشأن النووي الإيراني.

ففي جانفي 2011 انعقدت جولة جديدة من المفاوضات النووية بين دول 5+1 وإيران احتضنتها إسطنبول أيضا، تبعتها جولات أخرى في أبريل وماي 2012 في المدينة التركية نفسها، وانعقدت بعدها بأيام جولة أخرى في بغداد.

وفي جوان 2012، استضافت موسكو جولة من المفاوضات النووية بين دول 5+1 وإيران، أما جنيف فاستضافت جولات في أكتوبر ونوفمبر 2013، توصلت على إثرها في 24 من نوفمبر مجموعة 5+1 وإيران لاتفاق أولي حول برنامجها النووي.

---

[1] – جريدة الأيام، **تركيا وإيران تصعدان لهجتهما ضد اميركا بشأن الملف النووي الإيراني**، يومية بحرينية، 7719، 29 /05/ 2010، http://www.alayam.com/alayam/world/403847/، تاريخ الزيارة 2016/02/29م

بعد ذلك الاتفاق، عقدت بين مارس وجويلية 2014 خمس جولات أخرى من المفاوضات النووية بين دول 5+1 وإيران في فيينا، واستمرت آخرها لمدة أسبوعين انتهت بتمديد مهلة الاتفاق النهائي لأشهر إلى 24 نوفمبر 2014 [1].

وفي سبتمبر 2014، انعقدت جولة جديدة من المفاوضات النووية بين دول 5+1 وإيران بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، كما انعقدت في أكتوبر الجولة الثامنة في فيينا وشهدت مسقط في نوفمبر 2014 انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات النووية، تلتها جولة عاشرة في نفس الشهر في فيينا.

وفي سنة 2015 جولات أخرى من المفاوضات في كل من لوزان وفيينا، حددت مهلة أولى أقصاها نهاية مارس الماضي بهدف التوصل إلى اتفاق إطار، ومهلة أخرى انتهت في 30 من جوان، وتم تمديدها لأيام حتى التوصل إلى اتفاق اليوم القاضي برفع العقوبات عن إيران تدريجيا مقابل الحد من قدرة طهران على صنع السلاح النووي.

كان لاتفاق طهران الذي كان برعاية كل من البرازيل وتركيا في 2010 وللمفاوضات الماراثونية 2011 في اسطنبول و2012 موسكو و2014 في مقر الأمم المتحدة، التي كانت قبل اتفاق لوزران 2015 بمثابة أرضية ممهدة للاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى 5+1 الذي جاء بعدة بنود .

الفرع الثاني: بنود الاتفاق النووي الإيراني.

عقدت إيران والدول الست (الصين، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) مفاوضات طويلة استمرت 18 شهرا في جنيف وفيينا ونيويورك ولوزان استكمالا للمفاوضات التي كانت قبلها في السنوات الماضية وانتهت في 2 أفريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية بالتوصل الى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمى للبرنامج النووي الإيراني والغاء جميع العقوبات على ايران بشكل تام تميزت جولة المفاوضات بلوزان بكونها بدأت ثم علقت ثم تواصلت ثم مددت، وبعد مفاوضات ماراثونية

---

[1] - العربية نت ، **مسار 12 سنة من المفاوضات الإيرانية الغربية**، 2015/06/14م، http://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/07/14/، تاريخ الزيارة 2016/03/01 .

توصلت ايران والدول الست في 2 أفريل 2015 إلى بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني، على ان يتم انجازه نهاية جوان 2015، واعتبرت طهران أنه وضع حداً لحلقة مفرغة لم تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي[1].

تباينت بشأن هذا القرار ردود أفعال دول وزعماء العالم بين أطراف وصفته بأنه "تاريخي"، بينما عارضته دول أخرى واعتبرته خطيرا جداً، فيما فضلت دول أخرى الصمت وقد أسفر الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى إلى عدة بنود، وتعد أهم البنود التي جاء بها الاتفاق النووي الإيراني كتالي:

– أن القوى الكبرى تعترف بالبرنامج النووي الإيراني السلمى، وتحترم حقوق الشعب الإيراني النووية في إطار القوانين والمعاهدات الدولية.

– اعتراف الأمم المتحدة بإيران كدولة تمتلك القدرات النووية السلمية، ومنها دورة الوقود والتخصيب والتحول الجذري في تعامل مجلس الأمن مع إيران بعد صدور قرار مجلس الأمن تحت المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى البند 41 وتحديدا البنود الخاصة بإلغاء الحظر السابق عن إيران.

– استمرار أنشطة كل المنشآت النووية الإيرانية خلافا لما كان الطرف الآخر يطالب به، ولن يتم تعطيل أو إلغاء أي منها .

– حفظ البنى التحتية النووية الإيرانية، ولن يتم التخلص من أي جهاز طرد مركزي واستمرار أنشطة البحث والتطوير حول جميع أجهزة الطرد الرئيسية والمتطورة، ومنها "أى ار 4 وأى أر 5 وأى أر 6 وأى ار 8".

– الاحتفاظ بمنشأة اراك لإنتاج الماء الثقيل، وتطويرها وإضافة أحدث الأجهزة والتقنيات والمختبرات والمنشآت الجديدة، بالتعاون مع الأطراف التي تملك أحدث وآخر التقنيات في هذا المجال، وإلغاء المطالب الأولية لتحويل منشأة اراك إلى الماء الخفيف.

---

[1] – الجزيرة. نت، **أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1**، 2016/01/17م،
– http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14/، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

– إيران باعتبارها أحد منتجي المواد النووية خاصة اليورانيوم المخصب والماء الثقيل، تدخل الأسواق العالمية، ويصبح بذلك لا أثر للحظر والقيود على تصدير وتوريد المواد النووية والتي استمر بعضها منذ 35 عاما.

– إلغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، وفى مجال الغاز والبتروكيماويات والتجارة والتأمين والنقل، المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بذريعة البرنامج النووي الإيراني.

– تغيير المطالبات من إيران بوقف برنامج الصواريخ خاصة البالستية إلى تقييد تصميم الصواريخ القادرة على حمل السلاح النووي.

– إلغاء حظر التسلح على إيران واستبداله ببعض القيود، وفتح المجال أمام توريد أو تصدير بعض المنتجات التسليحية، وإلغاء القيود كاملة أيضا بعد خمس سنوات[1].

– إلغاء الحظر عن المواد المزدوجة الاستخدام، وتأمين احتياجات إيران في هذا المجال عبر لجنة مشتركة بين إيران ومجموعة 5+1 لتسهيل ذلك .

– إلغاء الحظر كاملا عن دراسة الطلاب الإيرانيين في الفروع العلمية المرتبطة بالطاقة النووية .

– إلغاء منع بيع الطائرات المدنية لإيران بعد 3 عقود من الحظر وفتح المجال أمام إعادة تأهيل القطاع الطيران الإيراني والارتقاء بمستوى الأمان فيه[2].

ـ الإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات التي تكدست وحجبت في السنوات الأخيرة خارج إيران بسبب الحظر الظالم المفروض عليها.

ـ خروج البنك المركزي الإيراني وشركة النقل البحري الإيرانية وشركة النفط الوطنية وشركة النقل النفطية والشركات التابعة لها، والخطوط الجوية الإيرانية والكثير من المؤسسات والمصارف في البلاد (800 ما بين أشخاص وشركات)، من قائمة الحظر.

---

[1] – الجزيرة. نت، **أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1**، مرجع سابق.

[2] – إسراء احمد فؤاد، **بنود** الاتفاق النووي الإيراني، مجلة اليوم السابع، 2015/07/14م، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14/ ، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

ـ إتاحة المجال أكثر لإيران في الأسواق والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة .

ـ إلغاء أي منع أو قيود عن التعاون الاقتصادي مع إيران في كافة المجالات، ومنها الرسملة والاستثمار في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، وسائر المجالات الأخرى .

ـ إتاحة المجال للتعاون الواسع على المستوى الدولي مع إيران في مجال الطاقة النووية السلمية وإنشاء محطات الطاقة الكهربائية والمفاعلات البحثية وأحدث التقنيات النووية.

يعد الاتفاق النووي الإيراني ببنوده السابقة الذكر نقلة نوعية قد تشكل تأثيرا على منطقة الشرق الأوسط وذلك أن إيران ستتمكن في التحرك بحرية أكثر في التقدم لأجل برنامجها النووي، وسوف تسعى إلى الانتشار في المنطقة وفرض وجودها كقوة ضمن دول النادي النووي، ولا شك أن للاتفاق النووي الإيراني تداعيات كثيرة على منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ستتعرض له في العنصر التالي .

الفرع الثالث: تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

قد يتطلب وقتا حتى يمكن رؤية أبعاد التغيير الإقليمي وطبيعته الجيوسياسية التي سيفرضها الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، كما ستلعب موازين القوى على الأرض دورها في رسم مشهد الصراع في المنطقة، وفي المقابل هناك تداعيات جيو اقتصادية للاتفاق تطال المنطقة أيضا يمكن رؤية ملامحها وهي تتبلور لتكتمل في فترة زمنية أقرب نسبيا، وهذا يرجع أولا لطبيعة منطقة الشرق الأوسط واختلافاتها المتعددة ودخول عنصر مهم جدا وهو العنصر النووي في ميزان القوة داخل المنطقة.

تعد السعودية صاحبة الهاجس الأكبر من المشروع الإيراني، المدعوم بايدلوجية دينية شيعية، قد رحبت بحذر بالاتفاق النووي الإيراني، فالسعودية لا تعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي انتهاك من جانب الإيرانيين.

إلا أنه يبدو أن تواصلا بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد حدث قبل الاتفاق النووي وبعده، يحوي إشارات ورسائل طمأنة نسبيا، ضمنت ترتيبات أمنية واستراتيجية على المستوى القريب، لذا من المتوقع أن يكون هناك استقرار عسكري سياسي إيراني خليجي منضبط إلى حد ما في ظل رعاية وضمانة أمريكية، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة[1].

غير أن وجهة نظر أخرى ترى أنه ليس أمام المملكة والخليج خيارا آخر سوى التهدئة مع إيران وقبول الاتفاق النووي، نظرا لتراجع أهمية الخليج للغرب، خاصة بعدما فشلت الأنظمة الخليجية في احتواء خطر داعش، ولعب إيران دورا أكثر أهمية في أزمات المنطقة خاصة في العراق وسوريا.

وتعتبر دولة قطر التي تشترك مع إيران في حيازة أحد أكبر حقول الغاز ويقع في حدودهما البحرية المشتركة، إلا أن العقوبات الاقتصادية حالت دون استخدام إيران للتكنولوجيا المتطورة في استخراجه، لذا فمن المتوقع بعد رفع العقوبات عن إيران وعلاقتها المتحسنة مع الولايات المتحدة، استخدامها للتكنولوجيا المتطورة مما يقلص هامش مناورة التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها قطر، وعليه فإن العلاقة الجيو اقتصادية بين قطر وإيران سوف تتعدل لصالح إيران[2].

وبالنسبة للإمارات، فإن العلاقات الإيرانية – الإماراتية تتميز بخصوصية أساسية فعلى الرغم من وجود خلاف سياسي واضح في الرؤى السياسية، ووجود ثلاث جزر حدودية متنازع عليها بين الدولتين إلا أن هناك أيضا تعاون اقتصادي وثيق بين إيران وإمارة دبي، ففي ظل العقوبات المفروضة على إيران تضاعف حجم التبادل الاقتصادي بين الدولتين 3 مرات، إلا أن التناغم الاقتصادي بين الدولتين أصبح على المحك، حيث أن رفع العقوبات سيطلق يد إيران في تشكيل علاقتها التجارية، وإيجاد شركاء إضافيين، كما أعلنت إيران عزمها إنشاء ستة مناطق حرة على سواحلها الجنوبية مما يضع دبي في منافسة تجارية غير مسبوقة، بالإضافة إلى أن رفع العقوبات سيفعل خطة تحديث وتوسيع

---

[1] – على بشار بكر أغوان، المركز الديمقراطي العربي، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، جوان 2015م، http://democraticac.de/?p=16699 ، تاريخ الزيارة 2016/04/18م.

[2] – مصطفى اللباد، **الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات**، السفير، 15 جوان 2015، http://goo.gl/B9Kqre، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

مطاراتها القائمة وبناء مطارات جديدة، للصعود لمركز العقدة في الطيران التجاري الدولي بين شرق آسيا والشرق الأوسط، مما يهدد مكانة دبي في هذا المجال.

قد تؤدي هذه الوضعية إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية، حيث تعد سوريا بمثابة منطقة حرب بالوكالة بين طهران والرياض، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق النووي من حدة الصراع، حيث أن رفع العقوبات من شأنه أن يزيد من الدعم الإيراني لنظام بشار، وهو ما سوف تقابله الرياض أيضا بزيادة في دعم وكلاءها في سوريا.

أما اليمن حيث لم تكتف السعودية بالدعم اللوجيستي لحلفائها هناك، بل تدخلت عسكريا بشكل مباشر نظرا لما قد يشكله سيطرة الحوثيين على اليمن من تهديد لمصالح المملكة على حدودها الجنوبية ومن المتوقع أن يصل تأثير الاتفاق النووي إلى اليمن في شكل ارتفاع في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين وهو ما سوف تقابله السعودية بزيادة دعمها للرئيس عبد ربه منصور هادي، وحزب تجمع الإصلاح المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق النووي إلى زيادة نسبة الانقسام داخل اليمن، وحدة الصراع بين الأطراف المتصارعة[1].

اما لبنان والتي تعتبر إحدى ساحات التماس السعودية الإيرانية، من المنطقي أن يصل صدى الاتفاق النووي إليها، خاصة وأن البلد الذي يعاني فراغا رئاسيا اقترب من عامه الثاني، ووجود مرشحين مدعومين من أطراف خارجية، تحديدا من إيران والسعودية، حيث أن لبنان أيضا هي منطقة تنافس سياسي بالوكالة بين طهران والسعودية، ويخشى المحسوبين على تيار 14 آذار من استغلال إيران لما قد يحققه لها البرنامج النووي من قدرات مادية وسياسية تمكنها من حسم صراعات حلفائها في دول الشرق الأوسط لصالحهم، ومن أزمة الشغور الرئاسي في لبنان[2].

ينعكس الاتفاق النووي الإيراني على فلسطين، في أن فصائل المقاومة كلها أو بعضها يستمد التمويل والتسليح اللازم من إيران، مما أوجد حالة من القلق أن يكون الاتفاق النووي يحمل بين طياته تسوية تشملهم، وقد جاءت كلمات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لطمأنت حلفاء إيران في المنطقة ومنهم فصائل المقاومة، حيث قال

---

[1] - Hassan Hassan, Could the Iran Deal Lead to a Syria Deal? Foreign policy, 15 July 2015, http://goo.gl/t4BbRP ,2016/03/01م

[2] – على بشار بكر أغوان، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، مرجع سابق

"سواء تم التصديق على هذا النص (الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة، وسيحظون بدعمنا على الدوام، مما يشير إلى تبني إيران لاستراتيجية قائمة على دعاية ممانعة وسلوك اندماجي، كما أن علنية الدعم الإيراني أو ازدياده بدرجة كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هو أمر مستبعد، حيث أن إسرائيل التي تعد أحد أقوى الرافضين للاتفاق النووي، قد تجده المبرر لإثارة الغرب ضد إيران مجددا [1].

وفي مصر، وعلى الرغم من وجود دوافع لدى الدولتين لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما، خاصة وأن هناك رؤية متقاربة لبعض لأزمات في الشرق الأوسط خاصة في سوريا إلا أنه هناك أيضا معوقات تحول دون إتمام التقارب المتوقع بعد الاتفاق النووي، وأهم تلك المعوقات هو أمن الخليج، واستمرار النظرة الأمنية الاستخباراتية المتبادلة بين البلدين، والتي تسيطر على نظرة بعض المسئولين في الجانبين.

تعد تركيا من الدول القوية والمأثرة في المنطقة فكيف سيكون تأثير الاتفاق النووي الإيران على تركيا خاصة وانه كان للنظام التركي مواقف مشهودة مع النظام الإيراني في أزمته مع الدول الغربية، ففي عام 2010 لعب دور الوسيط لحل الأزمة وقد اقترح حينها أن يتم تخصيب اليورانيوم خارج إيران، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو مجددًا خلال تعليقه على الاتفاق الذي تم إبرامه، مما يعني أن الحكومة التركية مصرة على ما اقترحته من قبل، وخلاف ذلك يعني المضي قدمًا في المشروع النووي التركي السلمي الذي بدأته أنقرة وإجراء عمليات التخصيب داخل أراضيها، في الجانب الآخر يأتي الخلاف الإيراني التركي حول بشار الأسد، فأنقرة ترى أنه لا بد من رحيل الأسد للبدء في عملية حل الأزمة السورية، بينما تقف إيران ضمن مشروع روسي صيني يدعم الأسد ويؤيد بقاءه صحيح أن الموقف الإيراني مرهون بالموقف الصيني والروسي، إلا أن الإيرانيين متورطين في الداخل السوري على غرار الداخل العراقي واللبناني واليمني من خلال وجود مقاتلين لحزب الله في المناطق السورية، وقتاله ضد قوات الأسد، وخوضه معارك ضد تنظيم داعش كما أن تباين الموقف التركي من داعش وعدم فتح القواعد الجوية أمام قوات التحالف هو ما حدا بالصحف الغربية بتوجيه أصابع الاتهام

---

[1] – على بشار بكر أغوان، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، المرجع نفسه.

للنظام التركي بدعمه لداعش، وإن كان الاتفاق النووي الإيراني الآن قد غير من الموقف التركي تجاه تنظيم داعش وهو ما كان سيأتي في لحظة معينة، إلا أن تفجير سروج قد عجل بهذا التغيير كمبرر للحكومة التركية في شن هجمات ضد التنظيم، وفتح القواعد الجوية أمام التحالف الدولي لاستخدامها.

وفي كل هذه الأحداث المتسارعة، هل سيتغير الموقف التركي من النظام السوري في ظل تغير موقفه من داعش، وهل سيلعب الجانب الإيراني الروسي دورًا في ذلك، أم سيكون هناك تقارب تركي أمريكي أكثر سينسحب بطبيعة الحال على الساحة الخليجية وتكوين تحالف بين السعودية وتركيا ودول الخليج العربي برعاية أمريكية[1].

كما انه لا يمكن ذكر الاتفاق النووي دون الحديث عما يسمي بمحور المقاومة الذي تشكل قبل الربيع العربي والذي مثّل كلاً من إيران وسوريا والفصائل المختلفة (حزب الله، وكذلك الفصائل الفلسطينية) التي تتلقي دعمًا من إيران والنظام السوري، وبالتالي انعكاساته على المقاومة وآلية عملها، فهل ستقوم الحكومة الإيرانية باتخاذ خطوات إلى الوراء في ظل الدعوات الغربية التي انطلقت من هنا وهناك لعمل وساطة بين الجانب الإيراني والجانب الإسرائيلي الذي يعارض الاتفاق مع إيران ويمارس ضغوطه على الإدارة الأمريكية لوقف هذا الاتفاق، حيث إن الجانب الإسرائيلي يري في إيران داعمًا للإرهاب في المنطقة وهي وجهة نظره التي تتفق مع وجهة نظر عدد من الدول العربية.

هناك من يري في الاتفاق النووي الإيراني خطوة تراجع من قِبل الإيرانيين وأنهم قاموا بفتح منشآتهم أمام الوكالة الدولية ومراقبيها كما فعل العراق من قبل، وهناك من يري أن الإيرانيين قد ربحوا من هذا الاتفاق، وأصبح لديهم فرصة للبدء في عملية إنعاش الاقتصاد الإيراني الذي أنهكه للحصار المفروض عليه، وبالتالي إعادة ترتيب الأوراق والبدء في عملية مفاوضات جديدة لكسب مساحة جديدة، الاتفاق النووي الإيراني سيفتح سباقًا نوويًا في المنطقة؛ فالسعودية الآن ومن قبلها تركيا وعدد من الدول بدأت في البدء لتدشين لمشروعها النووي السلمي لتوليد الطاقة، المنطقة بعد الاتفاق النووي الإيراني ستكون مختلفة وستظهر تحالفات جديدة وموازين قوى أخرى تفرض نوعًا جديدًا من

---

[1] – تقادم الخطيب، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط**، ن بوست، 26 يوليو 2015، http://www.noonpost.net/ ، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

العملية السياسية، ولو تم سير الاتفاق على النحو المرجو له فإننا بصدد شرق أوسط جديد مختلف[1].

المطلب الثاني: موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى.

الفرع الأول: دوافع الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني.

أسفر الاتفاق النووي الإيراني على عدة مواقف داخل إسرائيل، وذلك لما يشكله من اهتمام كبير لدى الإسرائيليين، ولا شك ان للموقف الاسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني دوافع عديدة، سواء كان موقف الجهات الرسمية او المعارضة، ولا بد عند محاولة فهم السياسة الإسرائيلية من الاتفاق النووي الإيراني الإشارة إلى وجود فوارق جوهرية بين دوافع الموقف الإسرائيلي من المشروع النووي الإيراني ودوافع مواقف بقية دول المنطقة فإسرائيل هي قوة نووية بحكم الأمر الواقع، وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه عام 1969 بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية حينها غولدا مئير وافقت الولايات المتحدة على بقاء إسرائيل دولة نووية غير معلنة، وطبقًا لذلك الاتفاق قبلت إسرائيل عدم الإعلان عن نفسها دولة نووية وعدم إجراء تجارب نووية، مقابل التزام الولايات المتحدة عدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT).

أو دفعها للكشف عن منشآتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية.

ووفق كل المعطيات، تمتلك إسرائيل ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترنية فضلًا عن وسائل إطلاقها من طائرات وصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف تبعد عنها آلاف الكيلومترات، ولها أيضًا قدرات ردع نووي تتمثل في قدرتها على توجيه الضربة النووية الثانية بواسطة الغواصات التي زودتها بها ألمانيا في العقد الأخير، والتي بمقدورها تدمير المدن الإيرانية تدميرًا كاملًا، وهي تمتلك كذلك مركز قيادة وسيطرة محصنًا ومحميًا من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لإدارة حرب نووية.

---

[1] – تقادم الخطيب، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

ومن غير المتوقع مع القوة التي تمتلكها إسرائيل، أن يمثّل المشروع النووي الإيراني خطرًا على وجود إسرائيل حتى لو امتلكت إيران ترسانة من الأسلحة النووية، فالجهد الذي ما انفكت تبذله إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني لا يهدف إلى الدفاع عن وجودها كما يدعي نتنياهو والقادة الإسرائيليون عمومًا، وإنما يسعى إلى الحفاظ على احتكار إسرائيل السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومنع إيران وأي دولة أخرى من الحصول عليه، وقد بات احتكار إسرائيل السلاح النووي جزءًا من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهو أحد أهم العوامل المؤثّرة في تعزيز سياسة الاستقواء وبسط النفوذ والتوسع والعدوانية التي تتبعها إسرائيل في المنطقة، ويساهم في الحفاظ على مكانتها بصفتها أقوى دولة إقليمية في المنطقة[1].

ومن جهة أخرى فيرى الكثير من المختصين في قضايا الشرق الأوسط انه لا نستطيع التسليم بأن إسرائيل ترفض امتلاك إيران للسلاح النووي بدعوى الاحتكار فقط وليس الخوف من مهاجمتها، وذلك أن إيران إذا تمكنت من امتلاك القنبلة النووية تصبح أكثر قوة مما يشكل قوة موازية لإسرائيل قد تهدد بشن هجومات عليها في حال تعارض المصالح، وهذا ما تخشاه إسرائيل خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مساحتها الجغرافية الصغيرة، فأي هجوم نوعي قد يمس العمق الاستراتيجي لإسرائيل مما يخلف أضرارا كبيرة.

الفرع الثاني: موقف الجهات الرسمية الإسرائيلية من الاتفاق النووي الإيراني.

تمثل موقف الجهات الرسمية لإسرائيل في رد فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزرائه الذي كان شديد الرفض الاتفاق النووي الإيراني، وبمجافاة الحقائق بخصوص آثاره السلبية على أمن إسرائيل إلى الدرجة التي بدا فيها نتنياهو وكأنه يتحدث عن اتفاق آخر، اذ شرع نتنياهو فور الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشن حملة ضده، ادعى فيها أنّ الاتفاق "خطأ تاريخي" وأنّ الدول العظمى "تجازف بمستقبلنا الجماعي"، وأنّ "العالم أصبح بعد هذا الاتفاق أكثر خطورة ممّا كان عليه بالأمس"، وأنّ الاتفاق يمكّن إيران من "امتلاك القدرة على إنتاج ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية". وأكد نتنياهو أنّ

---

[1] – المكرز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، الدوحة: www.dohainstitute.org،2015/06/26 ، تاريخ الزيارة 2016/03/02 م

إسرائيل ليست طرفًا في هذا الاتفاق، وأنها ليست ملزمة به وأنها "ستستمر في الدفاع عن نفسها"[1].

لم يقبل نتنياهو تطمينات الرئيس أوباما في الحديث الهاتفي الذي تم بينهما بعد الإعلان عن الاتفاق بأنّ بنود الاتفاق تغلق الباب بالكامل أمام إمكانية حصول إيران على سلاح نووي، ودعا إلى اجتماع طارئ للمجلس الوزاري السياسي الأمني الذي قرر بالإجماع رفض الاتفاق وأعلن أنّ إسرائيل غير ملزمة به.

كما قرر المجلس شن حملة سياسية إعلامية تستهدف الرأي العام والنخب والقادة في أميركا وأوروبا، وتركّز على مخاطر الاتفاق النووي ضد إسرائيل والمنطقة والعالم، وتؤكد ليس فقط إمكانية أن تصبح إيران دولة نووية أو دولة حافة نووية بسبب هذا الاتفاق، وإنّما أيضًا أنّ الاتفاق يعزّز كثيرًا قوة إيران في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية وكذلك في مجال إنتاج الأسلحة التقليدية المتطورة. وأوضح نتنياهو في هذا الاجتماع أنه سيستمر في العمل بكل قوة ضد الاتفاق، وأنه سيبذل كل جهده لإقناع ثلثي مجلس الكونجرس الأميركي–بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس الشيوخ– بمعارضة الاتفاق وذلك من أجل التغلب على فيتو الرئيس أوباما[2].

الفرع الثالث: رد فعل المعارضة داخل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني.

رد فعل المعارضة في إسرائيل تمحور في موقف الأحزاب الصهيونية داخل إسرائيل التي وصفت الاتفاق بالسيئ جدًّا، وانتقدت في الوقت نفسه نتنياهو لفشله في التصدي للمشروع النووي الإيراني ولتوتيره العلاقات مع الإدارة الأميركية، الأمر الذي أثّر في مضمون الاتفاق. فقد صرح يتسحاك هيرتسوغ رئيس حزب "المعسكر الصهيوني" وزعيم المعارضة أنّ الاتفاق النووي سيئ ويهدد أمن إسرائيل، وأشار هيرتسوغ إلى أنه وعلى الرغم من الخلافات مع نتنياهو بشأن إدارته للملف النووي وبشأن خلافه مع الإدارة الأميركية، فإنه عند الحديث عن أمن إسرائيل فإنّ المعسكر الصهيوني يقف موحدًا وبكل

---

[1] – راك رفيد، **نتنياهو: إسرائيل ليست ملزمة بالصفقة التي جرى التوصل إليها، موقع هآرتس**، 2015/07/14م، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2683679، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

[2] – براك رفيد، "وزراء الكابينت قرروا: **إسرائيل ليست ملزمة بالاتفاق النووي، هآرتس**، 2015/07/14م، http://www.haaretz.co.il/news/politics ، تاريخ الزيارة 2016/03/03م

قوة من أجل أمن إسرائيل، وأنه على الحكومة والمعارضة على السواء مواجهة نتائج الاتفاق على المستويين القريب والبعيد.

أما يائير لبيد رئيس حزب "يوجد مستقبل" فقد انتقد بشدة نتنياهو لفشله في التصدي للمشروع النووي الإيراني وطالبه بالاستقالة، ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية للبحث في أسباب فشل إسرائيل تحت قيادة نتنياهو في التصدي للمشروع النووي الإيراني، وأشار لبيد إلى ادعاء نتنياهو طوال فترة حكمه أنه هو فقط من بإمكانه التصدي للمشروع النووي الإيراني، وقد كان لديه ست سنوات متواصلة لمنع هذا الاتفاق، كما كانت لديه إمكانية لضرب المنشآت النووية الإيرانية بواسطة سلاح الجو الإسرائيلي، ولكنه لم يفعل ولم يقدّم أي بديل لمواجهة المشروع النووي الإيراني، ليس هذا فحسب بل إنّ نتنياهو، وفق لبيد أساء إساءة كبيرة إلى علاقات إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة وإلى علاقات إسرائيل مع معظم دول العالم، فباتت إسرائيل بسبب سياسة نتنياهو تجاه الملف النووي الإيراني أكثر عزلة على الصعيد الدولي[1].

الفرع الرابع: موقف خبراء المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني.

رأى العديد من الخبراء الذين شغل أغلبهم في الماضي مناصب عليا في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أنّ الاتفاق يمثّل الخيار الأفضل من بين الخيارات المطروحة، وأنه يغلق بالفعل الباب أمام إيران في الحصول على سلاح نووي خلال السنوات القادمة، وقد فضح هؤلاء بذلك مزايدات الأحزاب الصهيونية في الحكم والمعارضة ودوافعها السياسية، بمعنى غير الأمنية، لمعارضة الاتفاق[2].

فقد كتب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية الجنرال (المتقاعد) يتسحاك بن يسرائيل الحائز على جائزة إسرائيل للأمن، أنه استخلص بعد قراءته جيدًا أنّ الاتفاق يضمن لإسرائيل سنين عديدة من الهدوء النووي ويزيل أحد أكبر التهديدات التي تستهدفها، إذ أنّ التهديد النووي الإيراني لم يعد قائمًا، أكّد بن يسرائيل أنّ الرئيس أوباما محق في قوله إنّ

---

[1] – يائير لبيد، **التصحيح ينبغي أن يبدأ**، موقع صحيفة معاريف، 17/7/2015، http://www.maariv.co.il/journalists/journalists/Article-489260، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

[2] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، مرجع سابق.

الاتفاق يعزّز أمن إسرائيل من هذه الجهة، لكنه أضاف أنّ الأخطار والتحديات التي تواجهها إسرائيل من هذا الاتفاق لا تكمن في إمكانية امتلاك إيران السلاح النووي، وإنما في قدرات إيران غير النووية والتي ستتعزز كثيرًا بعد هذا الاتفاق، أمّا عامي أيلون الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك)، والذي كان قبل ذلك رئيسًا لسلاح البحرية الإسرائيلية، فقد أكد في تصريح له أنّ هذا الاتفاق هو الخيار الأفضل من أي بديل آخر وأشار إلى أنّ وزراء أمن سابقين ورؤساء سابقين لأجهزة الأمن الإسرائيلي يشاطرونه هذا الرأي، وبدوره صرّح عوزي عيلام الذي شغل منصب رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية في السنوات 1976 – 1985، وشغل بعد ذلك عدة مناصب أمنية مهمة، في مقابلة مع راديو إسرائيل، أنّ الاتفاق النووي جيّد لأنه يحكم إغلاق جميع الطرق أمام إيران للوصول إلى السلاح النووي، وبدوره انتقد أفنير كوهين، وهو أحد أهم الباحثين الإسرائيليين المختصين في السلاح النووي، موقف الحكومة وقادة الأحزاب السياسية الإسرائيلية بشأن الاتفاق النووي ووصف موقفها بالسخف وبمحاولة لعب دور الضحية، ورأى كوهين أنّ الاتفاق يمثّل حلًا وسطًا معقولًا وواقعيًا، وهو وإن كان يمنح إيران شرعية لمكانة نووية خاصة، تختلف عن مكانة الدول غير النووية الموقعة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، إلّا أنّ إيران وبخلاف ما يدعيه الكثير من الإسرائيليين يضيف كوهين، لن تكون دولة حافة نووية بالمعنى العلمي للكلمة قبل مرور عقدين[1].

يتفق الإسرائيليون سواء كانوا مؤيدين للاتفاق النووي أم معارضين له أم متحفظين منه، على أنّ هذا الاتفاق يدخل إيران والمنطقة في مرحلة جديدة تحمل بين ثناياها تحديات وتهديدات لإسرائيل عليها الاستعداد لمواجهتها، فالاتفاق يضع حدًّا للعقوبات ضد إيران وينهي عزلتها الدولية ويفتح أمامها مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية والإقليمية، ما يقود إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلى تطوير مختلف صناعاتها العسكرية التقليدية، وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة. وسيعزّز كل ذلك مكانة إيران ودورها ونفوذها في المنطقة، وسينعكس ذلك أيضًا على قوة حلفائها في المنطقة من دول وميليشيات وفواعل لا دولاتية. إلى جانب ذلك، يمنح الاتفاق المشروع النووي الإيراني الشرعية الدولية ويجعل من إيران أو يقرّبها من أن تصبح "دولة حافة

---

[1] – فنير كوهين، **لماذا لا يتوقف نتنياهو عن التباكي، هآرتس**، 16/7/2015، http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2685461، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

نووية" بالمعنى العلمي للمصطلح، وإن لم يكن قبل مرور عقدين على الاتفاق، خلال هذه الفترة سيكون من الصعب على إسرائيل توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، لأنّ ذلك سيعدّ خرقًا للقرارات الدولية وللإجماع الدولي، وقد يفتح هذا الاتفاق سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط.

إذ من المتوقع أن تسعى دول أخرى في المنطقة للوصول إلى وضع إيران النووي مثل المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا.

يبدو أن أي نقاش يشارك فيه مسؤولون رسميون مع باحثين ومحللين من خارج الحكومة سيكون محمّلًا بالتناقضات، ولا يعود هذا الأمر إلى الاختلاف القائم في وجهات النظر المتعارضة حول فعالية الهجوم أو المخاطر المترتبة عليه، أو حول خطورة ردود فعل إيران وحلفائها مثل حزب الله وحماس، بل إلى الأجواء «المشحونة» التي يمكن أن يفجّرها في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، ويترافق هذا التراجع في النقاش الإسرائيلي في الموضوع الإيراني مع ظاهرة انقطاع التواصل المعتاد ما بين القيادات الأمنية ووسائل الاعلام، وخصوصًا بعض الصحافيين الذين عرفوا بقربهم من الأجهزة الأمنية، ويبدو من المعلومات المتوافرة في الاعلام الإسرائيلي والأميركي أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مع المؤسسات الأمنية الرئيسة تعارض كل خطط نتانياهو في الإعداد لضرب إيران [1].

[1] – فنير كوهين، **لماذا لا يتوقف نتنياهو عن التباكي**، مرجع سابق.

المبحث الثاني: الانعكاسات التي فرضها الاتفاق النووي الإيراني على إسرائيل

المطلب الأول: رد فعل إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني إقليميا.

الفرع الأول: إعادة النظر في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

تعارض إسرائيل منذ تأسيسها كدولة عام 1948 وجود أي قوة موازية لها في منطقة الشرق الأوسط وهي في ذلك تتبع قاعدة ـ بيقن ـ احتكار القوة مهما كان نوعها، خاصة القوة النوعية كأن تمتلك أي دولة في المنطقة السلاح النووي، فمنطلق التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي نابع من انعكاسا للوضعية أو الطريقة التي نشأت وتكونت بها، فهي وعلى اختلاف الطريقة التي تشكلت بها دول العالم، فقد تشكل كيان الدولة الإسرائيلية في منطقة مغايرة لها تماما دينا ولغة وفكرا، هذا ما ولد شعورا دائما ومتأصلا بالخوف لدى قادتها كونها تعيش في وسط عربي غريب عنها ومعاد لها، وهو شعور أسهم في خلق هاجس الخطر والتهديد الدائم والمستمر لبقائها واستمرارها، لذا فأهم شغل كان للقادة الإسرائيليين هو الأمن وكيفية حفظ البقاء في وسط معادي لها، وقد بنت إسرائيل استراتيجيتها على أساس الأمن بقياده عسكرية بحته تقوم على عدة مبادئ لأجل استمرار وجودها مثل: مبدأ القدرة على تأمين ردع فعال، لهذا يعتبر نتنياهو أن القوة العسكرية هي ضرورة استراتيجية بيد إسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش معها بعيدا عن التفكير في مواجهتها عسكريا[1]. وأيضا مبدأ الضربة الاستباقية، وذلك مرده أن إسرائيل لا تملك عمقا لاستراتيجيتها يعينها على الدفاع، وتفتقر إلى الكم البشري الذي يؤمن لها القدرة على موازنة الكم البشري العربي ومواصلة الحرب لمدة طويلة هذا ما يبعثر جهودها، وبالتالي فإن هذه الأوضاع لا تتيح أمامها إلا خيارا واحدا هو أن تبادر باستباق هجوم متوقع بعمل هجومي مضاد "الدفاع بالهجوم" كما أن إسرائيل تهدد باستخدام القنبلة النووية إذا أحست بخطر حقيقي يهدد وجودها ولو كلفها ذلك تدمير المنطقة.

خاضت إسرائيل عدة حروب جعلتها تعيد حساباتها الاستراتيجية وتعيد النظر في ترتيب الأولويات والبحث عن أماكن الخطأ التي جعلت من إسرائيل تخسر عدة

---

[1] – علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991م،ص53.

معارك، خاصة حربها مع حزب الله في 2006 مما جعل القادة الإسرائيليين يعيدون النظر، لذا قاموا بتشكيل عدة لجان لتقديم تقارير حول الأوضاع وتدارك الأخطاء كان من بينها لجنة مريدور وتقرير فينوغراد، بهدف تفحص من جديد التفكير الاستراتيجي لدولة إسرائيل وأن تبلور مفهومها الأمني أو نظريتها الأمنية على المعطيات والمتغيرات الجديدة في المنطقة[1].

وفي سنة 2006 قدمت "لجنة مريدور" التقرير النهائي لإستخلاصاتها الى وزير الدفاع الإسرائيلي، شاؤول موفاز، قبيل انتهاء مهام منصبه بقليل، قبيل تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثين برئاسة إيهود أولمرت، وتقرير "لجنة مريدور" جاء بحوالي 250 صفحة ويتطرق إلى جوانب استراتيجية على مدى السنوات العشر المقبلة، ويقترح التقرير أن يتم مرة كل خمس سنوات تفحص المنطلقات الأساسية في المفهوم الأمني، أعقب هذا التقرير تقرير آخر تحت مسمى تقرير فينو غراد الذي جاء بعد الحرب مع حزب الله اللبناني لأجل تقصي الحقائق وتوضيح أداء المستوى السياسي والمؤسسة الأمنية في ما يتعلق بالجوانب المختلفة للحرب، وقد جاء التقرير بـ 50 عندما صدر في 2008 وقدم توجيهات جديدة للاستراتيجية الإسرائيلية في اعادة النظر في بعض الجوانب التي أدت إلى خسارة الحرب ضد جنوب لبنان، كما برأ التقرير رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت، ومن هذا المنطلق فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تتميز بالمرونة لأجل مواكبتها للتغيرات التي قد تطأ على الساحة وهي دائمة المراجعة لاستراتيجيتها.

في سنة 2015 وبعد الاتفاق الذي كان بين الدول الكبرى وإيران، اعتبرت إسرائيل هذا الاتفاق تهديد مباشر لأمنها ووصفته بالخطأ التاريخي ترفض إسرائيل وجود أي قوة موزاية لها وترفض رفضا تاما الاتفاق في ما يخص بالبرنامج النووي الإيراني، وتعتبره مهددا لبقائها مما جعلها من جديد تعيد النظر في استراتيجيتها وذلك لما قد يشكله هذا الاتفاق من تهديد على امنها.

ترتكز الإستراتيجية "الإسرائيلية" على ثلاثة اتجاهات: اتجاه الداخل الاميركي، واتجاه الدول العربية المعتدلة، واتجاه مسألة الثمن والتعويض في مرحلة لاحقة، بعد فشل الكونغرس في صد الاتفاق.

---

[1] – علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 54.

واذا كانت هذه هي اتجاهات الاستراتيجية المعلنة، والتي جرى التعبير عنها، الا ان أهم ما فيها الاستراتيجية، ما لم يعلن، وتحديداً ما يتعلق بمكانة "اسرائيل" الاقليمية ونظريتها الامنية وانعكاس الاتفاق النووي على اعدائها ايجاباً، الامر الذي يستلزم من صانع القرار في "تل ابيب" دراسة خياراته وامكاناته للحد من التداعيات السلبية المرتقبة في المرحلة المقبلة بما يعني ويؤثر سلباً على "الامن القومي الاسرائيلي، قبل ايام من الاعلان عن ابرام الاتفاق النووي، بدأت "اسرائيل" المرحلة الاولى من المقاربة المقررة لديها، فإضافة إلى المواقف المعارضة والمنددة بالاتفاق النووي، بدأت اسرائيل تباشر سريعاً في تفنيد الاتفاق وعرض ثغراته كما تراها، كما ركزت على الفوائد التي جنتها ايران جراء الاتفاق، والإمكانات الهائلة التي باتت في متناول اليد الايرانية، وتحديداً الاموال المجمّدة في الخارج اضافة الى عائدات النفط والغاز التي سيجري التداول بها حول العالم بلا عوائق، الامر الذي يعني من ناحية "اسرائيل"، مزيداً من التقدم ليس لإيران وحسب، بل وايضاً لكل اعداء إسرائيل في المنطقة[1].

تسعى إسرائيل في محاولة إدخال صورة الضحية في أذهان الداخل الاميركي، من وسائل اعلامية وشخصيات وازنة ومراكز بحثية، باتجاه التأثير على الرأي العام الاميركي واعضاء الكونغرس، في محاولة منها لدفعهم الى عرقلة الاتفاق خلال دراسته، بموجب الاتفاق المبرم بين الادارة الاميركية والكونغرس في وقت سابق.

المرحلة الاولى من الاستراتيجية الاسرائيلية تركز على رفع الصوت عالياً ضد الاتفاق وايضاً باتجاه الكونغرس لتعزيز قدرة الابتزاز اللاحقة، بما يتعلق بحزمة "المساعدات" العسكرية، التي تريد تل ابيب أن تكون نوعية وغير اعتيادية، خاصة بعد تعزيز مكانة ايران في المنطقة وإمكاناتها، بموجب الاتفاق النووي.

وفي موازاة المساعي والجهود الموجهة الى الداخل الاميركي، ستسعى إسرائيل الى محاولة الاستفادة من القلق العربي المعتدل من اتفاق الدول الست مع ايران، وإعادة العمل اكثر استراتيجية في إحياء الهواجس المشتركة من التهديد الايراني، فإسرائيل تعمل على حلف المعتدلين في المنطقة في مواجهة التهديد الايراني، حتى ما قبل التوقيع على الاتفاق النووي، الا انها تأمل بأن يتسبب الاتفاق بتسريع اعلانه، وليس صعباً التقدير بأن

---

[1] - حسام إبراهيم، **استراتيجية إسرائيل ما بعد الاتفاق ..صراخ باتجاه ابتزاز واشنطن**، العهد الإخباري، 2015/07/14م، http://www.alahednews.com.lb/113097/4/ ، 2016/03/09م.

المواقف والتصريحات والتحليلات الاسرائيلية ستركز على هذا المسعى في المرحلة المقبلة، كما انه ليس من الصعب، بحسب الرؤية والتقدير الاسرائيليين، بأن تبادر دول الاعتدال في المنطقة، وعلى رأسها الدول الخليجية الى الانسياق وراء المصلحة الاسرائيلية، طالما ان الامر يتعلق بمواجهة ايران ويصب في خانة العداء الاعمى لهذه الانظمة تجاه الجمهورية الاسلامية في ايران[1].

الاتجاه الثالث في الإستراتيجية الاسرائيلية للمرحلة المقبلة، وربما الاهم من ناحية تل ابيب، يتعلق بالتداعيات الامنية والعسكرية وتعزيز مكانة اعدائها ما بعد الاتفاق النووي مع ايران، فإن "الاتفاق يُبعد في المدى القريب التهديد المباشر غير التقليدي عن اسرائيل، لكن في الوقت نفسه يتيح لإيران تطوير قدرة نووية عسكرية في غضون عام او عامين، وهذا ما يتعين على إسرائيل ان تدرس كيف يمكنها تقليص التهديد القادم من ايران، على خلفية الاتفاق النووي.

ومنه فإنه بعد التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني، ستعمد المؤسسة الامنية بكل فروعها واجهزتها الى تقدير وضع أمني واسع جداً، اذ أن الاتفاق النووي يفرض الكثير من المعطيات الجديدة وتطور لا يمكن تجاهله، لذا إسرائيل تسعى لإعادة النظر في استراتيجيتها الأمنية بما يخدم مصلحتها ويجعلها تتأقلم مع الوضع دون ان يفقدها الاتفاق النووي مكانتها الدولية عامة وعلاقتها مع دول الشرق الأوسط خاصة.

الفرع الثاني: مراجعة التهديدات الإقليمية على إسرائيل.

أصبح الملف النووي الإيراني خاصة بعد الاتفاق اكثر التهديدات الاستراتيجية التي اصبحت تهدد إسرائيل سواء مباشرة أو عبر ما سيفرزه من تطورات، ويتحدث مؤتمر هارتسيليا الذي عقد سنة 2015 عن التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط واستشراف تداعياتها على إسرائيل لاسيما التطورات في كل من العراق وسوريا، وزيادة تأثير الحركات الجهادية على المشهد الإقليمي والثورات المضادة، والبرنامج النووي الإيراني، إلى جانب تداعيات تعاظم دائرة فعل حركة المقاطعة الدولية إلى قائمة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين قدرة إسرائيل على مواجهة المخاطر الناجمة عن

[1] - حسام إبراهيم، **استراتيجية إسرائيل ما بعد الاتفاق ..صراخ باتجاه ابتزاز واشنطن**، مرجع سابق.

التحولات التي طرأت على بيئتها الإقليمية، وتمكينها أيضا من استغلال الفرص التي أفضت إليها هذه التحولات.

وقد جاء في المؤتمر كيفية التعامل مع دول المنطقة في مراجعة العلاقات مع دول المنطقة وذلك للظروف المتسارعة التي قد يفرضها اتفاق نووي إيراني مع الدول الكبرى[1].

كما أن للجماعات الجهادية العاملة في سوريا والعراق وسيناء تأثير كبير في زيادة مخاوف إسرائيل ولو أنها غير معنية باستهداف إسرائيل في تصريحاتها أو في أعمالها المباشرة، إلا أنها قد تتحول هذه التنظيمات إلى تهديد استراتيجي في المستقبل، وحسب السيناريوهات التي قدمها مؤتمر هارتسيليا 2015، فإن جزءا من التنظيمات العاملة بسوريا ستنتقل لاستهداف إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد.

إن ما يفاقم التهديد الذي تمثله التنظيمات الجهادية هي أنها قادرة على استنزاف إسرائيل لكثرتها وتعدد قياداتها وتوجهاتها، ناهيك عن تواجد بعضها قرب أماكن حساسة داخل إسرائيل، مثل تلك المتواجدة في منطقة الجولان والجنوب السوري، ولا خلاف بين المتحدثين في المؤتمر على أنه من الصعب جدا ردع التنظيمات الجهادية لافتقادها مقومات الدولة التي يمكن ضربها لتعزيز الردع .

وحسب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، فإن مواجهة التنظيمات الجهادية يتطلب إعادة صياغة النظرية الأمنية للكيان الصهيوني والعقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي الذي سيكون مطالبا بممارس جهد حربي في مناطق مختلفة وفي آن واحد، وقد أكدت النخب الأمنية ذات الخلفية الاستخبارية التي تحدثت أمام المؤتمر أن مواجهة الحركات الجهادية تستدعي أولا استثمار طاقات كبيرة في الجهد الاستخباري من أجل بناء بنك أهداف يمكّن من ضرب هذه الحركات عند الضرورة .

ولم تستبعد النخب الأمنية والبحثية الإسرائيلية أن تشكل التنظيمات الجهادية تهديدا لأنظمة يمثل بقاؤها مصلحة استراتيجية لإسرائيل مثل النظام الأردني، فقد حذر الجنرال عاموس جلعاد من خطورة أن يفضي تمدد تنظيم الدولة الإسلامية إلى تهديد الأردن الذي وصفه بأنه "عمق استراتيجي لإسرائيل."

---

[1] - صالح النعامي، **هرتسيليا 2015 خارطة الفرص والمخاطر**، الجزيرة نت،2015/06/13م
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/12/، تاريخ الزيارة 2016/03/09 م

قد أوصى المؤتمر باعتماد استراتيجية أمنية شاملة تهدف إلى إحباط التهديدات الأمنية الناجمة عن التحولات في العالم العربي، وحث على تعديل النظرية الأمنية الإسرائيلية التي أرسيت أثناء عهد رئيس الوزراء الأول ديفد بن غوريون لتمكين الكيان الصهيوني من التعاطي مع تداعيات التحولات الإقليمية مشددا على أنه يتوجب على إسرائيل استثمار جهود كبيرة في ردع أعدائها، في ظل صعوبة حسم الواجهات معهم[1].

كما تسعى إسرائيل إلى تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن الأخيرة تلعب دورا رئيسيا في مساعدة إسرائيل على مواجهة التهديدات الاستراتيجية، و أن تحرص إسرائيل على تعزيز تحالفاتها مع شركاء إقليميين، وأن تسعى لعقد المزيد من هذه التحالفات لمواجهة ما قد يفرزه الاتفاق النوي الإيراني من متغيرات تعزز من مكانة إيران على المستوى الاقليمي وتجعل منها قوة تنافس إسرائيل في المنطقة.

المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل على المستوى الدولي بعد الاتفاق النووي الإيراني.

الفرع الأول: الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الصهيوني.

للوبي الصهيوني فاعلية وتأثير كبيرين في المجتمع الأمريكي، وهذا يعود إلى جملة من المعطيات والمؤشرات التي تدل على مدى تغلغلهم في نسيج المجتمع الأمريكي ومفاصل الدولة الأمريكية، وبالتالي تحكمهم بصانع القرار الأمريكي، على مستويات عدة سواء كانت السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس الأمريكي، أو السلطة التشريعية المتمثلة بالكونغرس الأمريكي، الأمر الذي ينعكس بدوره على السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة ما يتعلق منها بالمنطقة العربية والكيان الصهيوني. حيث يسعى اللوبي الصهيوني إلى تسخير السياسة الأمريكية بما يخدم "إسرائيل"، ويحافظ على أمنها واستقرارها، على حساب مصالح وحقوق دول المنطقة[2].

في اتصال أوباما بنتنياهو، بعد الإعلان عن التوصل في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق إطار بين الدول الكبرى والجمهورية الإسلامية حول البرنامج النووي الإيراني،

---

[1] – صالح النعامي، **هرتسيليا 2015 خارطة الفرص والمخاطر**، مرجع سابق.

[2] - John j.Mearshrimer and Stephen M. Walt, the Israel lobby and U.S foreign policy.london. review books. Vol. 28, No. 6

وأن الرئيس الأميركي، أكد لرئيس الوزراء الإسرائيلي، أن هذا الاتفاق يمثل، تقدما كبيرا نحو حل دائم وشامل، يقطع كل الطرق أمام إيران لحيازة القنبلة النووية، كما أكد أوباما لنتنياهو بحسب البيت الأبيض، أن التزام الولايات المتحدة الدفاع عن إسرائيل لا لبس فيه، وأوضحت الرئاسة الأميركية أن أوباما أبلغ نتنياهو أنه طلب من فريقه لشؤون الأمن القومي تكثيف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول سبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

لم يقتنع الإسرائيليون سواء داخل إسرائيل أو خارجها، خاصة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية فقد حرص اللوبي الإسرائيلي على إبراز ودعم موقف الحزب الجمهوري في الكونغرس الأميركي الذين هم أيضا قلقون إزاء الاتفاق مع إيران، وهم متمسكون بحقهم في أن تكون لهم كلمة في أي اتفاق نهائي يجري التوصل إليه بهذا الشأن وكان رئيس مجلس النواب الأميركي الجمهوري جون بينر، الذي يختتم زيارة لإسرائيل، قد أصدر بيانا قال فيه، إن «معايير اتفاق نهائي تمثل فارقا مقلقا بالمقارنة مع الأهداف الأساسية التي حددها البيت الأبيض»، معربا عن قلقه إزاء إمكان رفع العقوبة عن طهران.

وقالت مصادر إسرائيلية إن هذه إشارة تدل على تفاهمات بين نتنياهو وبينر على التنسيق المشترك ضد الاتفاق خلال أبحاث الكونغرس، حيث من المقرر أن تصوت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ على اقتراح قانون قدمه سناتوران، ويفرض على الرئيس باراك أوباما الرجوع إلى الكونغرس في أي اتفاق يتم التوصل إليه مع إيران حول برنامجها النووي، وأعلن السناتوران، الجمهوري بوب كوركر رئيس لجنة الشؤون الخارجية، والديمقراطي روبرت مينينديز، أن اقتراح القانون الذي يحمل اسميهما سيعرض على التصويت داخل اللجنة، وبعد تبنيه في اللجنة، سيصوت عليه مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب، ويرغم اقتراح قانون كوركر – مينينديز باراك أوباما على الرجوع إلى الكونغرس في أي اتفاق يتم التفاوض بشأنه من قبل مجموعة 5+1 (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا) مع طهران ويعطي 60 يوما للبرلمانيين كي ينظروا فيه ويصوتوا عليه، مما يمنحهم بالتالي حق عرقلة تطبيقه، ولكن البيت الأبيض يرفض رفضا

تاما[1]. هذا الأمر مؤكدا أن إبرام مثل هذا الاتفاق هو من صلاحية السلطة التنفيذية حصرا، وأن تدخل الكونغرس في هذه المسألة سيخلق سابقة، ولكن الجمهوريين المصرّين على موقفهم نجحوا في إقناع عدد من البرلمانيين الديمقراطيين بالانضمام إليهم في دعم المقترح التشريعي.

وقد تعهد معارضو الاتفاق بقيادة لجنة الشؤون العامة الأميركية–الإسرائيلية (أيباك) واللجنة اليهودية الجمهورية بأن ينفقوا أربعين مليون دولار في حملة إعلانية تستهدف الحزب الديمقراطي الذي سيكون الفيصل في تمكن الكونغرس من تجاوز الفيتو الرئاسي.

يستمر رفض الجهات والجمعيات اليهودية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أي اتفاق من شأنه أن يرفع العقوبات على إيران، لذلك تضغط عبر دعم الجمهورين ومعهم أكثر من 35 عضو وقد تمكن الكونجرس من استصدار قرار بمنع دخول الولايات المتحدة للأفراد الإيرانيين، ممن يتورطون أو كان لهم تاريخ بانتهاك حقوق الإنسان.[2]

الفرع الثاني: محاولة إقناع الرأي العام العالمي خطورة الاتفاق النووي الإيراني.

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 في 02 افريل 2015 بدأت ردود أفعال كثيرة على الاتفاق، وقد كان رد الفعل الإسرائيلي الأكثر جرأة، حيث ترفض إسرائيل أي اتفاق دولي بشأن البرنامج النووي الإيراني وترى أن أي اتفاق مع إيران يعتبر خطأ تاريخي سوف يؤجج من الصراعات داخل المنطقة، لذا تسعى إسرائيل إلى إفشال الاتفاق النووي وإظهاره للرأي العام العالمي، على أنه اتفاق يهدد الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

تنظر إسرائيل لإيران كدولة راعية للإرهاب تتجه إلى امتلاك قدرات نووية عسكرية خلال المستقبل القريب، وترى أن النظام الإيراني معاد للغرب ولإسرائيل، ولذلك فإن امتلاكه للسلاح النووي أمر شديد الخطورة على الجماعة الدولية عامة، وإسرائيل خاصة، وتخشي إسرائيل من نمو وتطور سباق التسلح النووي الإيراني دون رقابة، مما يقود إلى

---

[1] – مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، **اتفاق النووي الايراني وردود الفعل عليه**، لندن،2015/04/05م http://www.wadilarab.com/t11846-topic، تاريخ الزيارة 2016/03/09م.

[2] – هيام سليمان، **هل تنجح محاولات الجمهوريين بدعم اللوبي اليهودي في نسف الاتفاق النووي الإيراني؟** الوفد، 2016/01/29، http://alwafd.org/1032571 ، تاريخ الزيارة 2016/03/09م

حالة من اللا تكامل للنظام الدولي العالمي لحظر الانتشار، تتوقع إسرائيل خلال عشرة أعوام كحد أقصي أن تنجح إيران في إنتاج سلاح نووي، ورغم هذا الخطر المتنامي، فشلت جهود الإدارة الأمريكية في احتوائه بسبب فشلها في إيقاف الدعم التكنولوجي الروسي الموجه لإيران، كما أنه لا يوجد دعم دولي لفرض عقوبات دولية علي إيران بسبب معارضة روسيا.

على الرغم من أن مثل هذه العقوبات كانت ستمثل عقابا كبيرا، نظرا لاحتياج إيران تأييد دولي ومع ذلك تري إسرائيل أن العقوبات علي إيران لن توقفها عن الاستمرار في تطوير القدرات النووية الحربية، إلا أن استمرار الضغط الدولي عليها مع ذلك أمر بالغ الاهمية[1].

وترى إسرائيل أن إيران تؤدي دورا محوريا في نشر الإسلام الراديكالي، فهي تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث ترعي الجماعات الجهادية الكونية كحزب الله، والحركات الفلسطينية والنظام السوري، عبر الإمداد بالأسلحة والتكنولوجيا، ومن ثم تمارس هذه التنظيمات والحركات أنشطة كمؤسسات إيرانية بالوكالة.

وقد عبر وزير التعليم الإسرائيلي وزعيم حزب البيت اليهودي، نفتالي بيني، في نفس السياق، إلى أن الدول الكبرى لم تفِ بوعودها، وتراجعت عن تعهداتها، ووافقت على فرض رقابة غير حازمة على المنشآت الإيرانية، مشبهاً الاتفاق هذا بالاتفاق مع كوريا الشمالية مشيراً أن الأخير أعتبر في حينه جيداً إلا أن كوريا الشمالية لم تتوقف عن التزود بأسلحة نووية، وباتت تمثل خطراً على العالم، كما أبدى تخوفه من أن إيران ستكون قادرة على امتلاك عشرات القنابل النووية في غضون 10 سنوات، ويجب وقف تلك المساعي لما تمثله من مخاطر على مستقبل إسرائيل، وعبر بيني أيضل عن اعتقاده أن إيران ستعمل على ضرب الولايات المتحدة والغرب في حال حصولها على قنبلة نووية وقال: "إذا انفجرت بعد عشر سنوات قنبلة نووية مخبأة في حقيبة في نيويورك أو سقط صاروخ نووي على روما، فيمكننا القول إن ذلك بسبب التنازلات التي قدمت إلى إيران".

---

[1]– هبة جمال الدين، **إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي الإيراني** ، الأهرام، 2016/03/12، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/6500.aspx ، تاريخ الزيارة 2016/03/12م.

موقف الوزير بيني ليس بجديد، فقد سبقه إليه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي قال يمكن الجزم بأن الاتفاق خطأ تاريخي بالنسبة للعالم، حيث تم تقديم تنازلات هائلة لإيران في جميع الملفات التي كان يمكن أن تمنع امتلاكها لسلاح نووي، كما أنها ستلقى مئات مليارات الدولارات لشحن آلتها الإرهابية والتمددية في المنطقة والعالم[1].

وقد استعملت إسرائيل في إقناع الرأي العام العالمي بخطورة الاتفاق النووي الإيراني على العالم كل الطرق وهذا لأجل التأثير في الرأي العام بشكل يجعله يتماشى وفق النظرة الإسرائيلية للاتفاق النووي .

كما هاجم وزير الدفاع موشيه يلعون الاتفاق النووي مع إيران واعتبره خطر يهدد الأمن العالمي وتحدث يعلون عن المخاطر التي تكمن في الاتفاق، وأولها أنه لن يحدّ من قدرة إيران على التسلح النووي لأن إيران تستطيع إثراء اليورانيوم دون حدود وفق الاتفاق، وعدا عن الجانب الحربي، ستحصل إيران على مليارات الدولارات بعد رفع العقوبات، ما سيمكنها من استثمار هذه الأموال بتصدير ثورتها، ودعم حزب الله، وحماس والقوات الشيعية في المنطقة، بدل الاستثمار في اقتصاده.

كما شدد على أن موقف إسرائيل واضح من النووي الإيراني قائلا: "إسرائيل لن تتقبل أن تملك إيران سلاحا نوويا، ويجب علينا أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا، واقترح يعلون أن الاستراتيجية الوحيدة التي يمكنها أن تنجح مع إيران هي ممارسة الضغط عليها ووضع النظام الإيراني أمام خيارين إما التخلي عن مشروعها النووي أو حفظ بقائها كدولة ضمن دول المجتمع الدولي".

---

[1] – سرباز يوسف، **الاتفاق النووي الإيراني يشبه الاتفاق مع كوريا الشمالية**،Ara news، 2015/07/15، http://aranews.org/2015/07/ ، تاريخ الزيارة 2016/03/12م .

المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقات الإسرائيلية الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

الأسلحة النووية ليست جديدة في الشرف الأوسط، لكنها في الماضي كانت لا تشكل خطر بالقدر الذي قد يهدد بنشوب حرب نوعية في المنطقة، لكن وبعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، ودخول إيران النادي النووي تحت المظلة الأممية فلا يمكن الاعتماد على استمرار حالة الاستقرار النووي إلا بصعوبة.

سبق وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل انه من غير المعقول وجود شرق أوسط نووي، وقد سعت كل من الدولتين على ذلك لسنوات عديدة، عبر وسائل قانونية مثل الضغط عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرض عقوبات اقتصادية، وعبر وسائل عسكرية مثل قصف المواقع التي يشك ان فيها نشاط نووي مثل ما حدث مع العراق عندما قصفت مفاعل تموز في سنة 1981 وقصف مفاعل البلوتونيوم السوري عام 2007.

مع تسارع الأحداث وتوصل إلى اتفاق نووي إيراني مع الدول الكبرى، تغيرت الخصوصية التي كانت تمتاز بها المنطقة في كون القوة النووية محتكرة لصالح دولة واحدة فقد أصبحت دولة أخرى تمتلك غطاء أممي على برنامجها النووي وتباركه، وهذا ما ترفضه إسرائيل وتعتبره خطرا قد يهدد امنها ووجودها.

تمتلك إسرائيل عدة خيارات للتعامل مع الوضع الجديد في المنطقة، وتحاول التعامل مع المتغيرات الجديدة بما يخدم مصلحتها، من بين الخيارات التي تمتلكها إسرائيل هو توجيه ضربة تدمر بها المنشآت النووية الإيرانية بما يضعفها ويؤخر عملها على المشروع النووي عدة سنوات، أو خيار استمرار الوضع الراهن كما هو عليه من قلق وتنديد، والعمل على إظهار المشروع النووي الإيراني كمهدد للسلم والمن الدوليين، أو خيار أخر وهو إبرام اتفاق للتفاهم وتجاوز الصراعات مخافة تطورها أو نشوب حرب يستعمل فيها السلاح النووي وبذلك تدمر المنطقة كلها، سنناقش في المبحث الثالث خيارات إسرائيل الثلاثة في التعامل مع إيران بعد اتفاقها النووي.

المطلب الأول: استمرار الوضع الراهن كما هو عليه.

يوجد أكثر من سيناريو متوقع لما بعد الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على أمن إسرائيل، ويعد سيناريو استمرار الوضع كما هو عليه أحد السيناريوهات المطروحة، وذلك لما أفرته الأحداث المتسارعة التي فرضها السلاح النووي، بعد الاتفاق النووي يمكن القول أن إيران أصبحت دولة على عتبة امتلاك السلاح النووي وبحوزتها بنية تحتية نووية، والتي أنشأتها خلال العقد الأخير، أي جميع العناصر والمعرفة، التي تمكنها من صناعة قنبلة نووية، فإيران تملك اليوم 19 ألف جهاز طرد مركزي، من بينها مخصبات لليورانيوم، 10 طن من اليورانيوم مخصبة بنسبة منخفضة (مواد تكفي لصناعة 7-8 قنابل نووية بعد تخصيبها لدرجة أعلى)، موقعان للتخصيب تحت الأرض، مفاعل نووي في بوشهر، الذي بإمكانه أيضاً أن ينتج بلوتونيوم، فرن مياه ثقيلة بلوتوغوني موجود في أراك، وكذلك قاعدة علمية بحث، تطوير وأبحاث سرية حول السلاح[1].

إسرائيل من جانبها ترى أن إيران عندما تملك سلاح نووي سيشكل تهديداً منتظماً كبيراً على أمنها، يصل إلى درجة تهديد لوجودها، وقبل توقيع الاتفاق بين إيران والدول العظمى، فإن إيران موجودة على بعد شهرين أو ثلاثة فقط من القنبلة، إذا قررت فعلاً الوصول إليها، لهذا السبب، فإن الاتفاق المقبول مع إيران يستوجب إبعادها لمدة سنتين أو ثلاثة على الأقل من القنبلة، ومن الجيد أنه في هذه الفترة فإن سياسة إيران تتركز أولاً وقبل كل شيء على تحسين معايير الاتفاق المتوقع، وفي المقابل، على إسرائيل العمل مقابل الولايات المتحدة لتحقيق الاتفاق، خطة عمل منسقة وربما أيضاً لبلورة تفاهمات الاتفاق الرسمي، الذي يعطي رداً للسيناريوهات ذات الإشكالية وللاحتمالات المتأصلة في وصول إيران للنووي مع اتفاق أو بدون اتفاق، على إسرائيل أن تسعى لتلقي ضمانات حول ذلك والتي تكون رداً مناسباً على مخاطر الاتفاق مع إيران يفرض عليها وبالاتفاق مع الولايات المتحدة على تعزيز قوتها السياسية والأمنية، لكيلا يتحقق السيناريو المتفائل الذي تتوقع الولايات المتحدة له أن يتطور في أعقاب الاتفاق[2].

---

[1]- حسين سليمان، **تحليل سيناريوهات مستقبلية كأساس لبدائل استراتيجية اتجاه إيران**، مركز أبحاث الأمن القومي 2015/07/02م، http://www.wahdaislamyia.org/issues/162/hsolayman.htm ، 2016/03/20م

[2] – حسين سليمان، **تحليل سيناريوهات مستقبلية كأساس لبدائل استراتيجية اتجاه إيران**، مرجع سابق.

ومع هذه الأحداث سوف تحافظ إيران على الاتفاق لكنّها لا تتنازل عن الهدف الاستراتيجي المتمثّل بالقدرة على تطوير قنبلة في أي لحظة ممكنة وفي وقت قصير جداً الفرضية التي توجّه هذا السيناريو هي أن لا تغيير يحلّ في النظام الإيراني وأنّه إلى جانب مواصلة أنشطتها في الشرق الأوسط تتشبّث أكثر برغبتها بأن تكون قادرة على اتخاذ قرار في أي لحظة، من دون أن يستطيع المجتمع الدولي منعها من ذلك، بتطوير قنبلة نووية. مع نهاية سنوات التقييد العشرة التي فرضت على إيران في إطار الاتفاق، ستعيد إيران تنصيب أجهزة الطرد الثلاثة عشر ألفاً التي فكّك بحسب إملاءات الاتفاق، وعندها سيكون هذا الإجراء قانونياً، كما ستحدد لنفسها هدف الوصول، في السنة الخامسة عشرة للاتفاق، إلى أربعة وخمسين ألف جهاز طرد، بما في ذلك النماذج المتقدّمة– ما يعني القابلية الاحتوائية الكاملة لمنشأة نتانز. في هذا السيناريو، إيران ستنتقل لتركيب آلاف أجهزة الطرد الحديثة التي طوّرتها على مدى سنوات الاتفاق، وستعدّ ثلاثة آلاف جهاز طرد حديثة لتنصيبها في فوردو مع استكمال خمس عشرة سنة على الاتفاق، ما يسمح لها بالعودة إلى نشاط كامل في هذا الموقع المحصّن جيّدا، في السنة الخامسة عشرة على الاتفاق تستطيع إيران أيضا البدء بتجميع اليورانيوم المخصب بما يزيد عن 300 كلغ، كما يمكنها رفع مستوى التخصيب إلى 20%. من الواضح، تماماً كما تكهّن الرئيس أوباما في المقابلة الإذاعية، فإنّ مسافة الاختراق نحو القنبلة ستكون صفر بدءًا من السنة الثالثة عشرة على الاتفاق وبشكل مؤكد في السنة الخامسة عشرة عليه، في العام 2025، سيكون رئيس الحكومة الإسرائيلي والرئيس الأمريكي من دون شكّ، قريباً جداً من "المفترق" وعليه سيكون عليهم اتخاذ قرار حول ما إذا كان ينبغي التحرّك قبل أن يبقي نطاق البرنامج الإيراني وحصانته القرار بشأن تطوير قنبلة بيد النظام الإيراني، المثير للمشاكل والمعادي. عندها سيكون القرار بالتحرّك صعباً لأنّ الإيرانيين لا يتجاوزون الاتفاق، وفي نفس الوقت سيكون واضحا تمام الوضوح أنّ عدم التحرّك من جانب الدول العظمى معناه قنبلة نووية إيرانية في غضون وقت قصير جداً وفي توقيت يختاره النظام في طهران[1].

[1] – حسين سليمان، **تحليل سيناريوهات مستقبلية كأساس لبدائل استراتيجية اتجاه إيران**، مرجع سابق.

وبالمقابل فإن إسرائيل، بالرغم من افتراضنا من تقبلها للوضع كما هو، أي دون تدخل عسكري لأجل تدمير المنشآت النووية الإيرانية بعد الاتفاق النووي، فلا ننسى ان إسرائيل سيكون لديها حرية عمل لأنّها ليست طرفاً في الاتفاق، من المهم الإشارة إلى أنّه خلافاً للبديهية في هذا السيناريو، أي عملية عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني في العام 2025 لن تكون أكثر تعقيداً من عملية تنفّذ في العام 2015، فقبل توسيع البنية النووية الإيرانية بعد مرور فترة الاتفاق، ما بين 2025– 2030، البرنامج سيكون أكثر تقلّصاً ممّا هو عليه اليوم المعلومات الاستخبارية حوله ستكون أفضل، وهو سيكون أقلّ منعة وحصانة ، في المقابل بعد عشر إلى اثنتي عشر سنة، من المحتمل أن يطوّر الإيرانيون قدرات دفاعية جوية وتحصيناً إضافياً، ستضع صعوبات حينها أمام عملية إسرائيلية.

في حين تحافظ إيران على بنود الاتفاق ولا توفّر ذريعة قانونية للولايات المتحدة لمنع تموضعها على مسافة صفر من القنبلة، مستندة إلى برنامج نووي واسع، متقدّم وحصين، في هذه الحالة، حكومة إسرائيل فقط، التي ليست طرفاً في الاتفاق، ستكون عند مفترق قرار صعب، من هنا، لم يتبقَ لإسرائيل الكثير من الوقت لبلورة الاستراتيجية المتاحة لها في الزمن المتبقي لحين نجاح الاتفاق أو فشله.

المطلب الثاني: الحسم العسكري كخيار لا بد منه.

يعد خيار الحسم العسكري بتوجيه ضربة عسكرية نحو المنشآت النووي الإيرانية خيارا وارد ضمن خطط القيادة العسكرية الإسرائيلية، فهناك اتّفاق صهيوني سواء في المستوى العسكري أو المدني على أّنه يجب الحفاظ دوما على حق إسرائيل في توجيه ضربة منفردة للمنشآت النوويّة الإيرانّية كخيار، ولكن يدور الخلاف والّنقاش بين وجهتي الّنظر في إسرائيل على مسألة تفعيل هذا الخيار، والعوامل والمتغّيرات التي تؤثّر في تفعيله، ويأتي في مقّدمة هذه العوامل والمتغّيرات: موقف الولايات المتّحدة الأميركّية من الضربة الإسرائيليّة ومسألة التّنسيق معها والحصول على موافقتها الواضحة عليها، ومسألة توقيت الضربة والمرتبط بمقدار اقتراب المشروع النووي الإيراني من امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي، ومسألة تقييم نتائج الضربة العسكريّة على إسرائيل والمنطقة والعالم، ومسألة ردود فعل إيران وحلفائها في المنطقة، ومسألة تطّورها وردود الفعل عليها إلى

حرب شاملة ليس فقط بين إسرائيل وايران وانّما أيضا مع حزب الله ولبنان وحماس، وربّما سورية[1].

وكذلك، مسألة وجود بدائل فعلّية للضربة الإسرائيليّة التي من شأنها وقف البرنامج النووي أو عرقلته أو التّشويش عليه، والتي تشمل عقوبات اقتصاديّة دوليّة قاسية ضّد إيران وعملّيات إحباط يقوم بها جهازا المخابرات العسكرّية، والموساد في حرب الفضاء الإلكتروني ضّد المنشآت النووّية الإيرانّية، وعملّيات تخريب مخابراتّية ضّد المنشآت النووّية الإيرانيّة واغتيال العلماء الإيرانيّين.

يرى نتنياهو، بتصريحاته العلنّية؛ على أنه يجب تفعيل الضربة العسكرّية للمنشآت النووّية الإيرانّية في أقرب فرصة، يستفاد من التّسريبات التي تنشر في وسائل الإعلام الإسرائيلّية أن المؤسسة العسكرّية والأمنّية الإسرائيليّة تعارض توجيه ضربة عسكريّة إسرائيلّية للمنشآت النوويّة الإيرانّية في الوقت الحاضر وتطالب بالتأّني والحذر وعدم التسّرع واستنفاد جميع الوسائل الأخرى، والتّفكير في نتائج الضربة وما قد تقود إليه من إشعال حرب في المنطقة، ونتائج ذلك على إسرائيل، وتولي المؤسسة العسكرّية الأمنيّة أهمّية قصوى للموقف الأميركي بشأن قيام إسرائيل بضرب المنشآت الإيرانّية .

وفي كل الأحوال تعتقد المؤسسة العسكرية الأمنية أّنه يجب عدم اللّجوء إلى الضربة العسكرّية إّلا كملاذ أخير، وبالتّنسيق الكامل مع الولايات المتّحدة، ويتبّنى وجهة النّظر هذه بشكل عاّم، قادة المؤسسة العسكرّية والأمنيّة الحالّيين، وفي مقّدمتهم كل من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، ورئيس جهاز المخابرات العسكرّية، ورئيس جهاز المخابرات الخارجّية، ورئيس جهاز المخابرات العامة الشاباك.

كما يمكن لإسرائيل التأثير على حسابات إيران في المنقطة، في أن تقوم إسرائيل بضرب الأهداف الإيرانية التي لها علاقة بالمفاعلات النووية فقط، أي أن تتفادى ضرب الأهداف المدنية والعسكرية الأخرى، سيدرك قادة إيران في هذه الحالة بأن الهجوم كان محدودا، أي أنه ليس بالهجوم الذي يستهدف تدمير قدرات إيران العسكرية بالكامل، يحتمل أن تقوم بضبط رد فعلها، كما يحتمل أيضا ألا تفعل ذلك[2].

---

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **إسرائيل و المشروع النووي**، الدوحة، جانفي 2016، ص 6 .

[2] - Paul Bracken. The second Nuclear Age. U.s.a.2012. p 173

ويحتمل أيضا أن يعتبر القادة في طهران أن هذا التكتيك محدود، أو أن يتعرضوا إلى ضغوط المظاهرات التي تدعو إلى الرد بطريقة أكبر، لكن يبرز أمر أكبر من هذا العرض، امتلكت إسرائيل تاريخيا، القدرة على التصعيد في الشرق الأوسط، كانت إسرائيل تمتلك القدرة على الوقوف أمام أي خصم يطهر أمامها ومهما فعل، أي أنها كانت تقوم برفع سقف ردها، وقد تمكنت بهذه الطريقة من احتساب مقدار العقوبة التي ترغب في إنزالها، يعني ذلك أن إسرائيل كانت تملك أوراق التصعيد في بيدها، وهذا الأمر صحيح إلى أبد الحدود خاصة في الشرق الأوسط ما قبل النووي، أما وقد دخلت إيران باتفاقها مع الدول الكبرى للنادي النووي، فقد تغير الوضع ولم تعد أوراق التصعيد بيد إسرائيل فقط، لذا فكرة الحسم العسكري أمر بالغ الخطورة وذلك لما يشكله من انعكاسات على أمن إسرائيل.

كما أن توجيه ضربة عسكرية نحو المنشآت النووية الإيرانية ليس بالأمر السهل كما فعلت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي 1981 ومفاعل البلوتونيوم السوري 2007، فإن صعوبة توجيه ضربة نحو إيران مرده إلى عدة عوامل و تحّديات صعبة وخطيرة ومشاكل كثيرة تزيد من تردّد متّخذ القرار الصهيوني وأهّم هذه الصعوبات: بعد المنشآت النووّية الإيرانّية عن إسرائيل والذي تتراوح مسافته ما بين 1211 و1511 كيلومتر؛ وانتشار هذه المنشآت في أماكن مختلفة في إيران، الأمر الّذي يتطلّب التّنسيق لضرب عّدة أهداف في الوقت نفسه لضمان المفاجأة؛ وضرورة التزّود بالوقود في الجّو مّرة واحدة إذا عبرت الطّائرات الإسرائيلّية الأجواء الأردنّية والعراقّية والسعودّية، ومّرتين إذا عبرت البحر الأحمر فالمحيط الهندي، الأمر الذي يعقّد العملية ويزيد من خطورتها بسبب إمكانيّة إسقاط طائرات التّزويد بالوقود[1] .

وأيضا فإن المنشآت النووّية الإيرانيّة محصنة جيدا وهناك جزء كبير منها تحت الأرض ولديها دفاعات من الصواريخ والمدافع والطّائرات، فإن ذلك كلّه يوجب أن تكون القّوة المهاجمة الإسرائيلّية كبيرة نسبيا تزيد على مئة طائرة على الأقل، وأن تشمل طائرات هجومّية وطائرات اعتراض وطائرات تزويد بالوقود في الجّو، وقد أجرت إسرائيل في السنوات الماضية تدريبات وتمارين كثيرة على تنفيذ هذه العمليّة في منطقة البحر

[1] -Paul Bracken. The second Nuclear Age. *Op cit. p 174.*

المتوسط، وجهّزت طائراتها بالمعّدات اللّازمة، وسعت إلى جمع المعلومات الّدقيقة باستخدام أقمارها الصناعّية التي أطلق بعضها أساسا لتحقيق هذا الغرض، وكذلك عبر أجهزة مخابراتها، وحرصت إسرائيل كذلك على تزويد طائراتها بالقنابل الذكّية ذات القدرة على اختراق المواقع المحصنة تحت الأرض وبالقنابل ذات القدرة التدميرّية الهائلة التي يصل وزنها إلى طنين، ولكن رغم هذه الاستعدادات، ثّمة شك في نجاح الضربة الجوّية للمنشآت النووّية الإيرانّية في تحقيق أهدافها، ويسود اعتقاد أّنه إذا وّ جهت إسرائيل ضربة إلى المنشآت النووّية فإن نتائجها ستكون محدودة، نظرا لقصر المّدة التي ستمكثها الطّائرات الإسرائيليّة في الأجواء الإيرانّية بسبب بعد المسافة والحاجة إلى التزود بالوقود، علاوة على ذلك، من غير المتوقّع أن تنجح غارة أو غارتان في إلحاق أذى حقيقي بالمنشآت النووّية الإيرانّية، فهي محصنة وجزء منها تحت الأرض ومنتشرة في أماكن كثيرة، ورّبما يستدعي تدميرها غارات كثيرة ومتواصلة ليس بوسع إسرائيل القيام بها، أضف إلى ذلك أن هناك إمكانيّة نجاح إيران في إخفاء منشآت نووّية عن أعين المخابرات الإسرائيلّية والّدول الغربّية، والتي تستمّر في العمل على الّرغم من الضربة العسكرّية.

لا يمكن تجاهل ردة فعل إيران بعد الضربة العسكرية الإسرائيلية على منشآتها النووية، فسوف تسعى طهران إلى اتخاذ تدابير قاسية للرد على مهاجمتها من طرف إسرائيل.

قدم الجنرال المتقاعد هرتسل شبير توقعات الرد الإيراني على الضربة الإسرائيلي في مقال بعنوان ـ على إسرائيل أن لا تهاجم إيران ـ ويذكر فيه كيف سيكون رد إيران، في أنه قد يتم إطلاق صواريخ على إسرائيل وعلى أهداف أميركّية في المنطقة، ومهاجمة سلاح الجو الإيراني لإسرائيل، و تفعيل سلاح البحريّة الإيراني ضّد أهداف إسرائيليّة وأميركّية مما يجعلها في حالة استنفار قصوى ويشكل خطرا عليها بشكل مباشر، كما ستلجأ إيران إلى الإيعاز لحزب الله وحماس بقصف إسرائيل خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قرب المسافة بينهما ومن بين الخيارات التي ستتخذها إيران هي مهاجمة أهداف أميركيّة في العراق والقيام "بأعمال إرهابّية" في العالم ضّد أهداف يهوديّة وإسرائيلية وأميركّية، الأمر الذي يشتت القيادة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتفتح لها أكثر من جبهة دون أن ننسى ان إيران تستطيع إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات

النّفط، والذي يمرّ منه ما يقارب 41%من صادرات النّفط في العالم، أو حتى ضرب السفن التي تعبر المضيق[1] .

يوضح الشكل رقم (01) العواقب المحتملة في حال نشوب حرب مع إيران .

الشكل رقم (01)[2]

العواقب المحتملة للحرب مع إيران

- ضرورة إعادة ضرب إيران بشكل دوري كل عدة أشهر أو عدة سنوات، وطلك لفترة محددة.
- اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان واحتلاله للقضاء على حزب الله.
- هجمات عربية على مستوطنات إسرائيلية في الضفة العربية .
- انتهاز إسرائيل فرصة الحرب لتوسع إضافي لمستوطناتها في الضفة الغربية.
- قيام إيران بزعزعة الأنظمة في البحرين، والإمارات العربية المتحدة والأردن، والمملكة العربية السعودية مستخدمة في ذلك الإرهاب، والعمل مع الأطراف السياسية المحلية لشكل مستقل معها.
- ظهور المهاجمين الاستشهاديين داخل إسرائيل .
- إثارة للاضطرابات في العراق و افغانستان، وتعطيلها لأي مكتسبات إيجابية للجهود الأمريكية على مدى عشر سنوات لإرساء نظام مستقر في البلدين.
- ارتفاع هائل في سعر النفط بسبب مهاجمة إيران لناقلات النفط.
- ازدياد الإرهاب في أوروبا.
- الممارسة المتزايدة للقتل المعتمد من قبل كل الأطراف.
- تعزيز قوة الإسلام السياسي بشكل كبير والذي يتمحور حول المشاعر المعادية لليهود والأمريكيين.
- دفع مصر ودول أهرى نحو المشاعر القومية الموجهة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، وإضعاف السعي نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي.

---

[1] – هرتسل شبير، **على إسرائيل أ لا تهاجم إيران**، هآرتس،:2011/10/11 ، http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.152631، تاريخ الزيارة 2016/03/19 م.

[2] – بول براكن، **العصر النووي الجديد**، ترجمة بسام شيحة وسعيد الحسنية، طبعة اولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م، ص 180.

ومنه فإن التفاعلات الإستراتيجية تتزايد كثيرا في الشرق الأوسط النووي، لا تقتصر أهمية الأمر على الاستنتاجات المحددة لإيران أو إسرائيل أو الولايات المتحدة، إن هذه التفاعلات القوية هي التي تشكل النظام النووي الإقليمي، وهكذا تتفاعل استراتيجيات وأسلحة طرف ما مع استراتيجيات وأسلحة الطرف الأخر، تتزايد هذه التفاعلات في الشدة، وهي لا تظهر فقط في الأسلحة، لكنها تظهر كذلك في تقنيات المراقبة (الجوسسة، والأقمار الصناعية، والرادارات، وطائرات الاستطلاع) والقوات التقليدية، وفي الأبحاث والتطويرتستحق كل هذه الحيثيات الاهتمام، تحصل إسرائيل على نظام أقمار صناعية جديدة، بينما تنشر إيران خليطا من أنواع الصواريخ، الأمر الذي يعطينا مرونة أكبر، لكن الديناميات الأكثر أهمية، وهي المتعلقة بنظام نووي إقليمي آخذ بالظهور في الشرق الأوسط.

ثم إن هذه التفاعلات أصبحت أكبر من أن تنحصر في المنطقة، فهي ترتبط بأوروبا وجنوب آسيا، وبشكل وثيق، مع النظام النووي الإقليمي في الشرق الأوسط، يعود ذلك إلى أن إيران تستطيع الوصول بصواريخها إلى أوروبا أو الهند، ردت الولايات المتحدة الأمريكية سلفا على هذا التهديد، وذلك بإقامة نظام دفاعي صاروخي لحماية أوروبا، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تعمل مع الهند على تطوير أنظمة أقمار صناعية للتجسس، وذلك بهدف توفير الإنذار المبكر في حال قيام إيران بتوزيع أماكن صواريخها المحمولة، يضاف إلى كل ذلك أن إسرائيل تطلق أقمارها الصناعية من قاعدة فضائية هندية تبعد أربعين ميلا إلى الشمال من شيناي الواقعة على الساحل الشرقي للهند[1].

كانت إسرائيل دائما تمتلك إمكانية رفع التصعيد في منطقة الشرق الأوسط، وتهاجم الأماكن التي قد تشكل خطر عليها بالشك، كما فعلت مع العراق 1981 وسوريا 2017 وهذا يرجع لقوتها ولامتلاكها السلاح النووي، لكن وبعد دخول إيران واتفاقها التاريخي في ما يخص الشأن النووي، أصبح من الصعب جدا توجيه ضربة عسكرية لإيران، مع أن إسرائيل تعتبر برنامج إيران النووي خطر مباشر لأمنها القومي ومع ذلك فإن خيار توجه ضربة عسكرية قد أجل أكثر من مرة، وهذا يرجع إلى العواقب والخسائر التي قد تعود على إسرائيل في خال دخولها في حرب مع إيران، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1]- Paul Bracken. The second Nuclear Age. *Op cit*, p.177

أرجأت توجيه ضربة عسكرية نحو المنشآت النووية الإيرانية لنفس السبب وللحفاظ على مصالحها في المنطقة .

المطلب الثالث: الاتفاق و التفاهم كحل لتجاوز الصراع في المنطقة.

قبل التحدث عن فكرة وجود اتفاق سري بين إسرائيل و إيران في ما يخص الملف النووي كآلية لتجاوز الصراع في المنطقة مع أخذ بعين الاعتبار حفظ مصالح كل دولة يجدر بنا العودة إلى محطات تاريخية لنفهم العلاقة بين إسرائيل وإيران بالشكل الذي يمكننا من التكلم عن جدوى إبرام اتفاق سري بين الدولتين .

الملاحظ أن التصريحات والحرب الإعلامية بين إيران من طرف إسرائيل والولايات المتحدة من طرف آخر دائما كانت تتصف بالحدة والاتهام، والمتطلع لتلك التصريحات يعتقد أن هناك عداء غير محدود بين الأطراف الثلاثة، وأن كل طرف ينتظر الوقت المناسب لتدمير الآخر، على غرار التصريحات الإيرانية "ينبغي إزالة إسرائيل من على الخريطة" "ينبغي عودة اليهود إلى مواطنهم الأصلية"، وعلى الصعيد الآخر نجد إسرائيل تصدر تصريحات مشابهة تطالب فيها القيام بعملية عسكرية ضد طهران، باعتبار أن العقوبات الدولية غير كافية لإيقاف البرنامج النووي لإيران.

لكن هل تلك التصريحات وذلك العداء الذي كان دائما يظهر في كل مناسبة هل كان حقيقيا؟ وهل كان يعبر عن بالفعل عن نوايا صداقة لعداء كبير لكل من إيران وإسرائيل تجاه بعضهم البعض؟

نحاول ذكر بعض المحطات التاريخية التي قد تلخص تاريخ العلاقات بين الدولتين، لنرى هل هناك إمكانية لإبرام اتفاق سرى لتجاوز الصراع الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين إيران وإسرائيل الذي فرضه الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى؟.

الشيء الملاحظ في نوعية العلاقات الإسرائيلية الإيرانية انها كانت دائما تتصف بالعداء الشديد وبتبادل للاتهامات في كل حادثة وقد كان الإيرانيون يصرون على التظاهر دائما ضد أمريكا وإسرائيل، لكن ومع مرور الوقت انكشفت للعالم صفقة من الأسلحة وقطع الغيار كانت تشحن من أمريكا عبر إسرائيل إلى طهران مع أن أخبارا متقطعة كانت تبرز من حينٍ لآخر عن حقيقة هذا التعاون بين إيران وإسرائيل منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية لقد تبين أن الشيخ صادق طبطبائي كان حلقة الوسط بين إيران وإسرائيل

من خلال علاقته المتميزة مع يوسف عازر الذي كانت له علاقة بأجهزة المخابرات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي وقد زار إسرائيل معه في 6 ديسمبر 1980 وانكشف ختم دخوله إلى إسرائيل على جوازه عندما ضبطه البوليس الألماني على المطار وفي حقيبته مئة ونصف كيلو من المخدرات مادة الهيروين وذلك في جانفي 1983 وقد عرض ختم دخوله إلى إسرائيل على ملاين الناس في التلفزيون الألماني وكان من جملة الوسطاء في تصدير السلاح الإسرائيلي إلى إيران أندريه فريدل وزوجته يهوديان إسرائيليان يعشان في لندن وقّع فيه خمس صفقات كبيرة مع أكبر شركات تصدير السلاح في إسرائيل اسمها شركة بتاريخ 28-3-1981 TAT والصفقة الثانية بتاريخ 6-1- 1983 يعقوب النمرودي الذي وقع صفقة وتوجد صورة لكل وثيقة من هذه الصفقات وكذلك العقيد اليهودي أسلحه كبيرة مع العقيد كوشك نائب وزير الدفاع الإسرائيلي[1].

وفي 18 جويلية 1981 انكشف التصدير الإسرائيلي إلى إيران عندما أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة اروريو بلنتس وهي واحدة من سلسلة طائرات كانت تنتقل بين إيران وإسرائيل محملة بأنواع السلاح وقطع الغيار وكانت الطائرة قد ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية على أن صحيفة التايمز اللندنية نشرت تفاصيل دقيقة عن هذا الجسر الجوي المتكتم وكان سمسار العملية آن ذاك التاجر البريطاني استوجب ألن حيث استلمت إيران ثلاث شحنات الأولى استلمتها في 10-7-1981 والثانية في 12-7-1981 والثالثة في 17-7-1981 وفي طريق العودة ضلت طريقها ثم أسقطت وفي 28 أوت 1981 أعلن ناطق رسمي باسم الحكومة القبرصية في نقوسيا أن الطائرة الأرجنتينية من طراز (كنادير سي إل 44) رقم رحلتها (224 آى آر) قد هبطت في 11 جويلية 1981 في مطار لارنكا قادمة من تل ابيب وقادرته في اليوم ذاته إلى طهران حاملة 50 صندوق وزنها 6750 كيلوغرام وفي 12 جويلية حطت الطائرة نفسها في مطار لارنكا قادمه من طهران وقادرته في اليوم نفسه إلى إسرائيل يقودها الكابتن (كرديرو) وفي 13 من نفس الشهر حطت الطائرة نفسها قادمة من تلابيب وقادرته إلى طهران في اليوم نفسه يقوده الكابتن نفسه.

---

[1] – مركز الشرق العربي للدراسات والاستراتيجية، **العلاقات الايرانية الاسرائيلية تعاون سرى وتاريخي:** لندن، تاريخ الزيارة 2016/03/23م.

وبحسب ما أورده تريتا بارسي، في كتاب بعنوان (التحالف المخادع: التعاملات السرية لإسرائيل وإيران والولايات المتحدة)، أن الدعم الإسرائيلي لإيران يتألف من عدة عوامل كمبيعات الأسلحة إلى إيران التي قدرت إجمالاً بـ 500 مليون دولار أمريكي في الفترة من عام 1981 إلى 1983 وفق ما ذكره معهد جيف للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ولقد تم دفع معظم هذا المبلغ من خلال النفط الإيراني المقدم إلى إسرائيل. "وفقًا لأحمد حيدي، "تاجر الأسلحة الإيراني الذي يعمل لصالح نظام الخميني، 80% بالكاد من الأسلحة التي اشترتها طهران" بعد شن الحرب مباشرةً أنتجت في إسرائيل[1].

وحسب ما ذكره رونن برجمان، قامت إسرائيل ببيع أسلحة قيمتها 75 مليون دولار أمريكي من مخزون الصناعات العسكرية الاسرائيلية وصناعات الطيران الإسرائيلي ومخزون قوات الدفاع الإسرائيلية، في عمليات سيشل عام 1981 [2].

إضافة إلى التعاون الكبير بين إيران واسرائيل فقد أدى ظهور عدة وثائق تتحدث عن حجم من المبادلات التجارية بين الدوليتين في عهد الخميني فيما عرف بفضائح (إيران جيت) إلى تبيان حقائق أخرى في ما يخص العلاقات السرية الإيرانية الإسرائيلية.

وتتحدث هذه الوثائق عن صفقات تبادل كبيرة بين إيران وإسرائيل:

الوثيقة الأولى: هي تلكس يطلب أذنا بالسماح لطائرة من شركة (ميد لاند) البريطانية للقيام برحلة نقل أسلحة أمريكية بين تل أبيب و طهران في الرابع من حزيران (يونيو)1981م و من هذه الوثيقة يثبت أن الأسلحة الإسرائيلية بدأت بالوصول إلى طهران منذ بداية الحرب الإيرانية–العراقية.

الوثيقة الثانية: تقع في ثمان صفحات وهي عبارة عن عقد بين الإسرائيلي يعقوب نمرودي والكولونيل ك. دنغام وقد وقع هذا العقد في يوليو 1981م. ويتضمن بيع أسلحة إسرائيلية بقيمة 135,848,000 دولار. ويحمل العقد توقيع كل من شركة (اي. دي. اي)

---

[1] – Parsi, Trita Treacherous Alliance: The secret dealings of Israel, Iran and the United States, by Trita Parsi, Yale University Press, 2007

[2] –Ronen Bergman, The Secret War with Iran, Free Press, 2008, p.40-48

التي تقع في شارع كفرول في تل أبيب ووزارة الدفاع الوطني الإسلامي يمثلها نائب وزير الدفاع الأيراني.

الوثيقة الثالثة: هي رسالة سرية جدا من يعقوب نمرودي الى نائب وزير الدفاع الإيراني. وفي الرسالة يشرح نمرودي أن السفن التي تحمل صناديق الأسلحة من امستردام يجب أن تكون جاهزة عند وصول السفن الإسرائيلية الى ميناء امستردام[1].

الوثيقة الرابعة: في هذه الوثيقة هي يطلب نائب وزير الدفاع الإيراني العقيد أيماني من مجلس الدفاع تأجيل الهجوم الى حين وصول الأسلحة الإسرائيلية.

الوثيقة الخامسة: رسالة جوابية من مجلس الدفاع الإيراني حول الشروط الإيرانية لوقف النار مع العراق وضرورة اجتماع كل من العقيد دنغام والعقيد أيماني. وفي هذا يتضح أن أي هجوم إيراني ضد العراق لم يتحقق إلا بعد وصول شحنة من الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران.

الوثيقة السادسة: طلب رئيس الوزراء الإيراني من وزارة الدفاع و ضع تقرير حول شراء أسلحة إسرائيلية.

الوثيقة السابعة: طلب صرف مليار و781 مليون ريال إيراني لشراء معدات عسكرية إسرائيلية عبر بريطانيا.

ومن خلال تاريخ العلاقات السرية بين إيران وإسرائيل وحجم التبادلات الكبيرة بينهما خاصة في ما يتعلق ببيع وشراء الأسلحة والتعاون في مجالات الطاقة والاستخبارات فإن إمكانية عقد اتفاق سري لأجل تجاوز أي صراع ممكن الحدوث في المستقبل تكون فيه الأسلحة النووية طرفا مما قد يهدد بقاء الدولتين، فوفق اعتقاد الكاتب ـ تريتا بارسي ـ فإن العلاقة بين المثلث الإسرائيلي– الإيراني – الأمريكي تقوم على المصالح و التنافس الإقليمي والجيو– استراتيجي و ليس على الأيديولوجيا و الخطابات و الشعارات التعبوية الحماسية.

أما بخصوص التهديدات التي يطلقها الإيرانيون حول سحق (إسرائيل) فإن بعض المحللين ربطها بلعبة تجارية تريد من ورائها إيران رفع أسعار النفط كونها من كبرى

---

[1] - مركز الشرق العربي للدراسات والاستراتيجية، **العلاقات الايرانية الاسرائيلية تعاون سرى وتاريخي**، مرجع سابق.

المصدرين للنفط والغاز في العالم، وكذلك فإن أي حرب مقبلة مع إيران فإنها قد تكون لصالح (إسرائيل) لذلك القادة الإيرانيين يعلمون ذلك جيدا كون (إسرائيل) تمتلك من 200 إلى 250 رأس نووي وصواريخ بالستية قادرة على الوصول إلى عمق إيران وفي حال تعرضت لضربة، فإنها تمتلك غواصات ألمانية تستطيع إطلاق رؤوس نووية لن تتوانى في استخدامها في حال تعرضت للضرب من قبل إيران لذلك هي حسمت طبيعة العلاقة مع (إيران) من خلال معادلة القوة إن لم يكن بمعادلة المصالح في منطقة الشرق الأوسط[1].

كما أنه ليس بعيد أبدا إعادة سيناريو العرض التفاوضي الإيراني الذي كان قد علم به في العام 2003 وقد جاء في عرض الاقتراح الإيراني السرّي مجموعة مثيرة من التنازلات السياسية التي ستقوم بها إيران في حال تمّت الموافقة على "الصفقة الكبرى" وهو يتناول عددا من المواضيع منها: برنامجها النووي, سياستها تجاه (إسرائيل)، ومحاربة القاعدة، كما عرضت الوثيقة إنشاء ثلاث مجموعات عمل مشتركة أمريكية–إيرانية بالتوازي للتفاوض على "خارطة طريق" بخصوص ثلاث مواضيع: "أسلحة الدمار الشامل", "الإرهاب والأمن الإقليمي", "التعاون الاقتصادي" .

فقد يحدث اتفاق آخر يخص إيران وإسرائيل بالمعية الأمريكية يكون بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى وذلك يرجع لتاريخ العلاقات الطويلة بين الدولتين وإلى حجم المصالح المشتركة في منطقة الشرق الأوسط، قد يتفاوض الإيرانيون مع إسرائيل حول وضع اتفاق يحفظ مصالح كلى الدولتين ودون المساس بالأهداف المنفصلة لكل دولة، او التدخل في توسع أي دولة منهما بشريطة عدم التعارض في المصالح، او حتى ابرام اتفاقية دفاع مشترك قد لا تكون علنية كما حدث عندما دمرت إسرائيل مفاعل تموز العراقي سنة 1981م وفي نفس الوقت تسمح باستمرار عمل مفاعل بوشهر في إيران[2] .

أو كما حدث عند احتلال أفغانستان 2001م والإطاحة بأشد أعداء إيران في المنطقة نظام طالبان ثم السماح لإيران بالتمدد في أفغانستان أو كما حدث عند عزو

---

[1] - مركز الشرق العربي للدراسات والاستراتيجية، **العلاقات الايرانية الاسرائيلية تعاون سرى وتاريخي**، المرجع نفسه.

[2] - Parsi, Trita Treacherous Alliance: The secret dealings of Israel, Iran and the United States, *Op cit*, p.50

العراق 2003 والإطاحة بأشد الأنظمة عداء لإيران ثم تسليم العراق إلى أشهر عملاء إيران في المنطقة دون أن تعترض إسرائيل على ذلك.

لا يمكن استبعاد سيناريو اتفاق سري بين إيران وإسرائيل تحفظ بوجبه مصالح كل دولة وذلك لاستمرار التعاون التاريخي الذي كان بينهم ولازال، وهذا في محاولة للتعاطي مع المتغيرات الجديدة والمتسارعة ذلك لتفادي وقوع أي هجمات من أي نوع، تعود بالضرر على الدولتين في إمكانية تراجع نفوذهما على المنطقة .

خلاصة و استنتاجات:

يلخص الفصل الثالث انعكاس البرنامج النووي الإيراني على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وما فرضه هذا الاتفاق الذي كان بين إيران دول 5+1 من تداعيات على أمن إسرائيل وعلى منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا يعود لعدة أمور كأهمية السلاح النووي على الصعيد الدولي وما يوفره من قوة للدولة التي تمتلكه، ويعطيها الأهمية الكبيرة على جميع الأصعدة، وأيضا لخصوصية المنطقة واختلافاتها فمنطقة الشرق الأوسط تتكون على الأغلب من مسلمين عرب ذو أغلبية سنية، ومسلمين فرس ذو أغلبية شيعية، ودولة يهودية، يبحث كل طرف من هذه الأطراف المختلفة، إيديولوجيا ودينيا وعرقيا على اكتساب القوة والسيطرة على المنطقة، ولأن إسرائيل أول دولة نووية في منطقة الشرق الأوسط وهي تتبع في ذلك عقيدة بيغن لاحتكار السلاح النووي في عدم السماح لأي دولة بامتلاك السلاح النووي في المنطقة، ومن هذا المنطلق ترفض إسرائيل امتلاك إيران للسلاح النووي وترفض أي اتفاق من أي نوع حول إمكانية امتلاكها للسلاح النووي .

ولكن ما حدث في مدينة لوزان 2015 من اتفاق نووي وصفته واشطن بأنه تاريخي والذي جاء برفع العقوبات الاقتصادية، والسماح باسترجاع أموال إيران في الخارج، والعمل على مشروعها النووي تحت مظلة أممية كما الاستمرار في تخصيب اليورانيوم.. الشيء الذي أدخل إسرائيل في مرحلة حرجة ووصفته بأنه اتفاق غير شرعي وهو تجاوز خطير قد يؤدي إلى إشعال حرب نووية، وقد وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هذا الاتفاق بالخطأ التاريخي، وأنه سيشكل تهديد مباشر لأمن إسرائيل، وبرغم من تباين الآراء في إسرائيل حول الاتفاق النووي الإيراني فكل الفصائل متفقة حول خطورة الاتفاق النووي، وقد حملت المعارضة في إسرائيل بنيامين نتنياهو المسؤولية التامة في عدم قدرته على إفشال هذا الاتفاق في وقت ما.

الملاحظ انه بعد الاتفاق النووي الإيراني، بدأت إسرائيل في استراتيجية جديدة للتأقلم على الوضع الجديد في المنطقة، بإعادة النظر في الاستراتيجية الإسرائيلية ومراجعة التهديدات الإقليمية الأمنية على إسرائيل وعلى الصعيد الدولي لجأت إسرائيل إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الصهيوني وعلى التأثير على الرأي العام العاملي بخطورة الاتفاق النووي الإيراني على العالم.

يوجد أكثر من سيناريو للعلاقات الإيرانية الإسرائيلية لما بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى

– سيناريو استمرار الوضع الراهن كما هو، أي استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم وفق الاتفاق واستمرار إسرائيل بالتنديد والتهديد والضغط عبر اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرأي العام العالمي بخطورة إيران إذا تكمنت من امتلاك السلاح النووي .

– سيناريو آخر وهو الخيار العسكري وتوجيه ضربة نوعية على المنشآت النووي الإيرانية وتدميرها لكن لهذا السيناريو أبعاد خطيرة على الدولتين وعلى المنطقة ككل، لذا فإن سيناريو الحسم العسكري مستبعدا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نوعية السلاح الذي قد يستخدم في الهجمات الإسرائيلية والرد من إيران بهجمات مماثلة وبسلاح شبيه، الخيار العسكري قد يكون أبعد البدائل للتعاطي الدولتين مع الخلاف الذي فرضه السلاح النووي، وذلك للخسائر الكبيرة التي يحدثها في المنطقة، ثم إن هذا الخيار كان مطروحا منذ زمن بعيد ولم يلجأ له، فكيف تفعله إسرائيل في هذا الوقت وقد أصبح لدى إيران قوة ردع، تستطيع ضرب العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، والحاق أضرار كبيرة بها .

– السيناريو الثالث والذي يتحدث عن إمكانية إبرام اتفاق سري بين إيران وإسرائيل لتفادي فرضية المواجهة العسكرية، قد يبدو هذا السيناريو أبعد الخيارات للدولتين خاصة وأنهما ومنذ زمن بعيد وهما في صراع إعلامي كبير وتبادل للشعارات الإعلامية المحرضة سواء من طرف إيران مثل (إفناء إسرائيل) أو من طرف إسرائيل في أن إيران تشكل تهديد مباشر لها، ويجب مهاجمتها والقضاء عليها.

يجد المتتبع لتاريخ العلاقات الإيرانية الإسرائيلية سواء زمن الشاه أو ما بعد الثورة الإيرانية يعلم جيدا أنه كان عداء وهمي إعلامي فقط، فلم تحدث أي هجمات مباشرة بين الدولتين منذ إنشاء إسرائيل، ولم تحاول إسرائيل ضرب أي منشأة نووية إيرانية مثل مفاعل بوشهر الذي كان دائما هدف مكشوف لدى الرادارات الإسرائيلية، وأيضا حجم المبادلات التجارية الضخمة، خاصة في بيع وشراء الأسلحة مما يدفع إلى تبني خيار الاتفاق السري بين إيران وإسرائيل، قد يكون هناك مشكلة واحدة في الأمر، وهو عن حجم المصالح لدى كل دولة فلا ننسى أن إيران تتوسع نحو الشرق أكثر في الأراضي العراقية والسورية

واللبنانية مما يجعلها على خط التماس مع إسرائيل، كما ان دخول إيران يجعل لإسرائيل منافسا قويا على السيطرة على المنطقة، لكن أظن ان كل من إيران وإسرائيل سيتوصلون إلى اتفاق يحفظ مصالح كل دولة دون المساس بمصالح الدولة لأخرى.

لا أظـن أن التوازنات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، سوف تبقى على ماهي عليه لفترة أكثر من خمس سنوات، فخطر تفكيك الدولة الواحدة فـي كل من سوريا والعراق وتنامي خطر الجماعات المسلحة سيكون الأمر الأكثر خطورة على مستقبل المنطقة، فحتى ولو سلمنا بأن هذه الجماعات المسلحة هي من صنع الاستخبارات أي كانت هذه الاستخبارات، فلن تستطيع أن تتحكم فيها مع مرور الوقت وسوف تكون خطر عليها وعلى المنطقة بشكل كبير.

الخاتمة

تلخص هذه الدراسة مسار قضية مهمة في العلاقات الدولية، وقد أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام خاصة من طرف الدول الكبرى، وهي المشروع النووي الإيراني، ولأن إسرائيل تعد من نفس المنطقة التي تتواجد فيها إيران، فهي تعمل بجدية حول فكرة الاحتكار النووي في منطقة الشرق الأوسط، أي أنها لا تسمح لأي دولة أخرى من السعي لأجل امتلاك السلاح النووي، الشيء الذي جعل من البرنامج النووي الإيراني يأخذ أبعاد خطيرة قد وصلت إلى التهديد باستخدام ضربات نووية على المنشآت الإيرانية لتدميرها، كما أن للخصوصية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط من اختلافات كثيرة وتنوع ثقافي وحضاري ولغوي، مما جعل الأمر يزداد صعوبة وتعقيد فأخذ هذا الموضوع أهمية كبيرة لدى الباحثين.

برزت إسرائيل كدولة ضمن دول العالم، فلم يكن تكوينها مثل التكوين الطبيعي للدول الشيء الذي جعلها تفكر في كيفية تعاملها مع منطقة معادية لها في كل شيء واتخاذها للقوة كوسيلة بل وغاية، فمنذ عام 1948 و " الهاجس الأمني" هو المفردة التي تتعدد مجالات استخدامها أكثر من أي مفردة أخرى، سواء في السياسة الخارجة الإسرائيلية أو في مراكز صنع القرار، أدى بهذه الدولة إلى صياغة عقيدة عسكرية تضمن لها بقائها واستمراريتها، مع الأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية للدول العربية غير المتكافئة فكانت انعكاسا للطريقة التي أنشأت بها هذه الدولة .

فهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تحكم هذه العقيدة العسكرية، أو الاستراتيجية العامة لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية تحقيقا للأهداف السياسية للدولة الصهيونية في مختلف المراحل والظروف، وتجلت هذه المبادئ في كل من "التفوق النوعي" و"الردع" اللذين يشكلان أساسا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى مبدأ "الحدود الآمنة " وما يلاحظ على هذه العقيدة أنها تمتاز بالثبات والتغير في نفس الوقت.

إن المشروع النووي الإيراني الذي مر بعدة مراحل، وكل مرحلة كانت تختلف عن المرحلة الأخرى في أحداثها وأهميتها وفي تأثيرها على المشروع النووي..

ويمكن تقسيم البرنامج النووي الإيراني إلى عدة فترات:

الفترة الأول كانت البداية مع نظام الشاه سنوات 1957 إلى غاية الثورة الإسلامية في إيران 1979م حيث أن هذه الفترة كانت حجر الأساس للبرنامج النووي، وقد كان الدعم الغربي عامة والأمريكي، خاصة من أهم العوامل التي ساعدت ودعمت نظام الشاه للحصول على التقنيات لأجل البرنامج النووي وإنشاء المفاعلات النووية على غرار مركز طهران في 1967م، وبحصولها عام 1977م على منزلة الدولة الأكثر رعاية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتعتبر هذه المرحلة وهذا الدعم الأمريكي خاصة من أهم عوامل بناء مفاعلات نووية لإيران.

الفترة الثانية كانت مع الثورة الإسلامية في إيران 1979م والتي كانت بدايتها معادية للغرب تماما وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل البرنامج النووي الإيراني يتراجع وبشكل كبير خاصة في الخمس سنوات من الثورة الإيرانية، لكن قادة الثورة أدركوا جيدا أنه يجب العودة إلى إحياء البرنامج النووي الإيراني وبسرعة وذلك لكسب القوة في إقليم جغرافي يتسم بالاختلاف والصراع ـ الحرب مع العراق ـ فاتجهت إيران نحو الشرق خاصة نحو كل من روسيا والصين، وقد ساعدا إيران في بعث برنامجها النووي من جديد.

ومن خلال دراستي لبداية البرنامج النووي الإيراني وتطوره بالشكل الذي مكنها في الأخير من كسب التقنيات النووية وفي تخصيب اليورانيوم بنسب عالية الشيء الذي قد يجعل من إيران في خلال سنتين على أكثر تقدير من صنع القنبلة النووية لتدخل إيران النادي النووي فعليا وبقوة، يتضح لي أن الدعم الأمريكي والغربي في عهد الشاه كان له الأثر الكبير في انطلاق المشروع النووي الإيراني وبالرغم من عداء إيران للغرب بعد الثورة وقطع كل العلاقات معها، ومع العقوبات الاقتصادية الكبيرة على إيران نجد أن إيران تمكنت من المضي في إتمام مشروعها النووي رغم ذاك، وهذا يرجع إلى الإرادة الجادة من طرف القادة الإيرانيين وعلى التماسك الداخلي في إيران وإلى الدعم الروسي الصيني لها، مما مكنها في الاستمرار في العمل على البرنامج النووي رغم العقوبات الغربية، وهذا شيء يحسب لها وبعد كل العقوبات التي فرضت على إيران والعداء من طرف الدول الغربية، نجد ان إيران في سنة 2015م تستطيع الوصول إلى صغه تفاهم مع الغرب، في اتفاق نووي تاريخي على حسب تعبير واشنطن.

فرض الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 انعكاسات كثيرة على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وعلى منطقة الشرق الأوسط ككل، ولأن إسرائيل أول دولة نووية في منطقة الشرق الأوسط، وهي تتبع في ذلك عقيدة بيغن لاحتكار السلاح النووي في عدم السماح لأي دولة بامتلاك السلاح النووي في المنطقة، ومن هذا المنطلق ترفض إسرائيل المشروع النووي الإيراني، وترفض أي اتفاق من أي نوع قد يمكنها من إنجاح مشروعها .

ولكن ما حدث في مدينة لوزان 2015 من اتفاق نووي وصفته واشطن بأنه تاريخي والذي جاء برفع العقوبات الاقتصادية، والسماح باسترجاع أموال إيران في الخارج، و العمل على مشروعها النووي تحت مظلة أممية كما الاستمرار في تخصيب اليورانيوم، الشيء الذي أدخل إسرائيل في مرحلة حرجة ووصفته بأنه اتفاق غير شرعي وهو تجاوز خطير قد يؤدي إلى إشعال حرب نووية، وقد وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هذا الاتفاق بالخطأ التاريخي، وأنه سيشكل تهديد مباشر لأمن إسرائيل، وبرغم من تباين الآراء في إسرائيل حول الاتفاق النووي الإيراني فكل الفصائل متفقة حول خطورة الاتفاق النووي، وقد حملت المعارضة في إسرائيل بنيامين نتنياهو المسؤولية التامة في عدم قدرته على إفشال هذا الاتفاق في وقت ما.

الملاحظ انه بعد الاتفاق النووي الإيراني، بدأت إسرائيل في استراتيجية جديدة للتأقلم على الوضع الجديد في المنطقة، بإعادة النظر في الاستراتيجية الإسرائيلية ومراجعة التهديدات الإقليمية الأمنية على إسرائيل وعلى الصعيد الدولي لجأت إسرائيل إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الصهيوني، وعلى التأثير على الرأي العام العاملي بخطورة الاتفاق النووي الإيراني على العالم.

يوجد أكثر من سيناريو للعلاقات الإيرانية الإسرائيلية لما بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى

- سيناريو استمرار الوضع الراهن كما هو، أي استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم وفق الاتفاق واستمرار إسرائيل بالتنديد والتهديد و الضغط عبر اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرأي العام العالمي بخطورة إيران إذا تكمنت من امتلاك السلاح النووي .

- سيناريو آخر وهو الخيار العسكري وتوجيه ضربة نوعية على المنشآت النووي

الإيرانية وتدميرها، لكن لهذا السيناريو أبعاد خطيرة على الدولتين وعلى المنطقة ككل، لذا فإن سيناريو الحسم العسكري مستبعدا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نوعية السلاح الذي قد يستخدم في الهجمات الإسرائيلية والرد من إيران بهجمات مماثلة وبسلاح شبيه، الخيار العسكري قد يكون أبعد البدائل للتعاطي الدولتين مع الخلاف الذي فرضه السلاح النووي وذلك للخسائر الكبيرة التي يحدثها في المنطقة، ثم إن هذا الخيار كان مطروحا منذ زمن بعيد ولم يلجأ له، فكيف تفعله إسرائيل في هذا الوقت وقد أصبح لدى إيران قوة ردع، تستطيع ضرب العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، والحاق أضرار كبيرة بها .

ـ السيناريو الثالث والذي يتحدث عن إمكانية إبرام اتفاق سري بين إيران وإسرائيل لتفادي فرضية المواجهة العسكرية، قد يبدو هذا السيناريو أبعد الخيارات للدولتين خاصة وأنهما ومنذ زمن بعيد وهما في صراع إعلامي كبير وتبادل للشعارات الإعلامية المحرضة سواء من طرف إيران مثل (إفناء إسرائيل) أو من طرف إسرائيل في أن إيران تشكل تهديد مباشر لها، ويجب مهاجمتها والقضاء عليها.

لكن المتتبع لتاريخ العلاقات الإيرانية الإسرائيلية سواء زمن الشاه او ما بعد الثورة الإيرانية يعلم جيدا أنه كان عداء وهمي إعلامي فقط، فلم تحدث أي هجمات مباشرة بين الدولتين منذ إنشاء إسرائيل، ولم تحاول إسرائيل ضرب أي منشأة نووية إيرانية مثل مفاعل بوشهر الذي كان دائما هدف مكشوف لدى الرادارات الإسرائيلية، وأيضا حجم المبادلات التجارية الضخمة، خاصة في بيع وشراء الأسلحة مما يدفع إلى تبني خيار الاتفاق السري بين إيران وإسرائيل، قد يكون هناك مشكلة واحدة في الأمر، وهو عن حجم المصالح لدى كل دولة فلا ننسى أن إيران تتوسع نحو الشرق أكثر في الأراضي العراقية والسورية واللبنانية مما يجعلها على خط التماس مع إسرائيل، كما ان دخول إيران يجعل لإسرائيل منافسا قويا على السيطرة على المنطقة، لكن أظن ان كل من إيران وإسرائيل سيتوصلون إلى اتفاق يحفظ مصالح كل دولة دون المساس بمصالح الدولة لأخرى.

قد فرض الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى توازنات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، لكن يبقى احتمال اختلال ميزان توازن القوى وارد جدا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات الإيديولوجية الكبيرة في المنطقة، والتي قد تتخذ كذرائع لأجل سيطرة وتعميم إيديولوجية عن أخرى، كما أن هذه الاختلافات تغذى لأجل التفكير في

إنشاء دولة لكل إيديولوجية أو لكل مذهب، أي تفكيك الدولة الواحدة، خاصة في كل من سوريا والعراق، كما أن تنامي خطر الجماعات المسلحة سيكون الأمر الأكثر خطورة على مستقبل المنطقة، فحتى ولو سلمنا بأن هذه الجماعات المسلحة هي من صنع الاستخبارات أي كانت هذه الاستخبارات، فلن تستطيع أن تتحكم فيها مع مرور الوقت وسوف تكون خطر عليها وعلى المنطقة بشكل كبير، أما بالنسبة لإسرائيل فهي تسعى لأجل التأقلم مع الوضع الجديد وذلك لفقدانها ميزة المبادرة على خلاف العادة، فقد كانت دائما صاحبة المبادرة في جل الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما قد يجعل من إسرائيل تشعر بالنقص، لذا فإن الاتفاق النووي الإيراني سيعيد ترتيب الأولويات بالنسبة لإسرائيل التي تعتبره خطأ تاريخي وتهديد للمستقبل الجمعي للأمم.

قائمة المراجع

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

1- أبو الغد إبراهيم ، تهويد فلسطين، ترجمة: أسعد رزوق، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، 1972.

2- عبد الحليم أحمد ، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

3- إبراهيم أحمد محمود ، 'الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية'، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1179#sthash.mIKLY6lp.dpuf – See more ، تاريخ الزيارة 2016/02/28 م

4- العطايا أمين محمود ، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1998.

5- الحلو انجيلينا ، عوامل تكوين إسرائيل السياسية العسكرية والاقتصادية، مركز الأبحاث، م. ت. ف، الطبعة الأولى، بيروت، 1967.

6- فرتكوس آنيا ، الفلسطينيون، مكتبة أنطوان ودار النهار، بيروت، 1969.

7- براكن بول ، العصر النووي الثاني الاستراتيجيات والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة: بسام شيخة وسعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013م.

8- جامعة تشرين، تطور التداعيات السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني، جامعة تشرين pdf.

9- الجنرال، باليت د. ك، ، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ترجمة: طلال الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1975.

10- سليمان حسين ، تحليل سيناريوهات مستقبلية كأساس لبدائل إستراتيجية اتجاه إيران، مركز أبحاث الأمن القومي، 2015/07/02م، http://www.wahdaislamyia.org/issues/162/hsolayman.htm ، 2016/03/20م

11- ربيع حماد ، قراءة في فكر علماء إسرائيل كيف تفكر إسرائيل، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: المنصورة، 1999.

12- عباس خضر محمود ، إسرائيل ومفهومي توازن القوى والأمن الجماعي، مركز الوعي للدراسات التدريب، فلسطين، قطاع غزة، 2011م.

13- الراوي رياض ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.

14- أيوب سمير ، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.

15- الخامنئي السيد على ، حاكمية الاسلاميين النظرية والتطبيق الجزء الثالث السياسة الخارجية والتقنية النووية، تهذيب وتعليق السيد على عاشور، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.

16- بيلي سيدني دي ، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: اليأس فرحات، دار الحرف العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1992.

17- زهر الدين صالح ، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1996.

18- مسلم طلعت ، الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

19- كامل عامر ، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الايراني، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

20- الدائم عبد الله ، الحرب عام 1948، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.

21- النفيسي عبد الله فهد ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، (ط2)، دار عماد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013 م.

22- سيد عزت عبد الواحد ، البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2013/03/17، http://www.moheet.com/2013/02/17/1728501/، تاريخ الزيارة 2016/03/06م

23- زهرة عطا محمد ، البرنامج النـووي الإيراني، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2015م.

24- طاهر علاء ، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي،1991م

25- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1974.

26- عبد المؤمن محمد السعيد ، إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، ع 37 ، أغسطس 2003م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

27- التونسي محمد خليفة ، الخطر اليهودي بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة: عباس محمود العقاد، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، لبنان.

28- إسماعيل محمد صادق ، من الشاه إلى نجاد.. ايران إلى أين، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

29- حماد مدحت أحمد ، دلالات العلاقات الإيرانية الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،عدد 35، القاهرة، 2003

30- مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، اتفاق النووي الايراني وردود الفعل عليه، لندن،2015/04/05م http://www.wadilarab.com/t11846-topic، تاريخ الزيارة 2016/03/09م.

31- مركز الشرق العربي للدراسات والإستراتيجية، العلاقات الايرانية الإسرائيلية تعاون سرى وتاريخي: لندن، تاريخ الزيارة 2016/03/23م.

32- المكرز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، الدوحة: 2015/06/26،www.dohainstitute.org ، تاريخ الزيارة 2016/03/02 م

33- عبد المنعم نور الدين ، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، طبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة.

34- سعودي هالة أبو بكر ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.

35- تال يسرائيل ، أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة: مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1980م.

أ- **باللغة الأجنبية:**

36- takeyh Ray and pollachk kenneth, Taking on tehran, Foreing Affairs, march, april 2005.

37- j.Mearshrimer John and M. Walt Stephen, the Israel lobby and U.S foreign policy.london. review books. Vol. 28, No. 6.

38- Bracken Paul. The second Nuclear Age. U. s. a. 2012.

39- Bergman Ronen, The Secret War with Iran, Free Press, 2008.

40- Trita Parsi, Treacherous Alliance: The secret dealings of Israel, Iran and the United States, by Trita Parsi, Yale University Press, 2007.

41- schiff Te'ev, Fifty years of Israeli Security, The central role of Defense system, Middle east Journal, vol 53, N°3, (summer, 1999).

42- Yinion Oded, A strategy, for Israel in the nineteen eighties, journal of Judaism and Zionism, N° 14 (winter 1982).

1- الرسائل الجامعية:

43- حسنين رائد حسين عبد الهادي ، البرنامج النووي الإيراني و أمن إسرائيل، 1979- 2010 رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، عزة.

44- العكة وسام الدين ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، دمشق،2011.

2- المقـالات:

أ- مقالات المجلات:

45- عبد العزيز حمد عزت ، التقنيات النووية والدول النامية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربى، العدد 4.

46- مخادمة ذياب ، خالد وليد محمود، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

47- القوى الكبرى تلوح بفرض عقوبات جديدة، مجلة الخليج، أخبار وتقارير، عدد 954، 2010/02/09م.

48- عبد السلام محمد ، " قوة إسرائيل " بين نظريات الأمن ونتائج الحروب، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، افريل 2008.

49- مرسي مصطفى عبد العزيز ، البعد الديمغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي، شؤون عربية، عدد 121، السنة 2005.

50- فتحي ممدوح انيس ، " العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين الاستمرار والتغير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، (جويلية 1996).

51- يميّن ميشال ، العلاقات الروسية الإيرانية مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114، بيروت، ربيع 2004م.

ب- مقالات الجرائد:

52- تصعيد متبادل بين الغرب وطهران، جريدة الشروق الجديد، طبعة الإسكندرية، عدد 1041، 12/18/ 2010 م.

53- جريدة الأيام، تركيا وإيران تصعدان لهجتهما ضد اميركا بشأن الملف النووي الإيراني، يومية بحرينية، 7719، 29 /05/ 2010، http://www.alayam.com/alayam/world/403847/، تاريخ الزيارة 2016/02/29م

54- العباسي عبد الله: هل إيران خطر ولماذا؟، صحيفة الرأي السعودية، عدد 1022، 2012- 04-20 ، http://alraynews.net/6792.htm، تاريخ الزيارة 2016/02/23م

55- هويدن محمد بن ، البرنامج النووي الإيراني ومعضلة دول الخليج ، الجريدة 2006/04/12م،

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=10535 ، تاريخ الزيارة ، 2016/03/13م

56- لبيد يائير ، التصحيح ينبغي أن يبدأ، موقع صحيفة معاريف، 17/7/2015، http://www.maariv.co.il/journalists/journalists/Article-489260، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

ج- مقالات الكترونية:

57- آثار حرب الخليج الثانية على الأمن الإقليمي والعلاقات العربية العربية، في : //http www.alsharqlawsat.com، تاريخ الزيارة 2016/04/11م

58- مخيمر أسامة فاروق: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، البينة، 2005م، عدد 59، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7272&lang=، تاريخ الزيارة 2016/02/22 م

59- كشك أشرف محمد ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، البينة، 2013/03/13م، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=8645&lang=، تاريخ الزيارة 2016/02/02م

60- رفيد براك ، "وزراء الكابينت قرروا، إسرائيل ليست ملزمة بالاتفاق النووي، هآرتس، 2015/07/14م، http://www.haaretz.co.il/news/politics ، تاريخ الزيارة 2016/03/03م

61- الخطيب تقادم ، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط، ن بوست، 26 يوليو 2015، http://www.noonpost.net / ، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

62- إبراهيم حسام ، استراتيجية إسرائيل ما بعد الاتفاق ..صراخ باتجاه ابتزاز واشنطن، العهد الإخباري، 2015/07/14م، http://www.alahednews.com.lb/113097/4/ ، 2016/03/09م.

63- سويلم حسام ، إستراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والمستقبلية، دبي، http://www.elbayan. Ae، تاريخ الزيارة 2016/04/13م

64- سويلم حسام ، هل تؤدي الأزمة الإيرانية إلى خريف ساخن؟، البينة.. رؤية سنية في الحالة الشيعية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8647&lang،

65- سويلم حسام ، هل تؤدي الأزمة النووية الإيرانية إلى خريف ساخن؟، البينة، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8647&lang=، تاريخ الزيارة2016/04/03

66- الشمري حمدان مجزع: الملف النووي الإيراني إلى أين، موقع مجلس الأمة، نوفمبر 2007، http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1176، تاريخ الزيارة 2016/04/03 م

67- الشمري حمدان مجزع ، الملف النووي الإيراني، إلى أين؟، موقع مجلس الأمة، الكويت، نوفمبر 2007، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1175#sthash.8wMpEHF2.dpbs، في تاريخ الزيارة 2016/02/08م

68- شرخ خالد أبو ، نظرية الأمن الإسرائيلية، الحوار المتمدن، عدد 3498، 2011/09/26، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277040 ، تاريخ الزيارة 2016/03/31

69- يار خامه ، إيران تقف على أرض صلبة، صحيفة الرأي الكويتية، ،عدد 1043، 2014/02/11، http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2014/02/11/483942/nr/nc ،

70- سليمان خليل: الموقف الروسي من الأزمة النووي الإيرانية في مجلس الأمن، ميدل إيست، http://www.middle-east-online.com/?id=45652، تاريخ الزيارة 2016/02/28م

71- جلود خير الله: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني، الحوار المتمدن، عدد: 3304، 13/03/2011، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367، تاريخ الزيارة 2016/03/12م

72- يوسف سرباز ، الاتفاق النووي الإيراني يشبه الاتفاق مع كوريا الشمالية،Ara news، 2015/07/15، http://aranews.org/2015/07 / ، تاريخ الزيارة 2016/03/12م .

73- عبد الله صلاح ، دوافع وحقيقة البرنامج النووي الإيراني، صحيفة القوة التالية -2011 09-04م، http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=69408 ، تاريخ الزيارة 2016/02/11م

74- الجصاني عبد الواحد ، هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي، شبكة البصرة،2013/03/07م، http://www.al-moharer.net/moh246/jassani246.htm، تاريخ الزيارة 2016/02/12م

75- أغوان على بشار بكر ، المركز الديمقراطي العربي، الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني، جوان 2015م، http://democraticac.de/?p=16699 ، تاريخ الزيارة 2016/04/18م.

76- باكير علي حسين ، الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني ،2010/05/19م، http://alibakeer.maktoobblog.com/1599629، تاريخ الزيارة 2016/03/23م

77- كوهين فنير ، لماذا لا يتوقف نتنياهو عن التباكي، هآرتس، 16/7/2015، http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2685461، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

78- شحادة مأمون ، دور بريطانيا في تثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين، ديوان العرب للثقافة والفكر، 2009/02/18، http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=17149، تاريخ الزيارة 2016/03/29م

79- عبد المؤمن محمد السعيد ، ايران وروسيا علاقات إستراتيجية متميزة، 2007/02/05 http://islamonline.net/abic/politics/2001/03/article17.shtml. ، تاريخ الزيارة 2016/02/03م

80- النعماني محمد ، المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي ، الحوار المتمدن ـ عدد 2950، 2010/02/20 م http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417، تاريخ الزيارة 2016/02/25م

81- عكاشة محمد زكي ، جند من السماء – الحروب المصرية – الإسرائيلية، موقع معرفة، 2014/12/25م، http://www.marefa.org/sources/index.php، تاريخ الزيارة 2016/04/22م

82- زكي محمد عادل ، الاقتصاد الإيراني، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، عدد 4279، 2013/11/18م http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387475، تاريخ الزيارة 2016/14،03م

83- صبري محمد علي و قاسمي مصطفى: موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني، البينة (مختارات إيرانية)، عدد 255،226، سبتمبر 2006، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=15155 ، تاريخ الزيارة 2016/03/19م

84- اللباد مصطفى ، الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات، السفير، 15 جوان 2015، http://goo.gl/B9Kqre، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

85- بيغن مناحيم (1913–1992)، سيرة حياة، في http: //www.Knesset.org، تاريخ الزيارة 2016/04/11م.

86- محسن مؤيد ، البرنامج النووي الايراني بين الحقائق العلمية والصراعات السياسية، موقع دار بابل لدراسات والعلوم، https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/0x_zpPXHYIM/G14FtbXEof8J، تاريخ الزيارة 2016/02/08م

87- كوزهانوف نيكولاي: موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2012/02/19 http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program، تاريخ الزيارة 2016،02،27م

88- جمال الدين هبة ، إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي الإيراني، الأهرام، 2016/03/12، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/6500.aspx ، تاريخ الزيارة 2016/03/12م.

89- سليمان هيام ، هل تنجح محاولات الجمهوريين بدعم اللوبي اليهودي في نسف الاتفاق النووي الإيراني؟ الوفد، 2016/01/29، http://alwafd.org/1032571 ، تاريخ الزيارة 2016/03/09م.

90- عزيزي يوسف: إيران، الطاقة النووية والتحديات الجسيمة، الجزيرة نت 2003/09/18م، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/، تاريخ الزيارة 2016/04/01م

91- Hassan Hassan, Could the Iran Deal Lead to a Syria Deal? Foreign policy, 15 July 2015, http://goo.gl/t4BbRP ,2016/03/01م

92- Roland, Flamini,Iran's Nuclear Program has along History, World Political Watch,Aforegin Policy and National Security Daily.

3- تقاريـــــر:

93- التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن البرنامج النووي الإيراني (2)، بازتاب (الصدى) مارس 2004، مختارات إيرانية، العدد47 ، يونيو 2004 م

94- تقرير الجزيرة، سجل العقوبات ضد إيران، 2012/1/23/، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews ، تاريخ الزيارة 2016/03/01م

4- مواقع الكترونية:

95- الجزيرة. نت، اتفاق إيران النووي مع البرازيل وتركيا، 2014/12/30م، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30/، تاريخ الزيارة 2016/03/06م.

96- الجزيرة. نت، أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1، 2016/01/17م،

97- رفيد براك ، نتنياهو، إسرائيل ليست ملزمة بالصفقة التي جرى التوصل إليها، موقع هآرتس، 2015/07/14م، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2683679 ، تاريخ الزيارة 2016/03/02م.

98- النعامي صالح ، هرتسيليا 2015 خارطة الفرص والمخاطر، الجزيرة نت، 2015/06/13م، تاريخ الزيارة 2016/03/09 م .

99- العربية نت، مسار 12 سنة من المفاوضات الإيرانية الغربية، 2015/06/14م، http://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/07/14/، تاريخ الزيارة 2016/03/01 .

100- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الاقتصاد الإسرائيلي، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810، تاريخ الزيارة 2016/04/05م

101- من موقع وزارة الخارجية الصينية: الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني، بتاريخ 16-8-2007 م، http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/ ، تاريخ الزيارة 2016/02/27م

102- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، البيئة التكنولوجية الإسرائيلية تزدهر برغم موجة العنف، 2016/01/11م،
http://mfa.gov.il/MFAAR/InnovativeIsrael/SciencesTechnologyAndMidicine/Pages/High_Tech_Violence_Israel.aspx ، تاريخ الزيارة 2016/04/05 م

103- وكالة الأنباء الكويتية، متكي... دور تركيا يساعد في توضيح شفافية برنامج إيران النووي، كونا، 2010/02/16م، http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2062170 ، تاريخ الزيارة 2016/04/04م.

5- موسوعات:

104- إيران، موقع الموسوعة الحرة، في إيران https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الزيارة 19،03،2016م

105- موسوعة الطيران العربي، نظرية الأمن الإسرائيلي، 2013/18/09م، http://aviation-arab.net/showthread.php?t=1532 ، تاريخ الزيارة، 2016/04/18م

106- موسوعة ويكيبيديا الحرة، "جيش الدفاع الإسرائيلي"، في http : // www.wikipedia.org تاريخ الزيارة 2016/04/11م .

تم بحمد الله